

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة
تحت عنوان

مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة

دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالبة

سهيلة عريوة

لجنة المناقشة

أ.د. صالح صالحىأستاذ التعليم العاليجامعة سطيف..... رئيسا

د.بوقرة رابح.....أستاذ محاضر.....جامعة المسيلة مشرفا ومقررا

أ.د.عمارى عمارأستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف.....مناقشا

د. يحيى الهامأستاذ محاضر.....جامعة باتنةمناقشا

السنة الجامعية 2011/2010

المقدمة العامة

عرف مفهوم التنمية المستدامة اهتماما كبيرا خلال السنوات الأخيرة الماضية، وهذا ما يعكسه الكم الهائل من الكتابات والبحوث في جميع الميادين والاختصاصات التي تناولت من زوايا مختلفة ومتكاملة، دراسة وتحليل طبيعة المفهوم ومختلف أبعاده ومبادئه، ولقد اجتهد الكثير من الدارسين لإيجاد صيغ تشرح وتبسط هذا البديل التنموي الذي ظهر كاستجابة لمجموعة من المتغيرات والمشاكل التي خلفتها الخيارات التنموية السابقة بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية القائمة على تعظيم المنافع والأرباح وزيادة التراكمات من رؤوس الأموال، ومن أهم هذه المتغيرات والأسباب التي دعت إلى ظهور التنمية المستدامة نذكر في المقام الأول المشاكل البيئية التي كانت مختلف أنشطة الإنسان الصناعية، الزراعية، التجارية وغيرها السبب الرئيسي في إحداثها، ومع زيادة حدة المشاكل الأيكولوجية فرضت هذه الأخيرة منطقتها وأجبرت بذلك الكثير من الدول على إعادة النظر في أولوياتها، فحازت بذلك القضايا البيئية على الأولوية مثلها مثل القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولأن المشاكل البيئية تمس كل الدول، كان لابد من إيجاد صيغ تفاهم واتفق دوليين من أجل إيجاد حلول في ظل التعاون الدولي، لهذا نظمت العديد من اللقاءات والمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى تضافر الجهود وتعبئتها للبحث عن السبل التي تكفل إيجاد حلول للمشاكل البيئية التي باتت تهدد استقرار كل الشعوب واستمراريتها، ما أدى إلى زيادة الوعي بضرورة تبني الجميع منهج التنمية المستدامة.

وكتيجة لهذه الظروف الدولية الجديدة ومن أجل تسهيل عملية متابعة الجهود وتقييم الوضع على المستويين الوطني والدولي، أعلنت الأمم المتحدة في قمة الأرض بالبرازيل سنة 1992 على ضرورة إيجاد أدوات فعالة تساعد على قياس الاستدامة في مختلف أشكالها ومستوياتها لتضمن بذلك للدول تشكيل قاعدة معلوماتية تكوّن لوحة قيادة تساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية على كافة المستويات، وعرفت هذه الأدوات بمؤشرات التنمية المستدامة.

كما هو معروف استخدام المؤشرات لم يكن انشغالا حديثا بالنسبة للدول، فقد استعملت من قبل العديد من المؤشرات لقياس النمو والتنمية الاقتصادية ومن أشهرها الناتج الوطني الخام، والتحدي الذي جاء به المؤشرات الجديدة تمثل في كونها أصبحت أكثر شمولية من سابقاتها، حيث تخلصت من الطابع الاقتصادي المادي الذي ارتبط بالنمو والتنمية الاقتصادية وأدخلت في حسابها جوانب جديدة لم تلق الاهتمام في الماضي، ومن أهمها المسائل الاجتماعية والبيئية، فأصبحت مؤشرات مركبة ومتعددة.

والجزائر من بين الكثير من الدول التي اتبعت منهج التنمية المستدامة لمواجهة العديد من المشاكل الأيكولوجية ولتحقيق التكامل بينها وبين القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة، فوضعت بذلك إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي حددت من خلالها أولوياتها الجديدة.

ولأن دراسة وتتبع مؤشرات النمو المستدام والتنمية المستدامة موضوع متشعب يتطلب دراسة معمقة لكل النواحي، فقد حاولنا حصر هذا العمل وتركيز دراستنا حول الإشكالية الرئيسية التالية.

الإشكالية

من خلال ما سبق فإنه يمكننا صياغة الإشكالية كالتالي:

ما هي أهم المؤشرات والمداخل المستعملة في قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة؟
ومن أجل دراسة موضوع مؤشرات قياس التنمية المستدامة سيتم التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف وصل الفكر الاقتصادي إلى مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة؟
2. هل أصبحت مؤشرات التنمية المستدامة بديلا عن مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية؟
3. هل الجهود التي قامت بها الجزائر تمكنها من إتباع منهج التنمية المستدامة الذي يكفل لها تحقيق أهدافها الإستراتيجية؟
4. ما هي أهم المؤشرات التي تعتمد عليها الجزائر من أجل قياس وتقييم مدى نجاعة قراراتها

الإستراتيجية في مجال التنمية المستدامة؟

وللإجابة على مجموعة التساؤلات والإشكالية الرئيسية انطلقنا من الفرضيات التالية:

الفرضيات

1. هنالك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.
2. لا يمكن أن تصبح مؤشرات قياس التنمية المستدامة بديلا عن مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية.
3. لا توجد بالجزائر مجموعة من مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع

تعد دراسة مؤشرات التنمية المستدامة من المواضيع التي تحظى بالأهمية البالغة والاهتمام من طرف كل الدول والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومراكز البحث، ويستمد الموضوع أهميته باعتباره يدرس الآليات العملية التي تساعد الدول على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة والتي توجه صناعة القرارات الإستراتيجية في الدول وتراقبها، فمؤشرات التنمية المستدامة ليست مجرد وسيلة قياس إنما هي الجهر الذي يعطي لنا الصورة الحقيقية للوضع ويسمح لنا بتحديد الأهداف الإستراتيجية والموازنة بين كافة الميادين من أجل تحقيق تنمية شاملة تسعى إلى تحقيق رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية مع المحافظة على البيئة، إذ تسمح لنا مؤشرات التنمية المستدامة بتقييم ما هو بين أيدينا في الوقت الحاضر وتساعدنا في معالجة المشاكل التي تهدد استقرارنا الحالي والمستقبلي.

أهداف البحث يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدفين أساسيين:

هدف نظري، وهو إزالة الغموض عن بعض المفاهيم التي لطالما كثر تداولها والحديث عنها ومن أهم هذه المفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتعريف بكل منهما وتوضيح التقارب والتباعد بينهما، كما يهدف هذا البحث إلى التعرف على أكثر المداخل والمنهجيات استخداما في هندسة مؤشرات التنمية المستدامة.

-هدف تطبيقي، يهدف الجانب التطبيقي من هذا البحث إلى شرح وتقديم منهج عملي إلى الجزائر من أجل المساهمة في التعرف على مختلف المناهج والمداخل التي تكفل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة وفق أسس ومنهجيات مدروسة.

الدراسات السابقة

نظرا لأهمية موضوع مؤشرات التنمية المستدامة وحدثه توجد العديد من الدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل لمختلف الزوايا والجوانب المكونة له، وإذ لا يسعنا في هذا البحث التطرق إلى جميع الدراسات السابقة في هذا الصدد بل سنكتفي بذكر مجموعة منها والتي اعتمدنا عليها كمراجع مؤسسة لهذا البحث:

1. المجموعة المتكاملة من الدراسات والتقارير التي قدمتها الأمم المتحدة في إطار العمل المستمر الذي باشرت به بهدف إعداد مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى قياس دقيق للاستدامة وذلك منذ سنة 1996 إلى غاية 2007 حيث قدمت العديد من التقارير والمشورات تشرح كل واحدة الطرق والمداخل المعتمدة في تصميم مؤشرات التنمية المستدامة مع تقديم منهجيات عملية تضمن للدول التطبيق الصحيح والاختيار الأمثل للمؤشرات.

2. أعمال "André VANOLI" رئيس الجمعية الفرنسية للمحاسبة الوطنية سنة 2008، والتي كانت تحت عنوان Comptabilité Nationale, Statistiques Et Indicateurs De développement durable : Etat De L'art Et Des Réflexions

وهي دراسة مهمة حاولت البحث عن العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة والمحاسبة الوطنية في محاولة للبحث عن طرق أكثر فعالية تدمج البعد البيئي في المحاسبة الوطنية للدول عن طريق إيجاد مجموعة جديدة من الحسابات الوطنية التي تضمن تحقيق هذا الهدف وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة والجديدة حيث تعالج مسألة غاية في الأهمية إذ أنها أخرجت موضوع مؤشرات التنمية المستدامة من طابعه النظري إلى طابعه العملي الميداني ولتزال الأعمال في هذا النهج في بداياتها حيث لم تتبلور إلى اليوم الصيغ النهائية لهذا الحسابات لكن الكثير من الباحثين استوجدوا طرقا حديثة وتستحق الدراسة.

3. الدراسة التي قام بها مكتب التنسيق للتنمية المستدامة بوزارة التنمية المستدامة، البيئة والحظائر بمقاطعة الكيبك بكندا سنة 2007، وتهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين تجارب العديد من الدول

والمنظمات في العالم - ما يقارب ستة وثلاثون نظاما- فيما يخص مؤشرات التنمية المستدامة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف التي تميز الأنظمة التي شملتها الدراسة.

4. أعمال اللجنة الأوروبية عام 2007 التي قيمت من خلالها إستراتيجية التنمية المستدامة للدول الأعضاء في مجال إعداد مؤشرات التنمية المستدامة.

5. الدراسة التي قام بها مرصد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بفرنسا عام 2003 والتي تهدف إلى وضع مجموعة أولية من مؤشرات التنمية المستدامة في فرنسا وتطبيقها وتقييمها تقييما أوليا، وتحاول هذه الدراسة الإجابة على سؤالين أساسيين، السؤال الأول يبحث في تعريف وترجمة التنمية المستدامة التي ارتكز عليها إعداد نظام من مؤشرات التنمية المستدامة؟، والسؤال الثاني كيف يمكن تقديم المؤشر وما هي حدوده؟

6. الدراسة التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بفرنسا عام 2009 تحت عنوان

LES INDICATEURS DU Développement durable et l'empreinte écologique

والتي تناولت بالشرح الانتقال من مفهوم المؤشرات الاقتصادية التقليدية كالناتج الوطني الخام وصولا إلى المؤشرات البيئية كالبصمة الايكولوجية.

7. مجلة صادرة عن الأمانة العامة للتنمية المستدامة بفرنسا سنة 2010 والتي تتضمن تسع مقالات

وبحوث حاولت في مجملها دراسة مؤشرات التنمية المستدامة بالتطرق إلى نقاط عديدة ومتنوعة تعكس

أهم تحديات التنمية المستدامة مع التركيز على الجانب البيئي، وقد قدمت هذه المجموعة واقع مؤشرات

التنمية المستدامة في فرنسا كما عرضت إحصائيات عن وعن واقع الاستدامة بهذا البلد.

المنهج المتبع في الدراسة

بهدف الوصول إلى أهداف البحث استخدمنا منهجين في الدراسة، وهما:

بالنسبة إلى الجانب النظري، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحقيق هدفنا والذي تمحور

حول التحديد الدقيق لمختلف المفاهيم ودراسة العلاقة بينها.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على دراسة عينة من المؤشرات بالنسبة إلى الجزائر معتمدين في ذلك

على التقارير والإحصائيات المختلفة وكذا المقابلة الشخصية مع موظفين من الديوان الوطني للإحصاء

والذين أعدوا تقريرا عام 2006 عن المؤشرات البيئية في الجزائر، ومع موظفين في المرصد الوطني للبيئية

والتنمية المستدامة والمكلفين بإعداد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى اللقاء بمجموعة

من الشخصيات والإطارات السامية في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المعهد الوطني للاستراتيجيات الشاملة، بغرض جمع المعلومات اللازمة والضرورية لإكمال هذا البحث.

حدود البحث

تعتبر دراسة مؤشرات التنمية المستدامة من المواضيع المتشعبة والمعقدة لذا حاولنا حصر الدراسة من الجانب النظري حول بعض النقاط المهمة في الموضوع، ولأنه من الصعب تناول ودراسة كل التجارب الموجودة، فقد ركزنا دراستنا على نموذج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة باعتباره التجربة الأولى التي تعد مرجعية بالنسبة إلى كثير من الدول. كما حصرنا دراسة حالة الجزائر في تجربتين أساسيتين وهما تجربة الديوان الوطني للإحصائيات والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

خطة البحث

من أجل تنظيم المعلومات في قالب منهجي جزءنا هذا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: خصصنا جزءا منه لدراسة كل من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في مختلف نظريات علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وذلك من أجل فهم أصولهما النظرية، ثم في الجزء الثاني تطرقنا إلى مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة لتعرف على أسس كل منهج والعلاقة التي تربط بينهما.

الفصل الثاني: وضحنا من خلال الجزء الأول مفهوم المؤشر سواء الخاص بالتنمية الاقتصادية أو بالتنمية المستدامة، وحاولنا في جزئه الثاني توضيح أهم المناهج والمداخل المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، لندرس فيما بعد أهم المؤشرات التقليدية والحديثة والتي جاءت لقياس النمو والتنمية الاقتصادية ثم التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وخلال الجزء الأخير من هذا الفصل درسنا نموذج الأمم المتحدة الخاص بمؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: وتتركز الدراسة فيه حول حالة الجزائر، فقد خصص الجزء الأول منه لتقييم الوضع الايكولوجي في الجزائر للوقوف عند أهم المشاكل والتحديات وكذا جهود الجزائر نحو تأسيس منظومة متكاملة للتنمية المستدامة، أما الجزء الثاني فخصصناه لدراسة بعض التجار الميدانية في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، وأخيرا حاولنا دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من أجل تقييم هذه الجوانب في الجزائر في ظل ما توفر من معطيات.

الخاتمة العامة والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، تتضمن مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها من أجل ضمان إعداد مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة التي تتماشى مع واقع الجزائر.

الفصل الأول:

تطور الفكر الاقتصادي من النمو
الاقتصادي إلى التنمية المستدامة

تمهيد

منذ ظهور المدارس الفكرية والنظريات الاقتصادية والاجتماعية برزت الكثير من الدراسات التي اهتمت بموضوع التنمية الاقتصادية، وجوهر موضوع التنمية الاقتصادية يكمن في كونه يطرح مسألة تمس استقرار الدول وقوتها، لذا فإن فحوى هذه الدراسات هي في الحقيقة محاولة في البحث عن إجابة سؤال غاية في الأهمية وهو، كيف يمكن للدول النماء والعيش في رفاهية في ظل ما تمتلك من ثروات وما تسعى إلى إشباعه من حاجات؟

وفي طريق البحث عن المنهجيات والنماذج الاقتصادية التي تضمن تحقيق الرفاهية، ظهرت

العديد من المصطلحات والأفكار التي شكلت على مدى قرون من الزمن ركيزة في بناء الفكر الاقتصادي القديم والمعاصر، ومن أبرزها النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية وأخيرا وليس آخرا - كما يبدو - التنمية المستدامة.

هذه المصطلحات تضعنا أمام تساؤلات عديدة لعل أهمها: ما هي نقاط التقارب وما

الاختلافات الجوهرية بين كل المصطلحات السابقة؟ وما الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التطور في الفكر التنموي؟

سنحاول من خلال الفصل الأول معالجة أهم محطات ومراحل الفكر التنموي القديمة والحديثة، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: تقارب أم تباعد بين المفهومين.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بين المذاهب الاجتماعية والاقتصادية الكبرى.

المبحث الثالث: التنمية البشرية والتنمية المستدامة: النماذج البديلة في الفكر الاقتصادي الحديث.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: تقارب أم تباعد بين المفهومين

يستعمل كل من مصطلح التنمية والنمو في وصف حالة اقتصاد دولة ما من خلال معاينة، دراسة وتحليل بعض المتغيرات، إلا أن الجدل الذي ليزال قائما هو في التفريق بين كل من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهناك من لا يفرق بينهما، وهناك من يعتبر بأن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي ذلك أنهما تمس جميع زوايا الحياة في المجتمع في حين أن النمو الاقتصادي يقتصر على جانبها المادي فقط.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

لقد حظي النمو الاقتصادي بكثير من الاهتمام والدراسة والتي قدم الكثير من الباحثين من خلالها جملة من التعاريف التي تلخص أبعاده ودلالاته.

"النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية"¹.

وهو بالنسبة إلى المفكر الاقتصادي "شومبيتر" Schumpeter "تغيير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار والسكان"².

ويعرف "محمد ناجي حسن خليفة" النمو الاقتصادي على أنه "التوسع في الناتج الحقيقي أو

التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية"³.

كما يعني النمو أيضا "زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من

المجتمعات الاقتصادية ويتمثل فيما يتراكم لدى هذه المجتمعات من رأس مال وقوى بشرية وزيادة الحاجات ونمو المتطلبات، الأمر الذي يدفع إلى نمو طبيعي"⁴.

نلاحظ أنه ومن خلال التعاريف السابقة قد تم التركيز على مفهوم الناتج القومي الحقيقي

باعتباره أساس قياس معدل النمو الاقتصادي وأحد أهم أدوات تقييم أداء النشاط الاقتصادي، إلا أنه وفي مقابل هذا، هناك من يرى أن "النمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة"⁵، أي أن النمو يحدث نتيجة امتزاج طبيعي للعناصر دون وجود أي عمل تنسيقي وتوجيهي خارجي.

¹ : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص124.

²: المرجع نفسه، ص 125.

³: محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص7.

⁴: الطيب داودي، "تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص5.

⁵: إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص59.

ويتفق الكاتب "نصر عارف" مع هذا الرأي حيث يرى أن "النمو هو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة"¹.

ويمكن القول بشأن اعتبار النمو عملية تلقائية أمر مبالغ فيه إلى حد المغالطة خاصة وأن التجارب اليوم تؤكد أن نجاح العمليات التنموية في الدول يرتكز على أساس منهجي مدروس ووفق استراتيجيات محددة.

في حين يرى « Ousmane Kaba » بأن النمو الاقتصادي شرط أساسي في تحقيق الرفاهية الجماعية وهو يعني (أي النمو) الزيادة في الإنتاج وبالتالي في الثروات المتوفرة خلال فترة طويلة من الزمن"².

أما "محمد عبد العزيز عجمية" فيعتبر أن النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"³، وقد ركز "محمد عبد العزيز عجمية" على ثلاث ركائز يجب توافرها من أجل اعتبار الزيادة في إجمالي الناتج المحلي نموا اقتصاديا وليس نموا عابرا، وهذه النقاط هي:⁴

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

يمكننا من خلال هذه المجموعة من التعاريف القول بأن النمو الاقتصادي هو التعبير والقياس الكمي عن الحالة الاقتصادية بصفة خاصة ووضع الدول والمجتمع بصفة عامة، بحيث تعرف المجتمعات من خلاله، تغيرات كمية سواء في الناتج القومي الحقيقي أو نصيب الفرد منه.

¹: نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008، ص4.

² : Ousmane KABA, macroéconomie moderne, L'Harmattan, Guinée, 2007, p38.

³ محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، علي عبد الوهاب نجا ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات- الاستراتيجيات- التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص77.

⁴: المرجع نفسه، ص77.

المطلب الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

لقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم في البداية إنما استخدمت مصطلحات أخرى للإشارة إلى التطور والتقدم الحاصل في المجتمعات وأهم هذه المصطلحات كانت، التقدم المادي "Progress Material"، التقدم الاقتصادي "Economic Progress"، التحديث "Modernization" والتصنيع "Industrialization".¹

وقد عرفت ظاهرة التنمية الاقتصادية مراحل عديدة، تطور وتبلور من خلالها المفهوم وتحدت أهدافه وأهم آلياته وذلك تبعاً للظروف والمتغيرات التي ميزت كل مرحلة، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي هي التجارب التي بينت بأن الكثير من الدول توصلوا إلى رفع معدلات النمو لكن دون أن ينعكس ذلك إيجابياً على المجتمع والأفراد، الأمر الذي جعل الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعتل.²

وقد دُرست التنمية الاقتصادية من زوايا كثيرة ما نتج عنها الكثير من التعاريف، وسنحاول التطرق إلى البعض منها مقسمة إلى مجموعتين وهما:

- التعاريف التي عاجلت التنمية الاقتصادية من جانب اقتصادي؛
- التعاريف التي عاجلت التنمية من عدة جوانب أخرى.

الفرع الأول: التنمية على اعتبارها عملية اقتصادية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العقد السادس من القرن العشرين اعتبرت التنمية الاقتصادية مرادفاً للنمو الاقتصادي، وقد سجلت العديد من التعاريف التي تعكس هذه النظرة ومن بينها:

تعريف الاقتصادي "جيرالد ماير Gerald Maier" الذي يرى أن "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".³

كما يصفها في تعريف آخر بأنها "ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوب بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة".⁴

ويرى "ميشال تودارو" بأن "التنمية قبل فترة السبعينيات بصفة عامة كانت غالباً ما ترى على أنها ظاهرة اقتصادية والتي من خلالها يجب تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي

¹: نصر عارف، مرجع سابق، ص5.

²: إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط1، دار الشروق، بيروت، 2000، ص16.

³: كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفرابي، 1980، ص8.

⁴: إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص51.

ونصيب كل فرد فيه مع توفير فرص عمالة كثيرة. بما يتوافق مع عرض العمل، ومع توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة¹.

في حين أن "كينيد ليبرجر" عرف التنمية الاقتصادية من زاوية اقتصادية لكن بمنظور مختلف، حيث اعتبرها على أنها "الزيادات التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة اتفق عليها أنها سنة، مع وجود توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية"²، ونلاحظ بأن "كينيد ليبرجر" قد أضاف إلى التغير في الناتج القومي ضرورة حدوث تغيرات على المستويات التنظيمية والفنية في المؤسسات الاقتصادية، وهنا نلمس بداية تبلور الفروق بين التنمية الاقتصادية وبين النمو الاقتصادي.

ويرى الدكتور "إبراهيم العيسوي" بأن "التنمية الاقتصادية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات وتراكمات قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية."³

كما تعرف التنمية الاقتصادية "بأنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية. ويعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحويل إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية"⁴.

من خلال التعاريف السابقة، نخلص إلى أن التنمية الاقتصادية حسب البعض، لا تعدو كونها ارتفاع في الدخل القومي الحقيقي وكذا الدخل الفردي الأمر الذي يناظرها بالنمو الاقتصادي، لكن التغير الجديد الذي طرأ على المفهوم هو اعتبار التنمية الاقتصادية آلية اقتصادية بحتة تستوجب استحداث تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية.

قد نجد هذه النظرة للتنمية الاقتصادية قبولا نسبيا لدى البعض إذا ما درسنا الظروف التي ساعدت على تكوينها، غير أنها لن تلق ذات القبول مع تغير تلك الظروف، خاصة وأن التجارب بينت

¹: ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني؛ محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص51.

²: صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص90.

³: إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص18.

⁴: فالي نبيلة، "التنمية من النمو إلى الاستدامة" في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف: أبريل 2008، ص226.

أن الدول ليست بحاجة فقط إلى تعظيم أرصدها وثرواتها إنما هي بحاجة إلى إعادة النظر في الكثير من المسائل أهمها طرق تقسيم وتوزيع هذه الثروات واستغلالها بما يحقق لها الرفاهية على مدى أطول.

الفرع الثاني: التنمية على اعتبارها تفاعل حضاري

أصبحت التنمية الاقتصادية تلك العملية المتكاملة التي تهدف إلى تحقيق التوازن الشامل بين جميع الميادين، وسنذكر مجموعة من التعاريف التي تعكس هذه النظرة الجديدة.

يرى "ادغر اون" EDGAR OWEN " بأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع"¹. أما "نيركسه" Nurkese "فاعتبر" بأن التنمية الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية"².

ويرى أحد كتاب الاقتصاد الإسلامي أن "التنمية الاقتصادية هي عملية تؤدي إلى تفويض البناءات الأساسية للمجتمع وإبدالها ببناءات جديدة تسمح بإطلاق التقدم وتوجيهه لخدمة الرقي الإنساني"³.

ويواصل مفهوم التنمية الاقتصادية التطور، ليجد زوايا تحليل جديدة ومختلفة، فبالإضافة إلى دراسة التنمية من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي أضيفت جوانب أخرى كالجانب الثقافي، الحضاري وحتى الروحي والديني، فأصبحت "التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"⁴.

لقد ركزت مجموعة التعاريف السابقة في الحمل على نقطة غاية في الأهمية وهي تفعيل دور الإنسان في المجتمع للوصول إلى درجة الرقي الإنساني، هذا البعد الجديد للتنمية يبين لنا بأنه مهما تعددت أوجه المفهوم فإن جوهر التنمية يبقى هو الإنسان، فزيادة الدخل القومي أو الدخل الحقيقي للفرد عن طريق إحداث تغيرات في البنية الاقتصادية أو بواسطة تحسين بعض المحددات الاقتصادية كتراكم رأس المال، معدل الادخار، معدل الاستثمار وغيرها لا تعتبر محددات للتنمية، إلا في حالة ما إذا كان ذلك التغيير من صنع أفراد المجتمع ومن أجل تلبية حاجاتهم الأساسية كالتهذيب، الصحة والحرية ومختلف الحاجات الأخرى التي تصنع رفاهية الفرد.

¹: مدحت القرشي، مرجع سابق، ص122.

²: كاضم حبيب، مرجع سابق، ص 13.

³: الطيب داودي، مرجع سابق، ص 5.

⁴: صالح صالح، مرجع سابق، ص92.

إن البحث عن مفاهيم التنمية الاقتصادية والتعمق أكثر في مدلولاتها يبين لنا أن المفهوم إنما يتحدد وفقا لادولوجية الكاتب أو الباحث، ووفقا للظروف التي تدرس فيها التنمية الاقتصادية، ومن خلال المقارنة والمقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يمكننا تحديد أهم نقاط الاختلاف بينهما في الجدول الآتي:

الجدول (1.1): أوجه المقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أوجه المقارنة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
الطبيعية	مادية	مادية + معنوية (لامادية)
المتطلبات	زيادة الثروة عن طريق تراكم رأس المال المادي.	زيادة الثروة + تغيرات في البناء الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و الحضاري.
الآثار	رفع الناتج القومي ونصيب الفرد منه.	رفع الناتج القومي ونصيب الفرد منه مع ضمان الحقوق الأساسية للفرد وتوفير شروط الحياة الكريمة له.
القياس	مؤشرات كمية.	مؤشرات كمية ونوعية.
أبعاد الظاهرة	اقتصادية.	اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومؤسسية، ثقافية وحضارية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بين المذاهب الاجتماعية والاقتصادية الكبرى
لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ندرس ونحلل كلا من النمو والتنمية الاقتصادية ما لم ندرس أصولهما النظرية بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد من أجل التعرف على المنطلقات الفكرية التي تداولت المفهومين على مر النظريات الفكرية القديمة والمعاصرة.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في نظريات علم الاجتماع

يعتبر الكثير من الكتاب بأن ظاهرة النمو ظاهرة حديثة ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وذلك بظهور الثورة الصناعية في إنجلترا وما صاحبها من نهضة اجتماعية امتدت آثارها إلى كافة أرجاء أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إلا أننا نجد الكثير من النظريات خاصة في علم الاجتماع التي حاولت وضع أطر علمية تفسر النمو وذلك قبل تاريخ ظهور الثورة الصناعية، فقد أعتبر

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية جوهر النظرية العامة للتطور والنمو، فمعظم الكتابات التي تناولت التنمية الاجتماعية والسياسية ونظريات التبدل الحضاري تضع في الحسبان التنمية الاقتصادية كعامل مساعد أو جوهري لتحقيق التنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية إن لم يكن العامل الوحيد¹. ومن أبرز الكتابات التي اهتمت بالنمو الاجتماعي نجد كتابات "فرنسيس بيكون" (1561-1626)، "رنيه ديكرت" (1596-1650)، "فونتينييل" (1657-1757) الذي حاول أن يضع نظريته عن التقدم المجتمعي وقد اعتبر بأن التراكم المستمر في المعرفة العلمية يهيئ السبيل أمام البشرية لتحقيق النمو والتقدم².

ومع انتشار الثورة الصناعية في كافة أرجاء أوروبا وجد الباحثون أنفسهم أمام ظواهر جديدة استحققت الدراسة، وقد ظهرت لهذا الغرض العديد من نظريات النمو المجتمعي التي اهتمت بأفكار النمو وتقدم المجتمع، ومن أبرز المنظرين الاجتماعيين نجد "كارل ماركس" و"ماكس فيبر"، "أميل دوركهايم"، "فردينالد توينيس" و"تالكوت بارسونز"، وستتطرق إلى أبرز النظريات في علم الاجتماع التي تناولت النمو والتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: النظرية النشوئية التطورية

يعتبر النمو حسب النظرية النشوئية التطورية "عبارة عن عملية من النشوء والتطور الدائم داخل العمران الاجتماعي الثقافي للبشرية، توصف عادة بأنها عملية ذات مراحل متتالية³، وحسبهم فإن حدوث النمو يكون نتيجة تمازج العديد من العناصر وهي:

- التطور التدريجي الذي يوصل إلى حالة من التنظيم؛
- الوصول إلى حالة من الكفاءة العالية في القدرات الكامنة؛
- نمو أو انقلاب بنوي وظيفي مستمر يهدف إلى زيادة التخصص والتكامل بين أجزاء الكل (ويقصد بالكل الأجزاء المكونة للمجتمع)؛
- ذاتية التغيير.

أولاً: النظرية الماركسية

ترجع أصول هذه النظرية إلى التطور الديالكتيكي⁴ Dialectical Theory، وقد عرف "كارل ماركس" التنمية على أنها "عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي"¹، والتغير في البناء الاجتماعي يكون على عدة مستويات منها:

1: نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، ط3، بيت الحكمة للترجمة والنشر، المغرب، 1996، ص176.

2: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص163.

3: المرجع نفسه، ص164.

4: الديالكتيك الهيجلي مذهب فلسفي حاول من خلاله الفيلسوف الألماني "هيجل" شرح مسيرة التاريخ في أي مجتمع والتي هي عبارة عن مراحل لتقدم الوعي لدى الروح، وإن الشرط الأول والأخير لحدوث أي قفزة في الوعي لدى الكائنات هي امتلاك الروح للحرية، أي أن ماهية الروح تنتج من حريتها.

- التغيير في التركيب السكاني؛
- التغيير في البناء الطبقي أو في الأنظمة الاجتماعية؛
- التغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية؛
- التغيير في القيم والمعايير التي تؤثر على سلوكيات الأفراد.

وقد ركز "ماركس" على عنصرين أساسيين واعتبرهما المحركين الأساسيين لعملية النمو، وهما قوى الإنتاج وعلاقات القوى، إذ يرى "ماركس" أن كل مرحلة من مراحل تقدم ونمو المجتمع إنما هي في الحقيقة متوقفة على طبيعة العلاقة القائمة بين العنصرين السابقين، حيث أن كل تطور في قوى الإنتاج يفرض علاقات إنتاج معينة.

- وقد حاول "سيمون تشوداك" شرح النظرية الماركسية وإيجازها في خمس نقاط أساسية وهي²:
1. النمو عملية نضج مستمرة تبدأ من نقطة مادية وتنظيمية دنيا لتصل إلى مستوى أعلى وأرقى، ينتج عن هذا النضج حل للتزايدات والتناقضات الموجودة والانتقال من الكم إلى الكيف الجديد؛
 2. يتميز السلوك الإنساني بالاندفاع الثوري الذي يهدف إلى تحسين بنيانه الاجتماعي والوصول إلى درجة من الكمال؛
 3. يرتبط النمو بزيادة الإنتاج بالاستمرار الذي لا يمكن تحصيله إلا عن طريق ما أسماه "كارل ماركس" بالترشيد المادي أي العقلانية والمعرفة العلمية؛
 4. إن طبيعة النمو سواء أكان نمواً متسارعاً أو متباطئاً إنما تتحدد تبعاً لطبيعة أنظمة جزئية متداخلة وهي النظام السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، والتي تحدد طبيعة ملكية وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج؛
 5. الغاية القصوى للنمو هو جعل المجتمع بلا دولة بحيث أن كل التناقضات والصراعات الموجودة ستختفي وينتهي النمو إلى القرار العقلاني والعدل الاجتماعي ويصل بهذا إلى السكون وتنتهي الثورة.

يحدث النمو حسب النظرية الماركسية نتيجة الثورة التي تسعى دائماً للوصول إلى مستويات أحسن وأرقى من درجة الكمال، أين يتم القضاء على كل أسباب الصراع وتركن كل الأطراف إلى السكون وتنتهي الثورة.

1: طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 37.
2: طارق السيد، مرجع سابق، ص 39.

ثانيا: نظرية أوجست كونت وسينسر

حسب "أوجست كونت" فإن النمو يتألف من تحسين ذات الإنسان فكريا وأخلاقيا إلى حد الكمال، وعندما يصل إلى هذا الحد يبدأ في إبداع فلسفات واقتصاديات ومؤسسات وثقافات أكثر اكتمالا وتعقيدا. ومن ثم يغلب-مع جريان النمو-العقلانية على العاطفة والغيرية على الأنانية¹. أما "هربرت سينسر" الذي قام بصاغية نظريته عن "التطور الاجتماعي" الذي يعتبره أمرا طبيعيا وحتميا، يرى أنه لا بد من وجود العديد من العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التغيير الاجتماعي، ولقد ارتكز في نظريته عن النمو على المقارنة الفيزيائية (المادية) بين الكائن الحي وبالتحديد بنيتة العضوية وبين المجتمع ومختلف الأبنية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية المكونة له، ويقول سينسر أن "المجتمعات تنمو مثل العضويات الحية وهذا النمو هو عملية مضاعفة الخلايا أو الوحدات التي يتألف منها البنيان"²، ويضيف بأن "المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، والمجتمع عندما يتقدم وتستقر الحياة الاجتماعية تأخذ الطواهر والنظم الاجتماعية في التطور وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص"³، لذا يمكننا اعتبار أن نمو المجتمعات أمر طبيعي يتدرج فيه المجتمع من الأنظمة البسيطة إلى الأنظمة الأكثر تعقيدا وفقا لقواعد طبيعية.

قد يكون طرح كل من "سينسر" و "كونت" و "ماركس" اللذين عبرا من خلال أطروحاتهما على حتمية حصول النمو في المجتمعات باعتباره نتيجة منطقية للأحداث والتطورات الحاصلة، أمرا صحيحا، لكن قد نقابل هذه النتيجة بنتيجة واقعية وهي عدم حدوث هذا النمو بالصورة التي تم الحديث عنها في بعض المجتمعات، ولا ندري ما السبب في ذلك فقد يكون السبب أن هذه الدول تستغرق وقتا أطول من غيرها من أجل الانتقال من مرحلة إلى أخرى؟ أو لأنها تفتقر منذ البداية إلى بعض الشروط الأساسية التي من خلالها يستحدث النمو الطبيعي في المجتمعات؟

قد يجيبنا عن هذه التساؤلات الكاتب "نصر محمد عارف" بحيث يعتبر أن النظريات التطورية لكل من "ماركس" و "كونت" و "سينسر" لم تقدم لنا سوى بناء تصوري قائم على تخمينات ظنية تأملية ومفاهيم مجردة عن الحتمية والتقدم التي لم تر تحققا تاريخيا، والتي لا تتفق وطبيعة الأشياء، خاصة وأن المراحل التي تحدثوا عنها لا تصلح كثيرا لتكون تفسيرا جادا وملائما للتطور الاجتماعي⁴.

ثالثا: المذهب التطوري الحديث للنمو

يعتبر "هوايت" من رواد هذا المذهب ويعد من المهتمين والمؤمنين بأفكار النظرية النشوئية التطورية، فهو يرى بأن "النظام الثقافي هيكل من ثلاث طبقات أفقية، الطبقة التكنولوجية في الأسفل

¹: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص167-168.

²: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص168.

³: طارق السيد، مرجع سابق، ص30.

⁴: المرجع السابق، ص168.

والطبقة الفلسفية في الأعلى والطبقة الاجتماعية بين الاثنين، فالنظام التكنولوجي أساسي وأولي والنظم الاجتماعية والثقافية توابع للفنون التكنولوجية"¹، ومن هنا يتحدد الطابع الاجتماعي والثقافي للمجتمعات حسب الطابع التكنولوجي، فإذا انطلق هذا الأخير نحو الأعلى تتوجه الأنظمة الاجتماعية والثقافية هي الأخرى بصورة تلقائية نحو الأعلى.

أما "بارسونز" و"الت روستو" واللذين اعتبرا من المحدثين في النظرية النشوئية التطورية، فقد قدم كل منهما تقسيما تاريخيا للمجتمعات، حيث قسم "بارسونز" المجتمع إلى ثلاث مراحل أساسية:² أ. البدائية: تكون فيها الروابط بين الأفراد محصورة في روابط الدين والقراءة؛ ب. الوسيطة: ينقسم فيها المجتمع إلى مجتمعين، المجتمع التقليدي والذي يتميز بظهور تعليم حرفي محدود يكون تحت رقابة الجماعات الدينية في المجتمع، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة يظهر فيها المجتمع المتقدم الذي يحصل فيه أفراد الطبقة العليا على مستوى من التعليم المتميز؛ ت. المرحلة المتقدمة: وهي تلك التي تعيشها المجتمعات الصناعية.

في حين قام "روستو" بتقسيم المجتمع إلى خمس مراحل والتي يرى أنه يجب على أي مجتمع المرور بها كحتمية تاريخية من أجل تحقيق النمو، وسوف نتعرض لنظرية "روستو" ضمن النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نظرية المنظومات

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها هو تجريد المنظومات أو النظم إلى الأجزاء المكونة لها مهما كانت طبيعتها وذلك وفقا للمجتمع المدروس، من أجل الوصول إلى العلاقات التي تجمع العناصر ببعضها البعض، وقد طبق هذا التوجه في النظريات الاجتماعية من طرف العديد من الكتاب والمفكرين مثل: "تالكوت"، "بارسونز"، "توينيس"، "ماكس فيبر"، "دوركايم" و"كوتي". ولقد لخص "سيمون تشوداك" أهم ما جاء في نظرية المنظومات في النقطتين الأساسيتين التاليتين:³

- النمو ليس له طابع ثابت أو رتيب، إنما يتميز بالاضطراب حيث يمكن أن يحدث ببطء وقد يثبت، كما قد يعرف تزايدا بصورة كبيرة وسريعة؛
- يعتمد النمو على التبادل بين مختلف عناصر المنظمات وهذا التبادل يحدث نتيجة التمايز والاختلاف الموجود بين هذه العناصر.

1: المرجع نفسه، ص169

2: المرجع نفسه، ص170.

3: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص173.

إن أصل حدوث النمو في علم الاجتماع حسب النظريات السابقة هو في الأساس تدرج المجتمع وفق آلية إما طبيعية أو مفتعلة في سلم التغيير والارتقاء، وهذا بدفع من العديد من الأسباب التي قد تكون ذاتية في المجتمع أو خارجية عنه، لكن يجب أن نشير إلى أن هذه الأفكار والنظريات قد لا تخدم المجتمعات المتخلفة والنامية وحتى المتقدمة، كما أنها لا تعبر عن تجاربها لأن العوامل والدوافع التي تم الحديث عنها لا تتماثل بالضرورة بين جميع المجتمعات بل في الغالب تختلف باختلاف مجموعة من العوامل وأهمها المرجعية الثقافية والدينية التي تحكم التوجهات الاجتماعية.

لكن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي يلعبه تغير البناء الاجتماعي، السياسي والثقافي في إحداث النمو والتنمية الاقتصادية، حيث نجد وفي كثير من الأحيان بأن تطبيق البرامج الاقتصادية والسياسات التنموية المدروسة والحيدة لا يؤدي إلى نتائج اقتصادية إيجابية بسبب عدم قابلية المجتمع إلى التغيير واحتضان هذه السياسات وبالتالي يؤدي إلى نتائج سلبية، ولنا أن نقول في الأخير بأن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية يجب أن يصاحبه وعي وإدراك اجتماعي.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حسب المذاهب الاقتصادية الكبرى

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حسب عدة مراحل، والتي قسمها الكتاب الاقتصاديون إلى عشر مراحل وهي:¹

1. المرحلة البدائية.
2. مرحلة الحضارات القديمة:
أ) الحضارة اليونانية (أفلاطون، أرسطو).
ب) الحضارة الرومانية.
3. مرحلة العصور الوسطى:
أ) الفكر الاقتصادي في أوروبا.
ب) الفكر الاقتصادي الإسلامي.
4. مرحلة الرأسمالية التجارية:
أ) مدرسة التجار.
ب) السياسة الاقتصادية.
5. مرحلة مدرسة الطبيعيين.
6. مرحلة الرأسمالية الصناعية (المدرسة الكلاسيكية).
7. مرحلة مدرسة الاشتراكية:
أ) الاشتراكية الخيالية.

1: فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، ط1، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1994، ص13.

ب) الاشتراكية الماركسية.

8. مرحلة المدرسة النيو كلاسيكية.

9. مرحلة المدرسة الكينزية.

10. مرحلة المدارس المعاصرة في النمو والتنمية الاقتصادية:

أ) نظرية الدفع القوية بالنمو المتوازن.

ب) نظرية الدفع القوية بالنمو غير المتوازن.

ج) نظرية النمو التلقائي.

د) نظرية مراحل النمو.

سنحاول دراسة وتتبع تطور نظريات النمو والتنمية الاقتصادية بداية من المدرسة التجارية أي

المرحلة الرابعة باعتبار أن الفكر الاقتصادي بدأ يأخذ الصبغة العلمية ابتداء من تاريخ ظهورها.

الفرع الأول: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المذهب الرأسمالي

سنتناول مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية في المذهب الرأسمالي حسب أهم المدارس التي انطوت تحت

هذا التيار.

أولاً: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة التجارية

تعتبر الرأسمالية التجارية التي ظهرت مع ظهور أفكار التجار ميلاد فكر التنمية¹، وقد

ظهرت المدرسة التجارية أو المدرسة الماركنتيلية في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر وحتى القرن

الثامن عشر². ومن رواد هذه المدرسة "أنطونيو سير" "Antonio Serra"، توماس من "Thomas

Mun"، جان بابتست كولبير "Jean Baptiste Colbert" جوهان جوستي "Johann Justi".

تلخصت أفكار التجار حول النمو الاقتصادي في ضرورة العمل على إعلاء شأن الدولة من

الوجهتين الاقتصادية والسياسية، فالدولة في رأيهم هي صاحبة الكلمة العليا في الاقتصاد والسياسة³، ولا

تتأتى هذه المكانة للدول إلا من خلال رفع وزيادة ثرواتها خاصة من المعادن النفيسة، مهما كانت

الوسيلة إلى ذلك حتى وإن تطلب الأمر الاستلاء على ثروات الأمم الأخرى، وحسب المدرسة التجارية

فإن "أنسب وسيلة يجب على دول أوروبا أن تتبعها-أثناء مرحلة بناء وتنمية اقتصادياتها - هي إقامة

الاحتكارات الحكومية المنظمة والقوية والتي تعمل داخل إطار مخطط من المؤسسات الاقتصادية"⁴،

¹: فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سابق، ص 14.

²: المرجع نفسه، ص 16.

³: علي لطفي، النمو الاقتصادي بين المذاهب الكبرى، (دون سنة نشر ومكان النشر)، ص 7.

⁴: المرجع السابق، ص 19.

ثانيا : النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الطبيعية

يعتبر ظهور أفكار المدرسة الطبيعية البداية الحقيقية لنشأة علم الاقتصاد، وظهرت أفكار المدرسة الطبيعية أو كما تسمى أيضا "الفزيوكرات" physiocrates بفرنسا وذلك لفترة امتدت من منتصف القرن الثامن عشر (1756) إلى غاية الربع الأخير من نفس القرن (1778)، وقد ظهرت أفكار الطبيعيين لسببين رئيسيين وهما:

- الاختلالات التي نجمت عن تطبيق أفكار المدرسة التجارية خاصة ظهور الدكتاتوربة التي شجعت سيطرة الطبقة الغنية وهميش المزارعين والفلاحين؛
 - ظهور العديد من الاكتشافات العلمية التي أكدت وجود قوانين طبيعية لا يمكن تجاوزها.
- و قد ارتكزت أفكار الطبيعيين على مجموعة من المبادئ أهمها¹:
- اعتبار الفرد الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي؛
 - حرية النشاط الاقتصادي الذي يجب أن يضمن النمو والتنمية؛
 - حرية التملك؛
 - دور الدولة يقتصر على وضع القوانين والتشريعات التي تتماشى والقوانين الطبيعية المسيرة للنشاط الاقتصادي، وكذا ضمان الأمن الداخلي والخارجي.

ولا يتحقق النمو والتنمية الاقتصادية-حسب هذه المدرسة- إلا بتحقيق العوامل التالية:

1. تحقيق منفعة المجتمع ينتج من إدراك الفرد لمنفعته الشخصية وسعيه الدائم إلى تحقيقها؛
2. إزالة الدولة للعوائق التي من شأنها أن تقف أمام السير الطبيعي للنشاط الاقتصادي؛
3. النمو الاقتصادي الحقيقي ينتج من النشاط الاقتصادي الذي يحقق زيادة في السلع المنتجة، وحسب الطبيعيين هذا النشاط هو الزراعة في حين أن الصناعة والتجارة لا تساهمان في تحقيق النمو الاقتصادي لأنهما لا تخلقان ناتجا صافيا جديدا، ذلك أن خلق الإنتاج هو الذي يحقق النمو والتنمية الاقتصادية وليس تحويله.

ولقد حاول الطبيعيون من خلال أفكارهم أن يخضعوا النشاط الاقتصادي للأسس العلمية وللقوانين الطبيعية، وفصله عن سيطرة الكنيسة، فكانوا بذلك أول من أسس لظهور علم الاقتصاد، خاصة أنهم " جعلوا النمو والتنمية للدول لا تقاس بشروطها النقدية وإنما بحجم إنتاجها المادي من الزراعة."²

¹: فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سابق، ص21.
²: المرجع نفسه، ص24.

ثالثا: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الكلاسيكية

امتدت أفكار المدرسة الكلاسيكية لفترة قاربت القرن ونصف القرن من الزمن، وذلك منذ بداية القرن الثامن عشر إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، ومن أبرز المفكرين الكلاسيك نجد "ادم سميث"، "دافيد ريكاردو"، "مالثس"، "جرمي بنتام"، "هنري شال كاري"، "دافيد هيوم" و"جان باتست ساي".

ولم يكن ظهور المدارس الفكرية في علم الاقتصاد وليد الصدفة إنما كان نتاج تطور فكري في مجالات عدة منها الفلسفية والعلمية، كما ظهرت أفكار المدرسة الكلاسيكية هي الأخرى نتيجة مجموعة من الأحداث من بينها:

- تخلص الفكر الاقتصادي نهائيا من هيمنة العلوم الدينية والفلسفية وأصبح بذلك علما يقوم على قوانين طبيعية؛
- ظهور الثورة الصناعية بأوروبا وما حملته معها من تغيرات هامة في البيئة الاقتصادية العامة والتي تحولت معها الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية؛
- ظهور الفكر الديكارتي الذي يقوم على المقولة الشهيرة "أنا أفكر إذ أنا موجود"، والتي أدى انتشارها بين الناس إلى اقتناعهم بأن كل فرد قادر على كسب المعرفة؛
- ظهور فكر المدرسة النفعية وأفكار "جرمي بنتام" والذي قال بأن كل فرد يسعى إلى تحقيق أعظم منفعة شخصية بأقل ألم ممكن.

ولقد عكف المفكرون الكلاسيك على دراسة كافة الجوانب التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، كما جاءوا بالعديد من النظريات والقوانين التي ساهمت في تنظيم النشاط الاقتصادي في تلك الفترة ومن بينها:

- قانون الأسواق أو قانون "ساي" (La Loi Des Débouchés) ومفاده أن كل عرض يخلق طلب مماثل له؛
- نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث، ونظرية التكاليف النسبية لريكاردو والتي جاءت لتنظيم التجارة الدولية؛
- نظرية تعادل القوة الشرائية لدافيد ريكاردو؛
- نظرية "مالثوس" حول العلاقة بين نمو الموارد في المجتمع والنمو السكاني.

وقد شكلت أفكار الكلاسيك نظرية متكاملة للنمو الاقتصادي قائمة على دعامين أساسيتين وهما:¹

1. أن النمو الاقتصادي القومي يتوقف على اتساع تراكم رأس المال، أي بعبارة أخرى النمو الاقتصادي هو دالة في تراكم رأس المال؛

¹: على لطفي، مرجع سابق، ص 27.

2. أن نمو الاقتصاد القومي عملية تلقائية تحدث داخل الإطار الرأسمالي الحر حيث يلعب الريح وجهاز الأثمان دورا رئيسيا في توجيه عناصر الإنتاج إلى الاستخدامات المختلفة بطريقة تضمن تحقيق التوازن التلقائي ودون تدخل من جانب السلطات.

رابعاً: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة النيوكلاسيكية

امتدت أفكار النيوكلاسيك من نهاية القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين، ولم يكن في الحقيقة الفكر النيوكلاسيك فكراً جديداً، إنما كان امتداداً لفكر الكلاسيك، وقد جاء كمحاولة لتصحيح بعض الفروض التي نادى بها الفكر الكلاسيكي وإضافة بعض الفروض الجديدة، وذلك نتيجة بعض الأسباب نذكر منها:

- الهجوم اللاذع الذي تعرضت له المدرسة الكلاسيكية خاصة من قبل أصحاب الفكر الاشتراكي؛
- الأزمات التي عصفت بالنظام الرأسمالي؛
- تمرد ومقاومة الشعوب المستعمرة من قبل الدول الرأسمالية.

والنمو حسب المدرسة النيوكلاسيكية هو عبارة عن "عملية تلقائية أو طبيعية تمر بفترات من الازدهار ثم الركود (دورات اقتصادية أو تجارية) غير المنتظمتين في طولهما أو في وحدتهما (على عكس ما كان الكلاسيك أنفسهم يرون)، أي أنها عملية اختلال في القوى الإنتاجية نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن التي يصل إليها الاقتصاد القومي ثم محاولة إعادة هذا التوازن مرة أخرى"¹.

خامساً: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الكثرية

ظهرت أفكار المدرسة الكثرية بظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود، وذلك نتيجة اشتداد الأزمات نتيجة تطبيق أفكار الكلاسيك والنيوكلاسيك ولعل من أبرزها أزمة الكساد العظيم لسنة 1930 حيث قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كيتز" مجموعة من الأفكار التي تناقضت تماماً مع النظريات الرأسمالية السابقة في بعض النقاط من أبرزها:

1. استحالة وصول الاقتصاد إلى حالة من التوظيف الكامل لجميع عناصر الإنتاج وخاصة العمل؛
2. دور الدولة لا يمكن أن يكون حيادياً في النشاط الاقتصادي، إنما يمكن لها المشاركة من خلال إعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع، امتصاص البطالة من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية، تخفيض سعر الفائدة؛
3. حسب كيتز العرض يتبع الطلب وليس العكس كما يرى "ساي"؛
4. النقود ليست وسيلة تداول ولكنها أيضاً خزان للقيمة ومقياس لها.

¹: فرهان محمد علي الاهدن، مرجع سابق، ص 42.

الفرع الثاني: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الاشتراكية

لقد ارتبط لفظ الاشتراكية بصورة تلقائية مع اسم "كارل ماركس" الذي أسس لهذه المدرسة الفكرية، إلا أن الاشتراكية عرفت مرحلتين أساسيتين¹ هما الاشتراكية الخيالية "ULTOBIA SCIENTIFIC OR MARXIAN" والاشتراكية العلمية أو الماركسية "SOCIALISM".

واعتمد "كارل ماركس" على نظرية التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ وقد اعتبر بأن علاقات الإنتاج وظروف التبادل والتوزيع هما المحددان الرئيسيين للتطور الإنساني، ولقد ارتكزت النظرية الاشتراكية للنمو الاقتصادي على ثلاث دعائم أساسية وهي:

- إحلال الملكية الجماعية مكان الملكية الفردية للمشروعات لتصبح ملكا للجماعة؛
- جعل الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وليس الربح؛
- إحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاديات السوق.

الفرع الثالث: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدارس المعاصرة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح العالم مكون من عالمين مختلفين، عالم رأسمالي وآخر اشتراكي فمع انتشار ظاهرة التخلف في العالم تنامت الحاجة إلى إيجاد حلول حقيقية للظاهرة ضمن نمط فكري حديث صنف وفق مدرستين وهما المدرسة النيوكترية والمدرسة المعاصرة، وقد عكفت كل واحدة إلى دراسة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولاً: المدرسة النيوكترية: وهي مقسمة إلى ثلاث نظريات نوجزها فيما يلي.

أ - نظرية النمو التلقائي

لم تكن أفكار هذه النظرية جديدة إنما تعود إلى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وهي مجموعة من النظريات التي تعتمد على فلسفة حرية قوى السوق وذاتيتها (تلقائيتها) في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية دونما أي تدخل حكومي مباشر²، ولقد ارتبطت لاحقاً هذه النظرية بالاقتصادي "هوفمان" الذي قام بتحديد أربع مراحل للنمو والتنمية التي تمر بها جميع المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة التطور، كما حدد مؤشر يعتمد عليه للفصل بين كل مرحلة وأخرى، وهذا المؤشر يمثل حاصل قسمة الناتج الصافي للصناعات الاستهلاكية على الناتج الصافي الخاص بالصناعات الاستثمارية، وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- الحرية التامة للنشاط الاقتصادي؛

¹: المرجع نفسه، ص32.

²: فرهان محمد علي الاهدن، مرجع سابق، ص56.

- الطلب هو المحفز الأساسي للتنمية؛

- حدوث مراحل التطور وفق تسلسل زمني معين وحتمي.

والمراحل الأربعة التي حددها "هوفمان" في انتقال المجتمع نحو التنمية هي:

1. مرحلة الصناعات الاستخراجية للمواد الأولية وتصديرها؛

2. مرحلة إنتاج المواد الاستهلاكية؛

3. مرحلة تصنيع السلع الوسيطة؛

4. مرحلة تصنيع السلع الرأسمالية و الإنتاجية.

ب نظرية الدفع القوية أو النمو المتوازن

ظهرت هذه النظرية في أربعينيات القرن الماضي، واعتمدت هذه النظرية على مجموعة من الفروض هي¹:

- وجود الاختلالات بين عناصر النظام الاقتصادي في دولة ما هي التي تُخلق التخلف؛

- طبيعة ونوعية الجهود الموجهة لتحقيق النمو الاقتصادي تتناسب وهذه الاختلالات التي تختلف من

بلد إلى آخر وتختلف في نفس البلد من زمن إلى آخر؛

- قد تحدث هذه الاختلالات نتيجة عوامل اقتصادية أو عوامل غير اقتصادية؛

- العوامل السابقة ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات غير خطية- أي علاقات دائرية علاقة يكون فيه

كل عنصر سبب ونتيجة في نفس الوقت- ومن هنا جاءت أفكار "نيركسه" حول الدائرة المفرغة

للفقر؛

- هناك بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن أن تحقق وفرات إنتاجية إلا إذا ما تم الاستثمار فيها

بصورة كبيرة ودفعة واحدة؛

- التخلف في الدول النامية سببه انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وزيادة الدخل القومي وارتفاع

معدلات الاستهلاك والنمو الديموغرافي.

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل الخروج من دائرة الفقر والتخلف يجب على الدول

التخلفة القيام بدفعة قوية يتم من خلالها توجيه رؤوس أموال ضخمة تجاه قطاعات اقتصادية عديدة

بهدف رفع معدلات الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار مع التخفيض من حدة النمو الديموغرافي.

¹ : المرجع نفسه، ص 57.

ج- نظرية الدفعة القوية بالنمو غير المتوازن (أقطاب النمو)

- ظهرت هذه النظرية في خمسينيات القرن الماضي ويرجع الفضل بذلك إلى الاقتصاديين "هيرشمان" و"فرنسوا بيرو"، وأهم الفروض التي تقوم عليها هذه النظرية هي¹:
- نقص الأفراد ذوي الخبرة والحكمة من المنظمين هو السبب الرئيسي وراء ظاهرة التخلف وليس نقص الموارد الطبيعية؛
 - تكامل العرض؛
 - التنمية عملية شاملة ومتكاملة؛
 - اختيار القطاع الرائد أي القطاع الذي توجه له استثمارات كبيرة من أجل إحداث الدفعة القوية، وهذا عكس نظرية الدفعة المتوازنة؛
 - هدف التنمية ليس خلق حالة من التوازن إنما العكس يجب أن يتم خلق حالة من الاختلال الاقتصادي فيما بين القطاعات لتوليد المنافسة.

ثانيا: نظرية المراحل

- ارتبطت نظرية المراحل باسم المفكر "والت روستو" والذي ظهرت أفكاره سنة 1960 في كتاب بعنوان "مراحل النمو الاقتصادي"، ومن أهم الفروض التي قامت عليها هذه النظرية²:
- الحرية الاقتصادية؛
 - يتحدد طول كل مرحلة من مراحل النمو وتوقيت الانتقال من مرحلة إلى أخرى وفقا للتفاعل بين الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية؛
 - حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى وفق تسلسل منتظم.
- وحسب هذه النظرية فإن المجتمعات ومهما كانت طبيعتها فهي تمر بخمس مراحل أساسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وهذه المراحل هي:
- أ) **مرحلة المجتمع التقليدي** : حسب روستو يتحدد هيكل المجتمع التقليدي تبعا لعدد من الدوال الإنتاجية التي تعتمد على مجموعة من العلوم والفنون الإنتاجية التي كانت سائدة قبل بداية عصر جديد ظهر بظهور أفكار نيوتن، هذا العصر الذي اعتبر نهاية المجتمع التقليدي، وقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص منها:
- التخلف في جميع الميادين؛
 - عدم تخطي الدخل الفردي عتبة بعض القيم العظمى؛
 - تناسب عدد السكان ومستوى معيشتهم مع المحاصيل الزراعية؛

¹ : فرهان محمد علي الاهدن، مرجع سابق، ص 58.

² : فرهان محمد علي اهدن، مرجع سابق، ص 58-59.

- سيادة النظام الإقطاعي والعبودية.

ب) **مرحلة التهيؤ للانطلاق** : تعد هذه المرحلة انتقالية، قدر "روستو" فترة سيادة مظاهرها لمدة 100 عام، ويستعد المجتمع للانطلاق من خلال تفاعل بعض العناصر-الداخلية والخارجية- ويقصد بهذه العناصر:

- ظهور دوال جديدة للإنتاج الزراعي والصناعي؛
- انتشار التعليم الذي يؤدي إلى ظهور المستثمرين؛
- ظهور المؤسسات المالية والنقدية؛
- اتساع حجم ونطاق التجارة الداخلية والخارجية.

وحسب كاظم حبيب فقد "ظهرت الشروط المؤهلة للانطلاق بشكل واضح لأول مرة في أوروبا الغربية، في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، عندما أخذت الاكتشافات العلمية تترحم إلى وسائل ووظائف إنتاجية في حقلَي الزراعة والصناعة...ولكن جميع العوامل التي أثرت في انحلال القرون الوسطى كان لها الأثر أيضا في خلق شروط الانطلاق في أوروبا الغربية"¹.

ج) **مرحلة الانطلاق**: ويراها روستو بأنها مرحلة فاصلة في تاريخ المجتمعات من خلالها تتخلص هذه الأخيرة من الأنظمة السياسية، الاجتماعية والثقافية السائدة لتحل محلها نظم جديدة تحدث ثروة ثقافية، تكنولوجية وعلمية تحفز النشاط الاقتصادي بتغيير بعض السلوكيات التي كانت سائدة، الأمر الذي يخلف نتائج إيجابية على الدخل القومي ونسب الادخار والاستثمار.

د) **مرحلة النضج الاقتصادي**: "يؤكد فيها المجتمع مقدرته على الحركة إلى أبعد من نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق، وهي أيضا المرحلة التي يتمكن المجتمع من خلالها استيعاب وتطبيق أحدث طرق ووسائل الإنتاج، وهي كذلك المرحلة التي يثبت فيها المجتمع أنه قد وصل إلى درجة من الفن الإنتاجي وتنظيم المشروعات تمكنه من إنتاج أي شيء بل من إنتاج أي شيء يقرر إنتاجه"².

هـ) **مرحلة الاستهلاك الوفير**: تتميز هذه المرحلة بما يلي³:

- ارتفاع متوسط الدخل الفردي ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والتوجه نحو السلع الكمالية؛
- تغيير تركيبة اليد العاملة - وخاصة ارتفاع أعداد سكان المدن- حيث تصبح أكثر تركيز في التجارة، الأعمال الفنية، المكاتب الاستشارية والشركات؛
- ظهور جماعات تطالب بالاهتمام بالجانب الإنساني حيث تظهر الحاجة إلى تحقيق الرفاهية والضمان الاجتماعي للأفراد عن طريق تحسين الخدمات الصحية والطبية.

¹: كاظم حبيب، مرجع سابق، ص 22.

²: علي لطفي، مرجع سابق، ص 111.

³: المرجع نفسه، ص 113.

ورغم الانتشار الكبير الذي عرفته هذه النظرية إلا أنها تنطوي على بعض النقائص ولعل أهمها، عدم بيان الأسباب التي تؤدي بالمتجمع إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى، كما لم يتم تحديد المرحلة التي تأتي بعد المرحلة الخامسة، إضافة إلى أن "روستو" لم يفسر طريقة وصول العديد من الدول إلى مراحل متقدمة كالرابعة أو حتى الخامسة دون الانتقال بالمراحل الأولى.

إن تتبع تاريخ ظهور النمو والتنمية الاقتصادية حسب النظريات الاقتصادية المختلفة يوضح لنا التباين الكبير بين كل نظرية ومدرسة فكل تيار نظر للنمو والتنمية الاقتصادية وفق الظروف السائدة وكذا الايديولوجية الموجهة للنقد والتحليل، فكل مدرسة تعتمد على أفكار مختلفة ترمي إلى رفع مستويات الأداء الكلي للاقتصاد، ونلاحظ بأن التطور الذي حدث في الفكر الاقتصادي كان نتيجة التجارب الميدانية والتي تثبت في كل مرة صحة أو خطأ النظريات والنماذج التي تمت صياغتها، ل يتم تعديلها تماشياً مع المتغيرات الحديثة، إلا أن العامل المشترك بين جميع هذه النظريات هو اعتمادها على التحليل الكمي للظاهرة وباعتبارها مسألة تتلخص حول كيفية تسخير الموارد المتاحة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل تلبية الحاجات اللامتناهية للإنسان.

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي

تختلف التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي عنها في النماذج الوضعية السابقة، فهي لا تسعى إلى تحسين الجانب المادي للفرد فقط وإنما تسعى إلى تحسين الحياة الروحية وما يؤثر عليها إن بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وخلال هذا المطلب سوف نحاول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو "مجموعة من الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر"¹، فالفكر الاقتصادي في الإسلام يستمد قواعده، أسسه وأصوله من الكتاب والسنة وبالتالي يتحدد مفهوم التنمية الاقتصادية وفقاً لذلك.

قبل أن نبين المقصود من التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والبحث في أهم نقاط الاختلاف بينه وبين مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الوضعي إن كان رأسمالياً أو اشتراكياً، يجب أن نعي الفرق الجوهرية بين أسس التحليل في كل من الفكرين، فالاختلاف الجوهرية يكمن في الحقيقة، في زاوية النظر إلى المشكلة الاقتصادية وسبل إيجاد حلول لها، فالمشكلة الاقتصادية عند الغرب تتلخص في جدلية ندرة الموارد الطبيعية وشح الطبيعة التي تقابلها الحاجات اللاهائية والمتزايد للإنسان، غير أن هذه الفكرة مرفوضة من وجهة نظر الإسلام الذي يقر بوجود التوافق والتوازن بين حاجات جميع الكائنات

¹: شفيق شاكر، بكر الريحان؛ محمد عبد القادر، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والأفاق المستقبلية) استراتيجيات المصارف الإسلامية لتفادي الأزمات المالية"، الملتقى الثالث جامعة الإسراء الأردن: 28-29 نيسان 2009، ص 8.

الحية والموارد الطبيعية المسخرة لهم، وهذه الحقيقة بينها الله عز وجل في كتابه حين قال "ولو بسط الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير"¹.

فمن خلال الآية السابقة يتبين لنا أن "المشكلة الحقيقية- من وجهة نظر الإسلام- تتمثل في انحراف سلوك الإنسان وعدم انسجام حركته الإرادية مع الحركة الكلية المتوازنة في الكون بكائنه وظواهره، أي أن الندرة التي يواجهها الإنسان ليس سببها شح في الموارد الطبيعية وإنما سببها انحراف سلوك الإنسان وتكبه طريق الحق الذي أمره الله تعالى أن يسلكه"².
فمشكلة التنمية الاقتصادية جزء من مشكلة الإنسان نفسه وجزء من بيئته الاجتماعية والاقتصادية لأن الله خلق للناس كل ما يحتاجونه³.

من هنا يجب أن نعي الفرق بين منهج الاقتصاد الإسلامي والمنهج الوضعي، فهذا الأخير يرى بأن أساس المشكلة الاقتصادية هو ندرة الموارد الطبيعية وعدم توافق معدل نموها وتحددتها مع معدل تزايد عدد سكان الأرض وحاجاتهم الأساسية ما يخلق اختلالاً بين المتغيرين ويقف حجر عثرة في سبيل تحقيق النمو والتنمية، في حين أن الإسلام لا يرى وجود مشكلة اقتصادية أصلاً- إن صح التحليل- لأن كل شيء موجود بقدر يكفي الجميع، لكن طمع الإنسان وحبه لذاته هي أمور تدفعه إلى تبرير جميع الوسائل- كما ترى بذلك الرأسمالية- التي تضمن وصوله إلى الهدف المنشود وهو تعظيم المنفعة الشخصية دوماً النظر إلى العواقب التي تترتب عن ذلك، وعليه فإن الاقتصاد الإسلامي يستند في تحليله واقعياً على الإنسان الأخلاقي وليس على الرجل الاقتصادي كما في الاقتصاد الرأسمالي أو الترس الاجتماعي كما في الاقتصاد الاشتراكي، وعليه يقوم الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أخلاقية واضحة تهدف إلى الاهتمام الأكثر بالناس⁴.

ومصطلح التنمية في الفكر الإسلامي ليس الوحيد الذي يعبر عن عملية التقدم والتطور، بل توجد مصطلحات ومرادفات أخرى له، نذكر منها:⁵
أ) **العمارة** : ويقصد بها العمل وفق ما شرع الله لتحقيق الكفاية للجميع وبالتالي تحقيق نمو مستمر للطبقات وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله من موارد ، ولقد جاء هذا المصطلح في القرآن الكريم في سورة هود، في قوله تعالى "هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"⁶.

¹:سورة الشورى الآية 27.

²: المرجع السابق، ص 6.

³: أحمد ذياب الريموني ؛ محمد سليم الشورة، "أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي"، في المؤتمر العلمي الثالث جامعة الإسراء كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن: 28-29 أبريل 2009 ، ص 4.

⁴: عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ط1، دار البلاد للطباعة والنشر، السعودية، 1994، ص 14.

⁵:رشيد حيمران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 62.

⁶:سورة هود، الآية 61.

ب) التمكين: المراد به إعطاء السلطة والتحكم فيها، والمقصود به أن الله تعالى أعطى للإنسان جميع ما يحتاجه ومكثه منه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد ورد هذا المصطلح هو الآخر في القرآن الكريم في قوله تعالى: "ولقد مكانكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش"¹.

والفرق بين مفهوم التنمية في الفكر الوضعي ومفهومها في الاقتصاد الإسلامي يتمثل في سبل التوفيق بين مصالح الفرد والجماعة، إذ نجد أن الفكر الغربي الرأسمالي انحاز الحيازة التامة إلى الحرية الفردية التي تسعى دائما إلى تعظيم المصلحة الفردية والتي تقود حسبهم إلى تعظيم المصلحة الجماعية هي الأخرى، أما الفكر الاشتراكي فقد أقر بضرورة تفضيل المنفعة الجماعية على الفردية، في حين أن التنمية في الإسلام تقوم على التوفيق بين المصالح الفردية والجماعية وفق منظور خاص يجمع بينهما يقوم على تعزيز دور الأخلاق في المعاملات بين الناس والابتعاد عن الطمع، الجشع، الإسراف والخداع، وفي حال ما إذ تعارضت المصالح الفردية مع المصالح الجماعية أعطيت هذه الأخيرة الأولوية.

الفرع الثاني: أهداف وخصائص التنمية الاقتصادية وفق المنهج الإسلامي

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نفهم ونعي أدوات الفكر الاقتصادي الإسلامي إلا إذا فهمنا أهم الخصائص والأهداف الجوهرية التي يرتكز عليها في منهجه.

أولاً: أهداف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

يكمن الفرق بين منهج التنمية الاقتصادية في الفكر الغربي عن التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي في الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها والوسائل التي تعتمد عليها لذلك، ومن أهم تلك الأهداف:

- تحقيق حد الكفاية للأفراد؛

- تحقيق العدل والتوازن في المجتمع؛

- تحقيق التنمية الشاملة.

ويدعو الإسلام في منهجه لتحقيق التنمية الاقتصادية إلى إقامة عدالة اجتماعية شاملة، تتساوى فيها الناحيتين المادية والروحية كما يدعو إلى العمل الجدي على أساس من التوازن والتجانس الكلي بين حاجيات الفرد ضمن الإطار العام لمجتمع إسلامي روحا ومادة وطرقا وغاية².

ثانياً: خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي

يقوم الفكر الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ ومن أهمها ما يلي³:

¹: سورة الأعراف، الآية 10.

²: إبراهيم العسل، مرجع سابق، ص73.

³: فرهاد محمد على الاهدن، مرجع سابق، صص 83- 103.

1. الاستخلاف؛
2. التشريع والأخلاق؛
3. انسجام مصلحة الفرد والجماعة؛
6. ترشيد الاستهلاك؛
7. ترشيد الاستثمار؛
8. تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي؛
9. المشكلة الاقتصادية لا تكمن في ندرة الموارد الطبيعية (ولقد فصلنا قليلا في هذه النقطة فيما سبق)؛
10. احترام -قدسية- العمل؛
11. وجوب الزكاة؛
12. تحريم الربا.

إن مناهج التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ليست عبارة عن قواعد دينية مفادها الحرام والحلال، إنما هي مناهج لها أسس علمية تهدف إلى تحقيق عمارة البلاد بوسائل سبقت بها الاقتصاديين الغربيين

المعاصرين، فقد تأسست التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي على التوازن بين جميع الميادين إذ حددت القواعد التي تنظم الأنشطة الاقتصادية بين تلك التي تحقق المنفعة وتلك التي تحقق المضرة، إضافة إلى احترام حقوق الفرد والمساواة بين الجميع، وكذا العدالة في توزيع الثروات وإعادة توزيعها بين الناس عن طريق الزكاة والصدقة.

المبحث الثالث : التنمية البشرية والتنمية المستدامة

مع مطلع ستينات القرن الماضي ظهر تيار فكري جديد نادى بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري فأصبح ينظر إليه باعتباره وسيلة للتنمية فقط بل كهدف لها.

المطلب الأول: التنمية البشرية بديل أم استمرارية للتنمية الاقتصادية

لقد أدى الاهتمام بالجانب الاقتصادي والمادي للتنمية الاقتصادية إلى ظهور العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية في الكثير من الدول، لهذا ظهرت مجموعة من الدراسات والبحوث التي سعت إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية الاقتصادية وأولوياتها، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا التيار الجديد من خلال الإستراتيجية الدولية للتنمية عام 1970، التي اعتبرت أن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها¹.

¹:رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1، دار دجلة، الأردن، 2008، ص 46.

الفرع الأول: مفهوم التنمية البشرية

ظهر مفهوم التنمية البشرية سنة 1999 بنشر الأمم المتحدة تقريرها الذي تحدث عن هذا المفهوم الجديد والذي عرفه "بأنه عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته"¹، والخيارات حسب الاقتصادي "أمارتيا صن": هي تعبير عن مفهوم أرقى تعني الاحقيات الذي يعبر عن حق البشر الجوهرية في هذه الخيارات²، وتعني عملية توسيع الخيارات أمام الناس:

- توفير العناية الصحية والتغذية الصحية منذ الولادة وحتى الوفاة ما يزيد في العمر الافتراضي للأفراد؛
- توفير مستويات جيدة من التعليم لكافة فئات المجتمع وفي جميع الأطوار، كما يجب توفير فرص التكوين والتدريب على طول المسار الدراسي والوظيفي؛
- توفير فرص عمل ملائمة لكل من يرغب ويطلب العمل؛
- تمكين الناس من حرياتهم وحقوقهم خاصة السياسية.

كما تعرف التنمية البشرية بأنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل هي انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ. فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل هو الهدف أيضا من التنمية. بمعنى أن التنمية تستهدف رفاهية البشر في نهاية المطاف³.

كما يعتبر "ميشال تودارو" أن الأساس الحقيقي للتنمية البشرية هو تعميم الاعتراف بحق الحياة لكل فرد وبالثروة وأهميتها في حياة الإنسان، ولكن التركيز عليها والاعتماد عليها على سبيل الحصر خطأ كبير⁴.

وتكمن غاية التنمية البشرية وراء السعي الجدي نحو تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، فهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع جميع الناس توظيف طاقاتهم في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية⁵.

وترتكز التنمية البشرية على أربعة عناصر وهي:⁶

1. الإنتاجية المتعلقة بقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة؛

¹: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 84.

²: المرجع السابق، ص 61.

³: إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 35.

⁴: ميشال تودارو، مرجع سابق، ص 56.

⁵: علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2005، ص 108.

⁶: جمال سالم، "التنمية الإنسانية مدخل استراتيجي لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة" في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف: 8/7 أفريل 2008، ص 398.

2. الاستدامة المرتبطة خاصة بعدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، تلوث البيئة أو الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة؛
3. المساواة التي تسمح بتساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الأصل أو اللون؛
4. التمكين إذ يركز المدخل الجديد للتنمية على أنها تتم بالناس وليس فقط من أجلهم.

وعليه فإن التنمية البشرية هي محاولة جادة لإحداث التوازن في حياة الفرد والمجتمع، بالخروج من الدائرة المغلقة للمشاكل ذات التأثير السلبي كالفقر، التفاوت الطبقي، التمييز الجنسي، البطالة، الصحة والتعليم وغيرها، ولقد ظهرت العديد من المفاهيم في هذا الإطار التي ارتبطت بمفهوم التنمية البشرية وتداخلت معها، وسنحاول التعرف عليها من خلال الفرع الموالي.

الفرع الثاني: العلاقة بين التنمية البشرية وبعض المفاهيم

كثيراً ما يصاحب تطور الأفكار والنماذج البديلة ظهور العديد من المصطلحات وفي كثير من الأحيان تختلط علينا مفاهيمها وأسسها النظرية وأهدافها التطبيقية، وفيما يلي توضيح لأهم المفاهيم والمصطلحات التي صاحبت التنمية البشرية ونقاط التوافق والاختلاف بينها.

أولاً: التنمية البشرية والتنمية المستقلة :

يرى البعض بأن تحقيق التنمية البشرية لا يتأتى إلا بالاعتماد على التنمية المستقلة والتي يقصد بها " عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي للوطن والمواطن، فهي تستهدف تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين وإطلاق قدراتهم المحبوسة على العطاء والإبداع وتحرير قوى الإنتاج من القيود المؤسسية والعلاقات الطبقية التي تحول دون انطلاقها وتحرير إرادة المجتمع من الاستغلال ومن الضغوط الخارجية"¹.

و"التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها"².

فالتنمية المستقلة بذلك تعني النهوض بالمجتمع في شتى المجالات ولكن بشرط أن تكون هذه النهضة ذاتية وقائمة بموارد المجتمع المادية والبشرية، ولقد كان "بول بارو Paul Baran" أول من استخدم هذا المصطلح ودعا إلى التنمية المستقلة ليشاع بعدها استخدام المفهوم.

لكن قد يتساءل البعض عن العلاقة بين كل من التنمية البشرية والتنمية المستقلة، وقد يجيبنا عن هذا التساؤل الدكتور إبراهيم العيسوي بقوله "أن انطلاق التنمية المستقلة من الإنسان فهو محور التنمية

¹: إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 27.
²: مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 129.

وهو صانعها وهو من يجب أن تؤول إليه خيراتهما، يعني أن التنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وأن الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر¹، ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال :

- الاهتمام بالفرد وتحقيق احتياجاته الضرورية؛
- إشراك الفرد في صناعة القرار مهما كانت طبيعته.

وتوفر هذين الشرطين يشكل المنهج السليم لتحقيق التنمية، حيث أن الاهتمام بالفرد لن يتم بصورة صحيحة إلا إذ تم التعرف على انشغالاته واحتياجاته الضرورية وهذا لن يكون إلا من خلال إشراكه في صناعة التنمية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن محاولة تعبئة جهود الأفراد وضمان مساهمتهم الفعالة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة سوف لن يتحقق إذا لم يولد لديهم اقتناع بأن ثمار التنمية ستعود بالدرجة الأولى عليهم.

ثانياً: التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية

تنمية الموارد البشرية هي التنمية التي "تؤكد على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية ولكن ليس كمنتفعين منها."²

يجب أن نفرق بين مفهوم تنمية الموارد البشرية والتنمية البشرية، فهما يختلفان مجموعة من النقاط منها³ :

- مدخل تنمية الموارد البشرية ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال المادي والأرض، فهو يقيم الاستثمار في رأس المال البشري مثلاً في الصحة، التعليم، التغذية والتدريب بدلالة الدخل الصافي الذي يولده هذا الاستثمار.
- أما مدخل التنمية البشرية فهو يحكم على جدوى برامج الاستثمار من خلال تأثيرها على تعزيز مقدرة الناس على القراءة والتعلم، وتأثيرها على مستوى التغذية لديهم وتأثيرها على مستواهم الصحي. ويكمن الفرق الجوهرى بين مدخل التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية في طريقة التفضيل بين المشاريع الاجتماعية، فحسب مدخل تنمية الموارد البشرية تختار المشاريع حسب مساهمتها في زيادة الدخل وذلك بمقارنة عائدها المالى مع معدل تكلفة رأس المال، أما حسب مدخل التنمية البشرية فيتم اختيار المشاريع التي يكون لها مردود إنساني اجتماعي كبير حتى وإن كان العائد النقدي الصافي صغيراً.

¹: المرجع السابق، ص 27.

²: بوحنية ثوي، "نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية من خلال المدخل الكلي - المدخل الجزئي - مدخل الحكم الراشد" في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية: جامعة ورقلة، مارس 2004، ص3.

³: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص50.

ثالثاً: التنمية البشرية والتنمية الإنسانية

لقد تم الفصل من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية بين كل من التنمية البشرية والتنمية الإنسانية، فالتنمية البشرية في نظرهم هي العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، في حين أن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير الفرص للإنتاج، الإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمن الإنسان.

ويؤكد الكثير من المختصين على أنه من الأفضل استخدام مصطلح التنمية الإنسانية المستدامة، لشموله جوانب ومجالات الحياة الإنسانية، ذات التأثير الجلي على إنتاجية العاملين ومردود المؤسسات، ولتغطية الاعتبارات والمعطيات الإنسانية على بقية العوامل المادية والمالية والاقتصادية والسياسية مهما كان ثقلها ودورها¹.

لقد اعتبرت التنمية البشرية تطوراً وارتقاء كبيرين في الفكر التنموي خاصة وأنها حاولت ترسيخ الكثير من المفاهيم الأساسية، كما سعت إلى إعطاء الفرد المكانة التي يستحقها وجعله هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية وكذا المستفيد الأول منها.

المطلب الثاني : التنمية المستدامة: وجه جديد من أوجه الفكر التنموي الحديث

لم تكن أفكار التنمية المستدامة نتاج فكر جديد ولا وليدة لحظة معينة، وإنما جاءت كمحصلة تطور فكري امتد لقرون من الزمن نتيجة ظهور العديد من المتغيرات الجديدة في المعادلة الاقتصادية، خاصة بعد إدراك الإنسان أن إشباع حاجاته وتعظيم منفعه كان على حساب بيئته واستقرارها، ما دفعه إلى إعادة النظر في الكثير من السلوكيات، وبهذا ظهرت الضرورة إلى تولد نمط فكري جديد يقوم على مبدأ بسيط، وهو تحقيق إشباع رغبات الأفراد وفق قيد جديد وهو المحافظة على البيئة، وقد عرف هذا النهج التنموي الجديد بالتنمية المستدامة.

الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة والامتداد التاريخي لها

أدى نشاط الإنسان في سبيل تحقيق رفاهيته إلى الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل البيئية، ولمواجهة هذه المشاكل تسارعت الأحداث والأعمال خلال السنوات الأخيرة - تقريباً الثلاثين سنة الأخيرة- من أجل إرساء قوانين ونظم جديدة تحت لواء التنمية المستدامة لإعادة دفعة التنمية إلى المسار الصحيح، وسنحاول فيما يلي التعرف على ماهية التنمية المستدامة وامتدادها التاريخي.

¹: جمال سالم، مرجع سابق، ص 397.

أولاً: ماهية التنمية المستدامة

قام الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية في العام 1981 بتقديم تقرير بعنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" والذي عرّف التنمية المستدامة على أنها "السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"¹. كما أن المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة اعتبر التنمية المستدامة بأنها "كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، اتجاهات الاستثمارات، توجيه التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الحاجات والأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلاً"².

في حين عرفها تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية بأنها "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"³، أي أن كل نموذج للتنمية يجب أن يحترم البيئة وأن يعطي أنظمتها الحية الوقت والزمن اللازمين لإعادة تجديد نفسها والقيام بوظائفها التي تضمن الاستقرار والتوازن العام للكون.

ولقد عرف "وليم رولكز هاوس" التنمية المستدامة على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع القدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"⁴.

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية شاملة تتناول مختلف جوانب الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة ومن أهداف التنمية في المجتمع هي رفع مستوى معيشة الأفراد بما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية"⁵.
وسواء اعتبرت التنمية المستدامة إستراتيجية أو آلية أو سياسة أو مذهب فهي تركز على نقاط محددة وهي :

- إشباع حاجات الأفراد الضرورية؛
- العمل على التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية وتحقيق مستويات معيشية مقبولة؛
- احترام البيئة.

¹: رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص 51.

²: أحمد أبو زيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007، ص 87.

³: محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 50.

⁴: عثمان محمد غنيم؛ ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 25.

⁵: سلامة سالم سالمان، "تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة"، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثارها على التنمية المستدامة، أعمال المؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، تونس، 2007، ص 54.

ويعتبر المدفين الأولين تقليديين غير أن الهدف الثالث أو الشرط الثالث يعد إضافة ظهرت بظهور التنمية المستدامة ومبدأ أساسيا من مبادئها.

ويعتبر الميلاد الرسمي للتنمية المستدامة سنة 1987 حين قامت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية CMAD Commission Mondiale Sur L'Environnement Et Le Développement بتعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون المساومة على احتياجات الأجيال القادمة من تحقيق حاجاتها"¹، وعادة ما يتم ذكر التعريف السابق دون الملحق الخاص به، والذي يحدد مفهومين أساسين ارتبطا بفكرة التنمية المستدامة وهما:

1. مفهوم الحاجات الأساسية، أي إعطاء الأولوية والقدرة للأشخاص الأكثر عوزا في العالم من أجل تلبية حاجاتهم الضرورية؛

2. التقليل من استعمال التكنولوجيا الحديثة وطرق التنظيم المجتمعي التي تفرض أنماطا إنتاجية وتسييرية لا تراعي القدرة المحدودة للبيئة والموارد المتاحة حاليا في تحقق الحاجات الحالية والمستقبلية.

وفي ذات السياق قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تعريفا أكثر شمولية للتنمية المستدامة عندما اعتبرت بأنها تهدف إلى إيجاد حالة من التناغم بين البشر والطبيعة².

وقد تعرضت الأفكار التي جاءت وفق منهاج التنمية المستدامة للعديد من النقاشات والانتقادات، ولعل من أبرزها ما يلي:

- كيفية تحديد الحاجات التي يمكن توحيدها وتصنيفها كاحتياجات أساسية خاصة في ظل تنوع وتعدد أنماط الاستهلاك في العالم؛
- كيفية تحديد الأجيال القادمة التي يجب مراعاة احتياجاتها، هل هي تلك التي سوف تأتي بعد 20 أو بعد 200 سنة؛
- كيفية خلق تناغم بين الأفراد إذا كان كل فرد يتميز برغباته وميوله.

ومن بين من شكك في مفهوم التنمية المستدامة الكاتب الفرنسي "Sylvain Allemand" في

كتابه

les Paradoxes Du Développement Durable. "فقد اعتبر المفهوم غامض، خيالي ويحاول المزج

بين متناقضين. إذ أن هذه الفلسفة —أي التنمية المستدامة— تسعى إلى تقريب حقيقتين هما في الواقع متعاكستين، وهما أن مفهوم "التنمية" يوجب الحركة أما "الاستدامة" تتطلب الثبات"³.

¹ : louis Guay, Laval doucet, Luc Bouthillier, Cuy Debailleul, les enjeux et les défis du développement durable Connaitre, Décider, Agir, les presses de l'université Laval, Canada , 2004, p5

² : Louis Guay, Laval doucet, Luc Bouthillier, Cuy Debailleul, Op.cit, p5.

³ : Sylvain Allemand, les paradoxes du développement durable, édition le cavalier bleu, Paris, 2007, p 7.

هناك العديد من المواقف بخصوص التنمية المستدامة والتي تتأرجح بين التأييد والرفض ولكن مهما كانت المواقف من التنمية المستدامة يمكننا القول بأنها فلسفة جديدة متعددة الأوجه والامتدادات، لهذا فإن دراستها لا تنحصر في علم الاقتصاد فقط بل تمتد إلى علم الاجتماع، علم البيئة، العلوم التكنولوجية والعلوم الدقيقة، فمناقشة وتحليل مفهوم التنمية المستدامة أمر يصعب القيام به من جهة وزاوية واحدة لأن في الأمر انتقاص من أهمية العناصر الأخرى.

ثانياً: الامتداد التاريخي للتنمية المستدامة وأهم المخططات التي أسست لها

مع بداية خمسينيات وحتى سبعينيات القرن الماضي ظهرت أولى التحذيرات من خطورة التلوث، والتسارع في النمو حيث أقرت بأن النمو الصناعي المكثف والمتزايد لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية، فقد أشاره خبراء من معهد "ماساشوستس للتكنولوجيا MIT" إلى هذه الحقيقة من خلال دراسة العلاقة الموجودة بين خمس متغيرات وهي التصنيع المتسارع، النقص في الموارد الطبيعية غير المتجددة، الاتساع الكبير لسوء التغذية وتدهور البيئة الطبيعية، وقدموا خلال هذه الدراسة مجموعة من التحليل قادتهم إلى مجموعة من النتائج مفادها أن¹:

1. الموارد الطبيعية سواء الأراضي الزراعية أو المعادن الطبيعية، لن تكف لتغطية حاجيات السكان المتزايدة؛

2. التلوث الخطير للمياه والهواء سيعرض صحة المواطن للخطر.

ولقد توصل الخبراء من خلال دراستهم إلى حتمية انخفاض الإنتاج الغذائي والصناعي من الآن –أي منذ تاريخ نشر وإعداد التقرير – وحتى 2010، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض عدد سكان الأرض، كما أكد أعضاء نادي روما على هذه النتائج قائلين "لقد سمح لنا هذا بأن نؤكد واثقين أنه في حالة عدم حدوث أي تغيير في نظامنا الحالي فإن التوسع البشري والتوسع الاقتصادي سيتوقفان خلال القرن القادم على أبعد تقدير"².

وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظي به تقرير نادي روما إلا أنه في نفس الوقت تعرض إلى الكثير من الانتقادات اللاذعة، فقد اتصف التقرير بأنه نموذج غير كامل، لكن رغم هذا فهو يعتبر المنبر الأول الذي دعى الخبراء من خلاله إلى ضرورة الانتباه إلى متغير التلوث والبيئة في المعادلة الاقتصادية العامة ومن هنا –حسب الكثيرين– بدأت الأفكار تتصاعد نحو بحث أكثر جدية عن بديل فكري للتنمية والذي عرف فيما بعد بالتنمية المستدامة.

وفي سنة 1972 انعقد مؤتمر للأمم المتحدة "بستوكهولم" حول العلاقة بين التنمية والبيئة، والذي ركز على أهمية حماية البيئة من أجل إحداث التنمية الاقتصادية خاصة في العالم الثالث، ومثل هذا الملتقى

¹: ريموند ريشنباخ؛ سيلقن اوفر، التنمية صفر، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1987، ص17.
²: ريموند ريشنباخ؛ سيلقن اوفر، مرجع سابق، ص18.

نقطة بداية لأعمال الأمم المتحدة الهادفة إلى إيجاد الحلول لمشكلة التدهور البيئي والتنمية الاقتصادية، ولقد أصدر المؤتمر "تصريح ستوكهولم" وقد نص المبدأ الأول منه أن "للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية. وله واجب حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية"¹.

وفي سنة 1992 انعقد مؤتمر الأرض الأول أو مؤتمر "ريو دي جانيرو" الذي يعتبر منعرجا مهما إذ تم مناقشة سبل إدماج الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على المستوى الدولي، كما حث المؤتمر على ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية المستدامة وقد حدد المؤتمر برنامج عمل شامل لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الدولي، الإقليمي والمحلي عرف "بأجندة القرن 21"، والذي حث الدول والحكومات على وضع استراتيجيات وبرامج تضمن تماسك وتكامل السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وتضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

مؤتمر قمة الأرض الثاني أو "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" والذي انعقد سنة 2002 بجوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بهدف التأكيد على ما جاء في مؤتمر "ريو دي جانيرو" وذلك من خلال²:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21؛
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة؛
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد تخلل هذه المواعيد الدولية العديد من اللقاءات والمناقشات وكذا الاتفاقيات والبروتوكولات أهمها بروتوكول "كيوتو" سنة 1997 الذي ركز على سبل الحد والتقليل من مستويات الغازات الدفيئة المنبعثة في العالم وترقية استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة، وكذا قمة "نيويورك" سنة 1997، وغيرها من اللقاءات التي جاءت من أجل إرساء أسس ومبادئ التنمية المستدامة وكذا لضمان تكامل وتضافر الجهود على كافة المستويات.

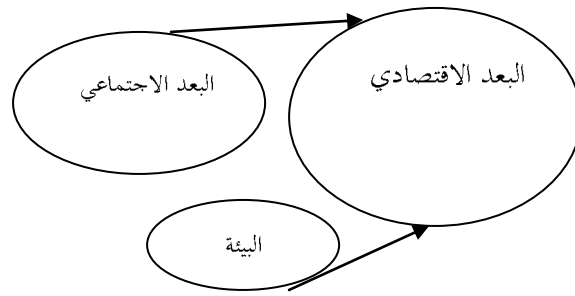
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

لقد توضح من خلال دراسة مختلف المحطات التي عرفها الفكر الاقتصادي التنموي بأن هذا الأخير قد عالج جميع القضايا التي جاءت من أجلها التنمية المستدامة، حيث أنه تم التركيز على الجوانب

¹ : أحمد أبو زيد الرسول، مرجع سابق، ص30.

² : عمري عمار، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها" في مداخلة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف 08/07 أفريل 2008.

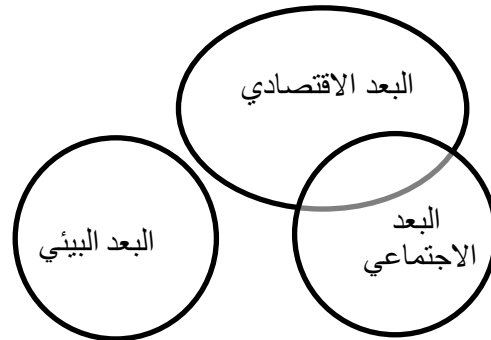
الاقتصادية منذ البداية ثم أضيفت لها الجوانب الإنسانية ليتفطن البعض إلى ضرورة حماية البيئة وأنظمتها الطبيعية، فإذا كان الأمر كذلك فما الجديد الذي حملته التنمية المستدامة؟
 إن الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في الآلية العملية التي طرحتها التنمية المستدامة والتي تضمن تحقيق الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها المجتمعات، ذلك أن تحليل التنمية المستدامة جاء شاملاً لجميع الجوانب فخلقت بذلك علاقات ترابط بين هذه الأبعاد الثلاثة وهو الأمر الذي غفلت عنه اجتهادات الفكر التنموي السابقة ويمكن تلخيص هذا في الأشكال التالية.
 الشكل (1-1): العلاقة الأولى بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي



المصدر: من إعداد الطالبة

يعكس التمثيل العلاقة الأولية بين الأبعاد الثلاثة، وهي علاقة أحادية يتم من خلالها تسخير الموارد البشرية وكذا الموارد الطبيعية من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية دون وجود لأي علاقة تبادلية أو تكاملية بين الأبعاد الثلاثة، وقد تطورت بعدها العلاقة شيئاً فشيئاً، والشكل رقم (1-2) يعكس هذا التطور.

الشكل (1-2) تطور العلاقة بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي

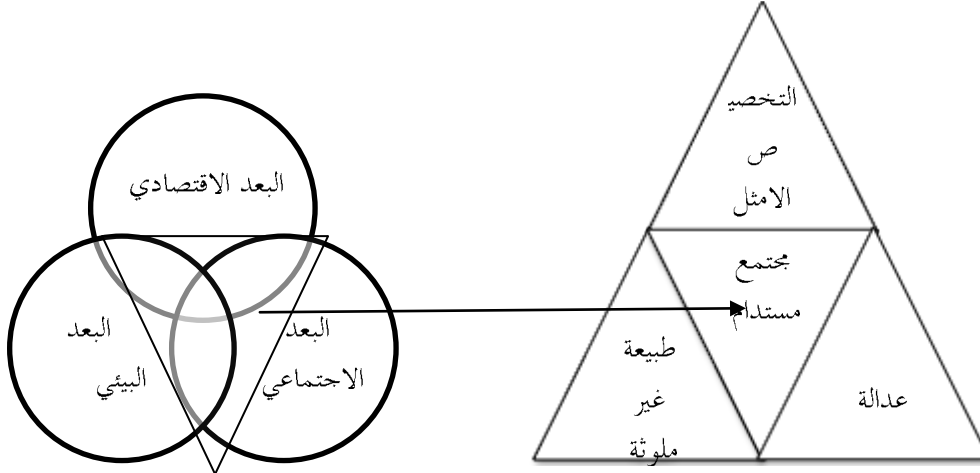


المصدر: إعداد الطالبة

ويوضح الشكل كيف أن العلاقة بين البعد الاجتماعي والاقتصادي تطورت إذ بدأت تتجه نحو الترابط والتداخل حيث أصبحت التنمية الاقتصادية تهتم بتنمية العنصر البشري ليس فقط من أجل تحقيق الأهداف المادية (زيادة إنتاجية العنصر البشري) ولكن الاهتمام به باعتباره هو أساس التنمية، ولم

تتوقف العلاقة عند هذا الحد بل أخذت تتداخل إلى أن أصبحت أكثر تكاملا وتداخلا كما يعكسه الشكل رقم (3-1).

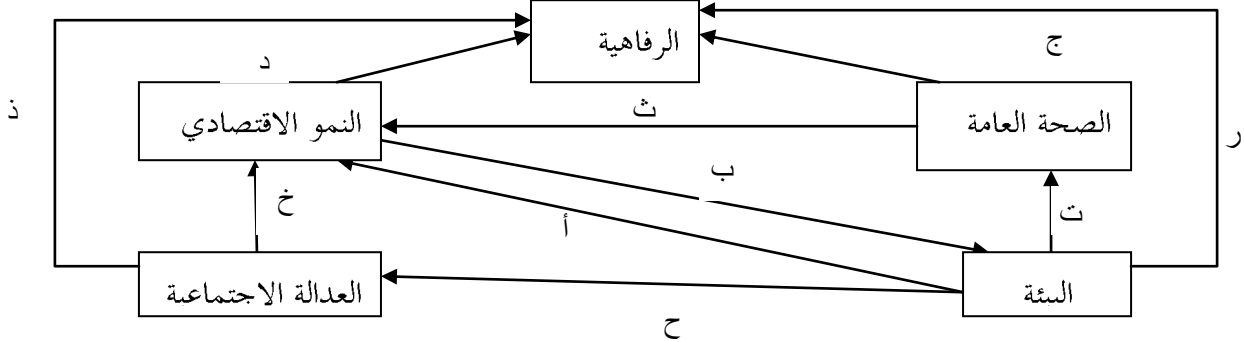
الشكل (3-1): تمثيل التنمية المستدامة باعتبارها تداخلها بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي



المصدر: **Jacques Perrin, valeurs et développement durable questionnement sur la valeur économique, France, l'Harmattan, 2004, p13.**

يوضح هذا الشكل فلسفة التنمية المستدامة بحيث تعمل وفق ترابط وتداخل الأبعاد الثلاث، أما الشكل رقم (4-1) فيوضح لنا طبيعة التداخلات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والعلاقات القائمة بين هذه الأبعاد.

الشكل (4-1): التداخلات بين الاقتصاد، الاجتماع والبيئة



المصدر:

BEAT BURGMEIER, économie du développement durable, 2^e édition, Belgique, de Boeck 2007, p135.

أ: تدفق المواد الطبيعية.

ب: التلوث، النفايات.

ت: الشوائب المتطايرة في الهواء والماء.

ث: إنتاجية العمل.

ج: مساهمة الصحة العامة في الرفاهية .

ح: مساهمة البيئة في العدالة الاجتماعية.

خ: مساهمة العدالة الاجتماعية في تحقيق النمو الاقتصادي (غياب الفساد).

د: مساهمة الاقتصاد في الرفاهية.

ذ: مساهمة العدالة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية.

ر: مساهمة وضعية المحيط الطبيعي في الرفاهية.

يعكس هذا الشكل العلاقة القائمة بين البيئة، العدالة الاجتماعية، النمو الاقتصادي والصحة العامة وكذا تأثير كل عنصر منها على الرفاهية العامة على اعتبارها الغاية الأسمى لكل الدول، ومن هنا يتبلور هدف التنمية المستدامة وهو إيجاد التناغم والتوافق بين هذه العناصر.

ويتكون كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة من مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول (1-2): بعض عناصر أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
- النمو الاقتصادي	- المساواة في التوزيع	- النظم الإيكولوجية
المستدام	- الحراك الاجتماعي	- الطاقة
- كفاءة رأس المال	- المشاركة الشعبية	- التنوع البيولوجي
- إشباع الحاجات الأساسية	- التنوع الثقافي	- الإنتاجية البيولوجي
- العدالة الاقتصادية	- استدامة المؤسسات	- القدرة على التكيف

المصدر: عثمان محمد غنيم؛ ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 39.

الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة

من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية تركز التنمية المستدامة على عدة مبادئ قد تختلف حسب البعض، فالكاتبان "عثمان محمد غنيم" و"ماجدة أبو زنت" يحددان مبادئ التنمية المستدامة في عنصرين أساسيين وهما¹:

¹: عثمان محمد غنيم؛ ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 30.

1. استخدام أسلوب النظم في إعداد خطط التنمية المستدامة:

أسلوب النظم أو نظرية لنظم هي نظرية اعتمدت في التحليل الاقتصادي- سواء على المستوى الكلي أو الجزئي- وتقوم على فكرة مفادها بأن دراسة حالة معينة يجب أن يكون بدراسة الأجزاء أو النظم الفرعية المكونة لهذا النظام وتحليل العلاقات القائمة بينها من أجل معرفة مدى تأثيرها على النظام الكلي، كذلك هو الأمر بالنسبة النظام الكوني العام الذي يتكون من أنظمة فرعية تمثل النظم الايكولوجية التي تمثل البعد البيئي والإنسانية التي تعبر عن البعد الاقتصادي والاجتماعي. لذا يجب معرفة العلاقة والتداخل بين كل من الأنظمة الفرعية و ما مدى تأثير هذه العلاقات في التوازنات الكبرى للكون.

2. المشاركة الشعبية: والتي تعني مشاركة جميع الفئات المجتمعية وجميع المؤسسات الفاعلة في المجتمع وفي الكون من أجل إقرار الاستراتيجيات التنموية .

أما البنك العالمي فقط حدد عشر مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي¹:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية من أجل التركيز على النقاط الأكثر أهمية؛

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار بتفادي المشاريع ذات التكاليف المرتفعة خاصة بالنسبة للدول

النامية التي لا يمكنها تحمل ذلك والعمل على إيجاد الطرق الأقل تكلفة لمواجهة المشاكل البيئية؛

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً؛

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص؛

المبدأ السابع: الإشراف الكامل للمواطنين؛

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً؛

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية.

¹ : خبابة عبد الله، "التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو الى مؤتمر بالي 2007"، في مداخلة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف 08/07 أفريل 2008.

خلاصة الفصل

لقد سعى الإنسان منذ البداية إلى تحقيق وإشباع حاجاته وتحسين مستويات رفاهيته، ولقد قاده هذا السعي على مر التجارب إلى صياغة العديد من النظريات ورسم أطر نظرية وتطبيقية لها، برزت معها العديد من المفاهيم والاصطلاحات من أبرزها - حسب ما تناولته دراستنا- النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فهي مناهج الغاية منها البحث عن أنجع الطرق والوسائل التي تضمن للإنسان الوصول إلى أهدافه الأساسية والرقى إلى درجة تحقيق الرفاهية المطلقة، ويمكن تلخيص أهم نتائج الفصل الأول فيما يلي:

- لا يمكن الفصل بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية فصلا تاما، حيث أن المفهومين مرتبطين ومتلازمين فقد أدت التطورات التي عرفتها البيئة الاقتصادية إلى اتساع حدود النمو الاقتصادي ليصبح المفهوم أكبر وأشمل وهو التنمية الاقتصادية؛
 - يعتبر المنهج الإسلامي منهجا متكاملا حيث أنه عالج جميع القضايا الأساسية في سبيل تحقيق تنمية وعمارة الأرض، والتي اكتشف الفكر الوضعي البعض منها لاحقا ومزال يكتشف العديد منها إلى اليوم ويثبت صحتها عمليا وتجريبيا؛
 - يجب أن نراعي عند دراستنا لأي نموذج تنموي الظروف التي ساد فيها وأن نفهم بأن نجاحه في دول معينة لا يعني بالضرورة نجاحه في دول أخرى؛
 - تخلص الفكر الاقتصادي الحديث من المادية المفرطة - وقد يكون هذا ظاهريا فقط- ليتوجه إلى الاهتمام بقضايا من نوع آخر كحماية البيئة والمحافظة على مكوناتها وفق مبادئ التنمية المستدامة.
- إن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم كثير الشعب والتداخلات، فقد طرح العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الدول التي حاولت ولتزال تحاول البحث لإيجاد صيغ للتعاون المشترك تحفظ مصالح الجميع.
- ومن أجل تقييم مسارات مختلف الدول وقياس الانجازات في ظل متطلبات الاستدامة، كان لا بد من إيجاد وسائل لقياس التقدم، ومساعدة صناع القرار في رسم الاستراتيجيات الوطنية بإعطاء صورة حقيقية تعكس لهم الواقع على جميع المستويات، هذه الوسائل عرفت بمؤشرات التنمية المستدامة. والتي سنخصص الفصل الثاني لدراستها.

الفصل الثاني:

منهجيات قياس النمو، التنمية
الاقتصادية والتنمية المستدامة بين
التنظير والتطبيق

تمهيد

لقد أرسيت التنمية المستدامة نهجا وشكلا جديدا من أشكال إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، وقد حددت الكثير من الأهداف من أبرزها تلبية متطلبات الحاضر، معالجة الآثار السلبية التي خلفتها التجارب الماضية، التطلع إلى حفظ حقوق الأجيال القادمة وحماية البيئة الطبيعية، وتحتاج هذه المبادئ والأهداف دراسات معمقة لتحليل الواقع واستشراف المستقبل، ولهذا برزت ضرورة قياس الاستدامة، وبذلك أصبح موضوع إعداد مؤشرات شاملة لقياس التنمية المستدامة موضوعا هاما انصبت فيه العديد من الدراسات والجهود وسنحاول خلال هذا الفصل دراسة أهم النقاط المرتبطة بقياس التنمية المستدامة، وذلك وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار الاصطلاحي والمنهجي لدراسة وتحليل مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة: رؤية الأمم المتحدة نحو نموذج متكامل لقياس التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار الاصطلاحي والمنهجي لدراسة وتحليل مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

قبل الخوض في دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة يجب أن نوضح بعض المفاهيم التي تحدد إطار الدراسة، وذلك من أجل فهمها فهما جيدا وبالتالي تفادي الوقوع في مغالطات اصطلاحية، وذلك عن طريق توضيح مفهوم المؤشر وكيفية إعداده، كما سنحاول التطرق إلى أهم المداخل والمنهجيات المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة و طرق هندستها.

صحيح أن قياس النمو والتنمية الاقتصادية للدول ليس مطلباً حديثاً، إنما ظهر منذ أربعينيات القرن الماضي مع بداية ظهور مفهوم المحاسبة الوطنية، فمنذ ذلك الحين أصبح الناتج الوطني الخام أساس القياس، إذ أن قيمه وتغيراتها باتت تعبر عن مدى تحقيق التقدم والرفاهية الاقتصادية للدول من عدمها، إلى غاية سنة 1992 سنة انعقاد قمة "ريو دي جانيرو"، التي كانت بداية مرحلة هامة نادت بالبحث عن مؤشرات بديلة عن الناتج الداخلي الخام - بصورة أعم المؤشرات الاقتصادية- تكون قاعدة من المعلومات الكمية التي تساعد في قياس الخطوات والمسارات المتبعة وتقييم مدى اتجاهها نحو تحقيق الاستدامة.

وترجمت المساعي الأولى لهذه القمة في وثيقة عرفت بالأجندة 21 حيث ركز الفصل الأخير منها (الفصل الأربعون) على ضرورة تحسين أنظمة المعلومات السابقة ووضع أنظمة أخرى جديدة من شأنها أن تساعد في صناعة القرارات على مستويات مختلفة، والفقرة التالية من الفصل الأربعون تشرح ذلك:

"لم يعد استخدام بعض المؤشرات كالناتج الإجمالي والدخل الفردي أو حتى مستويات التلوث مجدياً من أجل قياس الاستدامة، كما وأن الطرق المستخدمة في تقدير وحساب العلاقة بين مختلف القطاعات والجوانب المتحركة في التنمية كالبيئة والمتغيرات الديموغرافية، السكانية والاجتماعية ليست متطورة وحتى غير مطبقة، لذا فإن مؤشرات التنمية المستدامة يجب أن تطور من أجل أن تكون قاعدة معلوماتية قوية تساعد على صناعة القرار في جميع المستويات وتساهم في إحداث تنظيم ذاتي مستدام يدمج الجانب البيئي في نظام التنمية"¹.

ولقد دعت الأمم المتحدة من خلال الفقرة السابقة إلى ضرورة:

1. وضع وتطوير مؤشرات لقياس التنمية المستدامة، وهذه الدعوة موجهة إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تطوير مجموعة من المؤشرات وكذا تشجيع الدول على استخدام حسابات جديدة في المحاسبة الوطنية وتعديل نظامها التقليدي؛

¹ :Measuring Sustainable Development, Report Of The Joint Unece/Oecd/Eurostat Working Group On Statistics For Sustainable Development, United Nations, 2007. www.Un.Org

2. ترقية استخدام مؤشرات التنمية المستدامة.

وتضيف نفس الفقرة أنه " يجب على الدول والمنظمات الدولية في جميع المستويات المحلية، الوطنية والدولية إعادة النظر وتعزيز الأنظمة وكذا الخدمات المعلوماتية في مختلف القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة، ويجب بصورة خاصة السهر على أن تكون المعلومة المقدمة فعالة وقابلة للاستخدام من أجل اتخاذ القرارات، وأن تكون أيضا موجهة إلى فئات مختلفة من المستخدمين، ويجب العمل على تعزيز الميكانزمات الموجودة والاجتهاد لإيجاد ميكانزمات جديدة تسمح بتوفيق التقييمات العلمية والسوسيو- اقتصادية بالمعلومة النهائية التي تستخدم في التخطيط"¹.

ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من المحاولات التي قامت بها بعض المنظمات الحكومية الرسمية، مراكز البحث والمنظمات غير الحكومية بهدف إعداد وتحديد مجموعة من المؤشرات العلمية والعملية لقياس التنمية المستدامة، وسنحاول معرفة أهم المؤشرات البديلة عن مؤشر الناتج الداخلي الخام، وسنركز على المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة كنموذج متكامل لقياس التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المؤشرات

يعتبر المؤشر أداة فعالة في قياس الأداء ووصف الواقع، ومن أجل أن نفهم أكثر أهمية المؤشر سنحاول أن نبحث في ماهيته بصورة عامة، ثم نحاول التعرف على أهم الطرق والمداخل التي اعتمدت في إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم المؤشر وخصائصه

يستخدم المؤشر في تحديد النتائج، تقييم الأداء وترجمة النتائج الكيفية إلى أرقام تسهل دراستها والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الهامة ووضع السياسات والاستراتيجيات، إلا أن استخدامه يخضع إلى العديد من القيود وتعوقه الكثير من الحدود النظرية والعملية، إن على مستوى التعريف والإعداد أو على مستوى الترجمة والتحليل.

أولاً: مفهوم المؤشر

حسب الكاتب رشاد أحمد عبد اللطيف كلمة "المؤشر" تعني "في المفهوم اللغوي إلى ما يدل أو يوضح الشيء، وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة"².

والمؤشر هو خاصية مقدره بمنهجيات إحصائية، أو محددة عن طريق الحساب، يسمح لنا بتحديد التحسن الايجابي أو السلبي- كميا كان أم نوعيا- في سلوك متغير مرفق به، لذا فالمؤشر ليس

¹ :Paul-Marie Boulanger, "Les indicateurs de développement durable : Un Défi Scientifique, Un Enjeu Démocratique", *Les séminaires de l'Iddri, n° 12 Institut pour un développement durable, Belgique* 1 Juillet 2004, <http://users.skynet.be/idd/document/indicateurs/iddpmb01;PDF> 28/11/2010

²: رشاد أحمد عبد اللطيف، *تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي مؤشرات التنمية بين التطورات النظرية والممارسة الميدانية*، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص35.

عبارة عن تجميع بسيط للمعطيات ولا مجرد قيمة إحصائية، بل هو قيمة يجب أن تمتلك قوة تعبيرية وتمثيلية للواقع المدروس.

والمؤشر عبارة عن معلومة كمية تسمح بوصف تطور حالة أو ظاهرة معينة، أو نشاط ما وتحديد نتائجها، تقييمها ومقارنتها عبر الزمان، كما يمكن أن يكون المؤشر وصفي أي في صورة كيفية¹. كما ندعو بالمؤشر ما كان مقدارا ثابتا في لحظة أو فترة معينة، بالنسبة إلى سلم معين خاص بالوضعية أو/ وبالحالة، أو/ وبتأثير متغير معين، عادة ما يكون هذا المتغير كمي، مسجل وقابل للمتابعة والتحليل.²

وببساطة يعتبر المؤشر متغير ملموس-عيني- يعبر عن حقيقة غير ملموسة³.

وقد استخدم المؤشر منذ البداية في المواضيع ذات الطبيعة العلمية البحتة، وقد كان الهدف منه هو ترجمة المفاهيم النظرية إلى متغيرات عينية-موجودة- تسمح لنا بتجربة النظريات العلمية، هذا الأمر الذي عبر عنه "Lazarsfeld" بتعبير " جعل النظريات الاجتماعية عملياتية"، أين تم لأول مرة تحليل وتحويل المفاهيم إلى مؤشرات ودلائل واضحة⁴.

وعادة ما تستخدم المؤشرات من أجل دراسة تطور سلوك ظاهرة معينة عبر الزمن، أو من أجل مقارنة مجموعة من الظواهر خلال فترة من الزمن إما ثابتة أو متغيرة، ويجب أن يتميز المؤشر بـ:

● قابلية المتابعة المستمرة عبر الزمن؛

● قابلية المتابعة عبر المكان؛

● قابلية الحساب؛

● قابلية التحليل المبسط والفهم من طرف جميع المستخدمين؛

● قابلية الصياغة بطريقة سهلة؛

● قابلية القيام بمقارنات محلية ودولية.

ولكي يكون المؤشر أداة تحليلية يجب أن يسمح لنا:⁵

- بالعودة إلى الماضي؛

- التسيير اليومي المتواصل على المدى القصير؛

- وضع الخطط على المدى المتوسط والطويل بالاعتماد على التنبؤ من خلال الماضي.

¹ :Analyse Comparative D'indicateurs De Développement Durable, Étude réalisée par l'Observatoire de la responsabilité sociétale des entreprises (ORSE), Octobre 2003. www.industrie.gouv.fr 1/10/2010

² : Paul DE BACKER, Les indicateurs financiers du développement durable, Edition d'organisation, France, 2005, p 92.

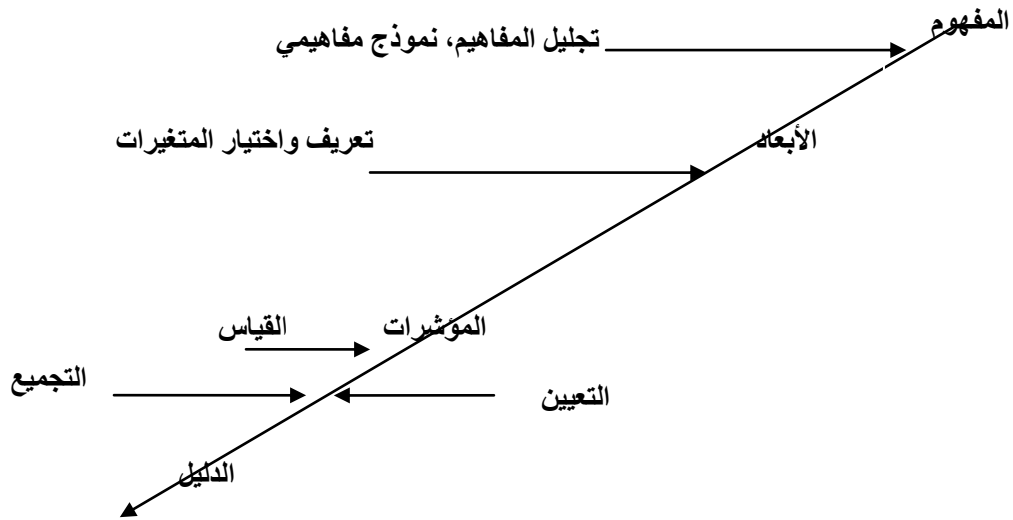
³ : Ibid. P 90.

⁴ :Mahi Tabet-Aoul, Développement Et Environnement Au Maghreb Contrainte Et Enjeux, université Laval, institut québécois des hautes études internationales, juillet 2010, p 123 .

⁵ : Paul DE BACKER, op.cit, p 93.

وتتحدد طبيعة المؤشر حسب الظاهرة محل الدراسة، فقد يكون المؤشر عبارة عن متغير واحد أو دالة لعدة متغيرات، وتكون هذه المتغيرات عادة ذات طبيعة كمية إلا أن الأمر لا يخلو من وجود متغيرات ذات طبيعة نوعية.

مما سبق يمكننا أن نقول بأن المؤشر هو الترجمة الرقمية -الكمية- لمجموعة من المعطيات غير المعالجة الخاصة بظاهرة معينة عادة ما تتصف بالغموض والتعقيد، إلى معلومات بسيطة ومختصرة ومترابطة فيما بينها قابلة للقياس والتحليل، والتي تشكل قاعدة معلوماتية تعبر عن الظاهرة محل الدراسة من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات، تقييمها، تصحيحها وتعديلها عند الضرورة. ولا يمكن تحديد ووضع المؤشرات بمجرد تحديد الظاهرة المدروسة إنما يتطلب الأمر بعض المراحل، التي لخصها لازالفد Lazarsfeld في الخطوات الموضحة في الشكل الموالي:



المصدر: Paul-Marie Boulanger, op.cit

ويتم إعطاء شرح وجيز للمخطط كالتالي:

الخطوة الأولى: الانتقال من المفهوم إلى الأبعاد ، وتهتم المرحلة الأولى بالتعريف والتحديد الدقيقين لمختلف الأبعاد التي تتكون منها الظاهرة محل الدراسة وهذا عن طريق تجزئتها إلى مجموعة من الظواهر الجزئية المكونة لها وذلك بهدف تحديد النقاط التي سيتم دراستها لاحقاً.

الخطوة الثانية: الانتقال من الأبعاد إلى المؤشرات ، أين يتم تجزئة وتحليل الأبعاد السابقة إلى مجموعة من المتغيرات التي تعتبر فيما بعد مؤشرات للقياس، وتعتمد عملية وضع وتحديد المتغيرات على الدراسة النظرية المعمقة للظاهرة المدروسة التي تسمح بمعرفة العوامل التي تتحكم فيها.

الخطوة الثالثة: الانتقال من المؤشرات إلى القياس، بعد تحديد المؤشرات تأتي مرحلة القياس، حيث يتم تحديد مجال القياس المكاني والزمني وكذا وحدات القياس، خاصة بالنسبة إلى المؤشرات التجميعية، والتي تتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية المختلفة التي تستخدم وحدات قياس متعددة.

الخطوة الرابعة: الانتقال من القياس إلى الدليل، بعد تحديد المؤشرات الفرعية وقياسها تجريبيا قد نجد أنها لا تعبر لوحدها عن سلوك الظاهرة المدروسة لذا يجب تجميع النتائج والقيم الخاصة بالمؤشرات الجزئية وتقديمها في قيمة واحدة تعبر عن قيمة الدليل الكلية.

ثانيا: مستويات التجميع وأنواع المؤشرات

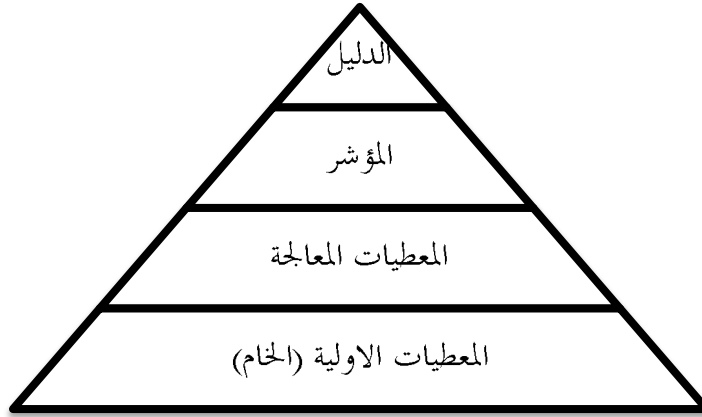
إن الهدف من وضع المؤشرات هو تقليص عدد المعطيات الأولية -التي قد نضيع عند محاولة تحليلها أو دراستها في صورتها الخام- لتصبح ذات دلالة وفعالية، ويتم هذا التبسيط والتجميع للمعلومات بدرجات متفاوتة، وبمستويات متعددة ليتشكل ما يعرف بالمؤشرات المركبة أو الدليل، فمثلا يعبر عن مؤشر الناتج القومي الإجمالي بالمجاميع المالية لمقايير معينة، الذي يمثل مستوى بسيط وتقليدي من مستويات التجميع إذ أنه يجمع المتغيرات ذات الطبيعة المتجانسة (وحدات نقدية) ويعالج بعدا واحدا وهو البعد الاقتصادي للتنمية¹. ومن جانب آخر إذا ما أخذنا دليل التنمية البشرية IDH نجد أنه يجمع بين ثلاث مؤشرات مرتبطة بثلاث جوانب للتنمية وهي مدى الحياة، المعارف ومؤشرات تعبر عن الدخل، وهي مؤشرات من طبيعة متباينة وتستخدم وحدات قياس مختلفة، ما يتطلب وجود توافق بين هذه المؤشرات الفرعية المشكلة للدليل.

أ - لماذا نعي بالتجميع؟

التجميع (L'agrégation) هو عملية تكثيف للمعلومات أو للمعطيات الخام في معلومة واحدة، أين يتم معرفة وتحديد المؤشرات التي تأخذ أوزانا ترجيحية أكبر وذلك حسب الأهمية، كما يتم تحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات التي تجمع في دليل واحد، هل هي علاقة جمع، ضرب أم علاقة من نوع آخر. ويمكن تمثيل مراحل عملية التجميع من خلال الشكل الموالي.

¹ : <http://homepage.ulb.ac.be/ezaccai/publications/dico.dd.idd.def.pdf> 24 /07/2010

الشكل (2-2) : مستويات التجميع



المصدر: <http://homepage.ulb.ac.be/ezaccai/publications/dico.dd.idd.def.pdf>

كيفية يتم إعداد المؤشرات تجميعية للتنمية المستدامة؟

كما ذكرنا سابقا يتطلب إعداد المؤشرات التجميعية إدماج مجموعة من المؤشرات الثانوية تمثل مختلف أبعاد التنمية المستدامة، ومن أجل مقارنة وجمع العناصر المتميزة (معدل نمو الناتج الداخلي الخام، انبعاث الغازات الدفيئة والأمل في الحياة مثلا) يجب أولا إرجاعهم - المتغيرات - إلى سلم قياس مشترك، والمبدأ هو تقييم كل مؤشر بالنسبة إلى سلم ومجال تغير ملاحظ عبر الزمن أو محدد بطريقة اسمية، ليتم متابعة كل مؤشر فرعي أو متغير وحساب قيمه وجمعها حسب أوزانها الترجيحية لتعطي في الأخير القيمة النهائية للمؤشر التجميعي.

إعداد واستخدام المؤشر المركب أو الدليل يعوقه عامل مهم وهو تحديد الأوزان الترجيحية المحددة لكل مؤشر جزئي يدخل في حساب المؤشر التجميعي، فمن الصعب توزيع الأوزان الترجيحية بين المؤشرات الجزئية، وتحديد أي منهما يأخذ وزنا ترجيحيا أكبر لذا فالأمر يستوجب دراسة معمقة يتم من خلالها تحديد تأثير كل متغير جزئي في السلوك الكلي للظاهرة المعبر عنها.

ب - أنواع المؤشرات:

تختلف طبيعة المؤشرات حسب الظاهرة المدروسة والظواهر الفرعية المشكلة لها، ويمكن أن تكون المؤشرات إما في صورة غير مترابطة، مركبة أو ممثلة¹.

1. **المؤشرات غير المترابطة:** تستخدم في تحليل الظواهر إلى مجموعة من العناصر أو العوامل ثم يختار لها مجموعة من المؤشرات لإبرازها، أي تفكيك الظاهرة إلى متغيرات غير متصلة ومعالجة كل ظاهرة جزئية - متغير - بصورة مستقلة.

¹: رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص36.

2. المؤشرات المركبة: تبني المؤشرات في هذه الحالة على أساس اعتماد أكبر عدد ممكن من العوامل التي تعبر عن عدد من الظواهر، وتحدد أوزان ترجيحية خاصة بكل موضوع حسب الأهمية ثم تجمع ليكون لها دلالة.

3. المؤشرات الممثلة: يتم اختيار المؤشرات الأكثر تمثيلا والأكثر ترابطا فيما بينها ثم يتم ترجيح أفضل تلك المؤشرات من حيث معالجة الظاهرة المدروسة، أي لا تأخذ كل المتغيرات المرتبطة بالظاهرة بعين الاعتبار إنما يتم تمثيلها في متغيرات أخرى قادرة على التعبير عنها بصورة ضمنية. وهناك من يقسم المؤشرات بصورة عامة إلى خمسة أنواع وهي¹:

- مؤشرات النشاط (العمليات): تسمح لنا بالرقابة؛
- مؤشرات النتائج: توضح لنا نتائج العمليات المنجزة؛
- مؤشرات الأداء: والتي تسمح بقياس التقدم في الانجاز؛
- مؤشرات المقارنة: تسمح بمقارنة الأداء سواء المقارنة الداخلية أو الخارجية؛
- مؤشرات قياس الرضا.

الفرع الثاني: خصائص مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وأهميتها
أولا: خصائص المؤشرات: لكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر للتنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا وكاملا مخصوصا من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها، وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابل بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن لهذا الهدف أو العنصر، مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة².

من خلال هذا التعريف نجد بأن مؤشر التنمية يجب أن:

- يعبر العنصر - المتغير - الذي يقيسه المؤشر على هدف من أهداف التنمية أو عنصر من عناصرها وهنا يعتبر بذلك المتغير هو الهدف.
- يجب في الحالة التي لا يمكن من خلالها التعبير الكمي عن الهدف أن يكون المتغير عنصرا من عناصره ويساهم في تحديده وقياسه.

¹ : Analyse Comparative D'indicateurs De Développement Durable, op.cit.

²: رشاد احمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص13.

وحسب " Mpeqb " يجب على مؤشر التنمية المستدامة أن يكون:¹

- وثيق الصلة بالقضية أو الموضوع المراد دراسته؛
- حساس للتغير عبر الزمن؛
- حساس للتغير عبر المكان؛
- حيوي وقادر على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين؛
- متكرر وقابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم؛
- حقيقي ويعكس الواقع؛
- يقدم معلومات وقيمة.

ثانياً: أهمية المؤشرات: تستخدم المؤشرات لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:²

- وصف وتحديد مواقف محددة للتنمية؛
 - مقارنة الاتجاهات الموجودة في المجتمع مع أهداف التنمية؛
 - تحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالتنمية؛
 - التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث في المجتمع؛
 - تدعيم الأهداف العامة والفرعية للتنمية.
- أما بالنسبة إلى مؤشرات التنمية المستدامة فهي تساعد على تحقيق مجموعة من المتطلبات الضرورية نذكر منها:

- اتخاذ القرارات ووضع ومراجعة الاستراتيجيات الوطنية وكذا السياسات العامة لأنها تشكل لوحة قيادة في صناعة القرارات على مختلف المستويات؛
- تحديد الأهداف ومتابعتها؛
- تسمح لنا بالقيام بالمقارنات بين مختلف الوحدات (دول، مؤسسات اقتصادية، إدارات...)
- تحديد وتقييم الموارد وتخصيصها بصورة أكثر عقلانية؛
- إعلام الجمهور ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

قد يواجهنا في عملية إعداد واختيار مؤشرات القياس خاصة بالنسبة إلى مؤشرات قياس التنمية المستدامة العديد من التحديات خاصة ما تعلق بطرق اعتماد البعض منها، فقد يصل عدد المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية المستدامة في بعض الأحيان إلى عتبة المائة مؤشر أو يتجاوزها، ولأنه من

¹: عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنت، مرجع سابق، ص 262.

²: رشاد احمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 38.

الصعب استخدام جميع هذه المؤشرات وجب اختيار عدد محدود منها، ومن أجل ذلك نحتاج إلى مجموعة من معايير الانتقاء، ومن أبرزها:¹

1. جودة المعلومات؛
2. إمكانية الحصول على المعلومة؛
3. قياس الأهداف؛
4. قابلية التطبيق والمرونة أمام التغيرات؛
5. البساطة وسهولة الفهم؛
6. إمكانية المقارنة في الزمان والمكان؛
7. تسهيل اتخاذ القرارات وتحديد المسؤوليات.

وتعتبر المعايير الثلاث الأولى من معايير الإعداد بحيث أن اختيار المؤشرات يعتمد على درجة تحققها، لأنه لا يمكن إعداد ولا اختيار مؤشر دون وجود قاعدة من المعلومات الصحيحة والمستمرة (في الماضي والحاضر والمستقبل) تضمن صحة واستمرارية القياس، أما بالنسبة إلى المعايير المتبقية فهي معايير تحكم على جودة المؤشر بعد الاستخدام، وقد نضيف معيار غاية في الأهمية وهو قدرة المؤشرات المختارة على عكس الأولويات وفق الأهداف الإستراتيجية المسطرة في إطار التنمية المستدامة وحسب تقديري يبقى هذا المعيار الأكثر تأثيراً على فعالية المؤشرات المختارة لتمثيل ولقياس التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: المداخل المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة

توجد العديد من المداخل المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، ولأنه من الصعب دراستها كلها، سنحاول اختيار مجموعة منها، نتيجة للعديد من الأسباب من أهمها توفر المعلومات الخاصة بها، وقد قدم الباحث "فيليب ديفاي" "Philippe DEFEYT" منهجية مبسطة لإعداد مؤشرات التنمية المستدامة، تعتمد على ثلاث محاور أساسية هي:²

1. الرؤية: ووفقاً لهذا المحور تبحث مؤشرات التنمية المستدامة في:
 - إيجاد المؤشرات جديدة تحسن أداء الناتج الإجمالي الداخلي التقليدي؛
 - إيجاد مؤشرات يمكنها دراسة جميع جوانب وزوايا المجتمع دون التركيز على الجانب الاقتصادي.
2. الانشغالات الأساسية: التي تحدد المواضيع الأساسية التي يجب التركيز عليها في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، وهي:
 - الانشغالات (القضايا) الاجتماعية؛
 - الانشغالات البيئية.

¹ : Analyse comparative de systèmes d'indicateurs de développement durable, OP.cit

² : Philippe DEFEYT, « Le social et l'environnement : des indicateurs alternatifs au PIB », *Institut Pour Un Développement Durable*.

<http://www.ulb.ac/students/desge/cours/envif443:COUR08-4.indic> 28 /07/2010

3. المنهجية : الطرق المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة وتكون في شكل:

● لوحة القيادة التي تجمع عدد من المؤشرات بهدف إعطاء صورة توافق بين جميع زوايا التنمية المستدامة؛

● مؤشرات تجميعية.

توجد العديد من الفلسفات التي تنطلق منها جهود التعريف بالتنمية المستدامة وقياسها، ما تولّد عنها العديد من المداخل العلمية المرتكز عليها في عملية إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، ومن بين أهم هذه المداخل ما سيتم التطرق فيما يأتي.

الفرع الأول: مدخل رأس المال

هناك من يعتبر بأن التنمية المستدامة امتداد تاريخي للنظريات والنماذج السابقة في علم الاقتصاد والتي قامت في مجملها على مفهوم الرفاه وطرق تحقيقه وقياسه في المجتمع، وقد اتفق الغالبية من الباحثين والدارسين على أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحديد العلاقة القائمة بين رفاهية الأجيال الحالية ورفاهية الأجيال القادمة، وقد فسرت هذه العلاقة بالتداخل بين مفهوم رأس المال ورفاهية الفرد، خاصة الرأس المال الطبيعي وطرق استغلاله وتسخيريه في الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة باستعماله.

ويقصد برأس المال المخزون المتاح من أي سلع أو مادة مهما كانت طبيعتها، والمستخدم في عمليات الإنتاج لمدة معينة إلى غاية نفاذه، ويتم من خلال هذا المدخل تقييم وقياس مختلف أنواع رأس المال التي تمثل الثروة المتاحة للدول بغية تحديد مستويات الاستهلاك والإحلال فيما بينها بما يضمن تمديد الرفاهية من الأجيال الحالية إلى الأجيال القادمة، واستخدام هذا المدخل في قياس التنمية المستدامة مرتبط بضرورة تحقيق شرط وهو أن تحقيق الرفاه لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا استبدلنا أو حافظنا على الموارد والثروات بمختلف مكوناتها لسنوات طويلة إن لم نقل إلى الأبد، وتقسم عادة ثروات الدول إلى خمسة أنواع من رأس المال، وهي كالتالي¹:

- الرأس المال المالي: مثل الأسهم والسندات والودائع النقدية.
- رأس المال المنتج: التجهيزات، المباني، معدات الاتصالات ومختلف أنواع البنى التحتية.
- رأس المال الطبيعي: يتضمن مخزون الموارد الطبيعية، الأرض والأنظمة البيئية.
- الرأس المال البشري، يعتبر هذا المفهوم جديدا نسبيا فقد أستخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف " Gary Beck " و " Schultze " في ستينيات القرن الماضي ويعبر الرأس المال البشري عن مخزون الدول من الأفراد أصحاب الكفاءات والمعارف القادرين على الإنتاج وبالتالي المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

¹ : Tracey Strange , Anne Bayley, "le développement durable à la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement", OCDE. www.ocde.com

- الرأس المال الاجتماعي، يتمثل في الشبكات الاجتماعية والمؤسسات وما تخلقه من توافق في النسيج الاجتماعي.

وحسب هذا المدخل فإن الدول عليها أن تسعى إلى رفع مخزون كل نوع من أنواع رؤوس الأموال أو على الأقل الإبقاء عليها ثابتة، وذلك من أجل تلبية الحاجات الآنية والمستقبلية، فمفهوم الاستدامة وفق هذا المدخل مرتبط بمدى القدرة على ترشيد الاستخدامات من الموارد المتاحة، ووفقا لهذا المنظور فقد اعتبرت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تضمن عدم انخفاض نصيب الفرد من الثروة الوطنية وذلك عن طريق استبدال أو المحافظة على مصادر هذه الثروة والتي تتمثل في مخزون كل من رأس المال الإنتاجي، البشري، الاجتماعي والطبيعي¹، ويمكن التعبير عن العلاقة الموجودة بين الأنواع الخمسة كما يلي:

$$TNW = pF* + pR + pN + pH + pS$$

حيث يعبر كل عنصر من العناصر على:

TNW: إجمالي الثروة الوطنية

F: الرأس المال المالي، *R*: الرأس المال المنتج، *N*: الرأس المال الطبيعي، *H*: الرأس المال البشري،

S: الرأس المال الاجتماعي.

P: الثمن (القيمة) المحاسبية لكل نوع من رؤوس الأموال، والتي تمثل التغير الحاصل في مستوى الرفاه وذلك نتيجة التغير في القيمة الحدية لكل نوع من أنواع رأس المال.

يتم تقييم وقياس التقدم نحو التنمية المستدامة وفقا لهذا المدخل بالمتابعة على المدى الطويل للمؤشرات التي تمثل مختلف الثروات التي تحتكم عليها الدولة، وهي تركز على قياس مخزون مختلف رؤوس الأموال الوطنية (الطبيعي، البشري، الإنتاجي، الاجتماعي والمالي).

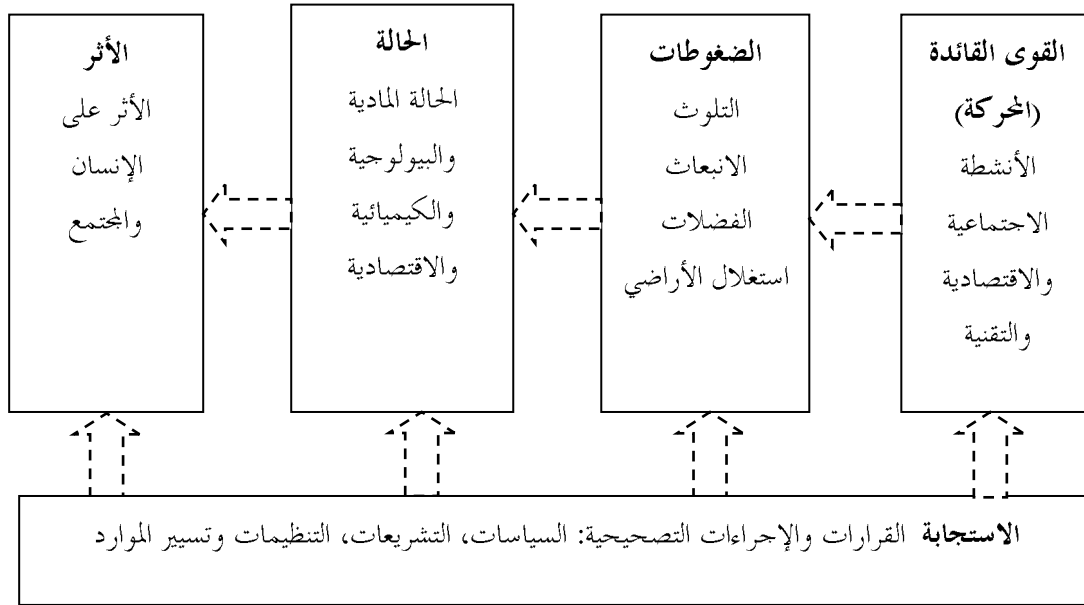
¹: Measuring Sustainable Development, 2007, op.cit.

الفرع الثاني: نموذج DPSIR الضغط-الحالة-الاستجابة

استعمل هذا النموذج بداية في تقييم حالة البيئة وأنظمتها الحية، ويتميز بكونه يحدد في الوقت ذاته أسباب المشاكل، نتائجها وكذا طبيعة الحلول المقترحة لعلاجها، وتعتبر كلمة " DPSIR " باللغة الانجليزية عن الحروف الأولى للكلمات التالية: Driving force (المحركة)، القوة القائدة Pressure الضغط، State الحالة، Impact التأثير، Response الاستجابة.

وقد تكون النموذج في البداية من ثلاث عناصر وهي الضغط، الحالة والاستجابة وتطور ليشمل العنصرين الآخرين، ويمكن تلخيص فكرة هذا النموذج من خلال التمثيل التالي:

الشكل (2-3): نموذج DPSIR



المصدر: <http://homepage.ulb.ac.be/ezaccai/publications/dico.dd.idd.def.pdf>

ويتلخص مبدأ هذا النموذج في أن القوى الضاغطة التي تعبر في مجملها عن الأنشطة المختلفة للإنسان (القطاعات الصناعية، الاستهلاك، التكنولوجيا ونمو السكان) تشكل ضغطا كبيرا خاصة على البيئة ومختلف الأنظمة المكونة لها، هذه الضغوطات المتزايدة تولد تأثيرات سلبية على مختلف المستويات، كالتأثير على صحة الكائنات الحية، وأنظمة الموارد. بمختلف أنواعها وما ينجر عنه من تأثيرات اقتصادية سلبية، وهذه الوضعية -غير الطبيعية- تتطلب إيجاد حلول ضمن أطر مختلفة سواء اقتصادية، قانونية أو/و تنظيمية، ويلاحظ الاستخدام الكبير لهذا المدخل من قبل الدول والمنظمات الدولية كالأأم المتحدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: مدخل الأبعاد (المدخل القطاعي)

يعتبر هذا المدخل الأكثر انتشارا بين المداخل الموجودة، فقد أُعتمد من قبل العديد من الدول، المنظمات والمؤسسات الدولية وذلك لبساطة استخدامه، ويعمل هذا المدخل على تجزئة التنمية المستدامة إلى أبعاد مستقلة عن بعضها وهي البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي يضاف إليها البعد المؤسسي في بعض الحالات.

ومن أهم مزايا هذا المدخل أنه يسمح بطرح أغلب التساؤلات المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة كما يقدم لنا تمثيل متوازن لأبعاد التنمية المستدامة، إلا أننا نلاحظ في المقابل غياب الترابط والتداخل بين مختلف هذه الأبعاد، كما أن عملية اختيار المؤشرات وتبويبها حسب الأبعاد الرئيسية تخضع إلى عوامل ذاتية وشخصية، أضف إلى هذا إمكانية إدراج مؤشر واحد ضمن بعدين مختلفين أو أكثر¹، خاصة بالنسبة إلى الظواهر التي يمكن وصفها من زوايا مختلفة (اقتصادية، اجتماعية وبيئية).
تمكنا هذه الهندسة من تحديد أهم الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة والمواضيع التي تتفرع عن كل بعد، لكن في نفس الوقت قد لا تعطي لنا صورة متكاملة عن التنمية المستدامة فيما بينها كما أنها لا تحدد لنا الأهداف والأولويات المراد تحقيقها.

الفرع الرابع: مدخل الرفاه

لقد تم التركيز خلال هذا المدخل على الترابط بين التنمية المستدامة والقدرة على تحقيق الرفاه المستدام، إذ يرى "دسقيتا وسامولسن" "Samuelson" و"Dasgupta" بأن انعكاس الرفاه الاقتصادي في الواقع يكون بمدى تمتع الأفراد واكتساب حقوقهم في استغلال الموارد الموزعة والتمتع بها وفق ما يتوقعونه وما يطمحون إليه²، أي أن مفهوم الرفاه مرتبط بمفهوم الثروة وطرق توزيعها بين الأفراد في المجتمع الواحد وبين الأجيال القادمة، وهناك من يعرف التنمية المستدامة وفقا لهذا المنظور على أنها الرفع والتطور المستمر في مستويات الرفاه للأبد أو على الأقل لفترة طويلة-جدا- من الزمن، أي أن الاستدامة تقاس بمدى تحقيق الرفاه للأفراد عبر الزمن.

الفرع الخامس: مدخل الأهداف

يعمل هذا المدخل وفق منهجية بسيطة وهي تحديد وإعداد مؤشرات التنمية المستدامة وفقا للأهداف الإستراتيجية وللأولويات التي تتطلب تدخل الدولة فيما يخص رفاهية مواطنيها، وهي بذلك تضمن التوافق والتناغم بين السياسات العامة المتخذة والأهداف الوطنية التي تحدها "الإستراتيجية

¹ : Analyse comparative de systèmes d'indicateurs de développement durable, op.cit.

²: Measuring Sustainable Development, 2007 ,op.cit.

الوطنية للتنمية المستدامة". وحسب هذا المدخل فإن المؤشرات تسمح بتقييم العمل والتقدم المنجز مقارنة بالأهداف المحددة في الإستراتيجية الوطنية.¹

وتسمح لنا هذه الطريقة بتكثيف الجهود وتركيزها حول النقاط التي تحظى بالأولوية وبذلك تسمح لنا المؤشرات بمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في إطار التنمية المستدامة، ولقد نادت الأمم المتحدة وطالبت الدول بإعداد استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة وتدعيمها بمجموعة من المؤشرات.

الفرع السادس: مدخل الميادين

تعبّر ميادين التنمية المستدامة عن حقول ومجالات الدراسة ويسمح لنا هذا المدخل بتحديد وفهم الرهانات على جميع المستويات واتخاذ مختلف القرارات في ظل التنمية المستدامة، وحسب هذه الهندسة يتم ربط الأهداف بالميادين الأساسية إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

تعد المداخل السابقة الطرق الأكثر استخداما في هندسة مؤشرات التنمية المستدامة في العالم، واستخدام هذه المداخل والطرق في كثير من الحالات لا يتم بصورة منفصلة إنما نجد أنه -وفي كثير من التجارب- تم الاعتماد على أكثر من طريقة ومدخل لإعداد مؤشرات التنمية المستدامة من أجل أن تضمن لنا مجموعة المؤشرات المختارة تمثيلا أشمل وقياسا أدق للتقدم المنجز في مسار الاستدامة. ما يمكن ملاحظته في تقديمنا لأهم المداخل المستخدمة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة أنه لا يمكن الاختيار بين المداخل السابقة ولا التفضيل بينها إلا عن طريق مجموعة من العوامل الموضوعية، ذلك لأن كل مدخل قد بُني على فلسفة تختلف فروضها عن الأخرى، كما أن الوضع الخاص بكل دولة يلعب دورا في انتقاء منهج معين فلا يمكن مثلا اختيار مدخل رأس المال إذ لم يكن هناك قدرة حقيقة لتحديد وتقييم جميع المخزونات المتاحة حاليا وكذا تحديد معدلات الاستهلاك الآنية والمستقبلية خاصة وأن ذلك يتطلب الكثير من الجهد الموزع على ميادين مختلفة وكذا على مراحل متواصلة، كما لا يمكن اختيار مدخل الأهداف من طرف دولة لم تحدد أصلا إستراتيجيتها ولا أهدافها الوطنية للتنمية المستدامة، والجدول الموالي يظهر بعض النقاط الإيجابية والسلبية في كل مدخل من المداخل السابق.

¹ : Une première liste des indicateurs de développement durable pour surveiller et mesurer les progrès réalisés au Québec en matière de développement durable, 12 juin 2009, page20.

الجدول (2-1): النقاط الايجابية والسلبية في مناهج إعداد مؤشرات التنمية المستدامة

المنهجية	النقاط الايجابية	النقاط السلبية
مدخل الأبعاد	- تقسيم التنمية المستدامة إلى محاور عمل محددة ومقسمة إلى محور اقتصادي، اجتماعي، بيئي ومؤسسي. - سهولة التطبيق والعمل وفقا لهذا المنهاج.	- لا يتم العمل على التداخلات الموجودة بين المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.
مدخل رأس المال	- الاستغلال الأمثل لرؤوس الأموال من اجل التوفيق بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية. - تحديد المخزون من كل نوع من أنواع رؤوس الأموال.	- صعوبة تقييم بعض الأنواع من رؤوس الأموال كالأموال كالأموال البشرية والاجتماعي وفي كثير من الأحيان الطبيعي. - صعوبة إيجاد طرق الإحلال المناسبة بين الأنواع الخمسة من رؤوس الأموال.
نموذج DPSIR	- يحدد طبيعة كل متغير وتأثيره على تحقيق الاستدامة. - يحدد التداخل الموجود بين المتغيرات.	- يصعب تحديد طبيعة كل متغير أو ظاهرة، فقط تكون الظاهرة في شكل ضغط، أثر في نفس الوقت.
مدخل الرفاه	- ربط مفهوم التنمية المستدامة بالهدف الأول للتنمية بمختلف أنواعها وبتعدد مداخلها وتسمياتها وهو تحقيق الرفاه وتحسين مستوى المعيشة للفرد.	صعوبة إيجاد وتحديد أطر إن على المستوى المفاهيمي أو على المستوى التطبيقي لمصطلح الرفاه ما يجعل من الصعب قياس مستواه.
مدخل الأهداف	- تحديد الأهداف الإستراتيجية ذات الأولوية في إطار التنمية المستدامة. - تخصيص الموارد حسب الأولويات وهذا ما يؤدي إلى النجاعة في الاستخدام والفعالية في العمل. - تحديد مسؤولية كل جهة ما يسهل عملية الانجاز، المتابعة والتحقيق.	- إهمال بعض النقاط التي يمكن أن لا تدرج ضمن الأولويات ولكن لها تأثير على عملية الاستدامة. - صعوبة التحديد الدقيق للإطار الزمني والمكاني للهدف خاصة بالنسبة إلى الهدف التي يصعب تكميمها.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: المشاكل المرتبطة بهندسة مؤشرات التنمية المستدامة والحلول العملية المقترحة لها
لقد قام المكتب التنسيقي للتنمية المستدامة التابع لوزارة التنمية المستدامة، البيئة والحظائر في
مقاطعة الكيباك، بدراسة مقارنة لستة وثلاثين نموذجاً لمؤشرات التنمية المستدامة، سمحت بتحديد مجموعة
من الحدود والمشاكل التي تعرقل عملية إعداد وتصميم مؤشرات التنمية المستدامة، ولقد لخصها تقرير
المكتب في مشكلتين أساسيتين وهما¹:

- الاستجابة إلى أهداف التنمية المستدامة، فرغم اختلاف وتعدد الطرق المتبعة لهندسة المؤشرات نجد
أما في مجملها تركز على نقطة جوهرية في عملية اختيار المؤشرات وهي قدرتها على الاستجابة
لتحديات الاستدامة على جميع الأصعدة وعكس أهداف التنمية المستدامة بطريقة ملائمة.
- التغلب على الغموض من الناحية الاصطلاحية والمنهجية عند إعداد واختيار مؤشرات التنمية
المستدامة خاصة فيما يتعلق بتحديد المحاور، المواضيع والمؤشرات، ففي العديد من الحالات نجد تداخل
بين مفهوم الميدان والبعد والموضوع، كما وأن تبويب المؤشرات وفق أبعاد التنمية المستدامة يخضع في
الكثير من الحالات إلى التقديرات الشخصية والذاتية.

وفي ذات الدراسة التي قام بها المكتب التنسيقي للتنمية المستدامة التابع لوزارة التنمية
المستدامة، البيئة والحظائر في مقاطعة الكيباك، واعتماداً على النماذج التي شملتها الدراسة تم اقتراح
حلول لمواجهة المشكلتين السابقتين، ومن أهمها²:

- التقديم الهرمي (السلمي) للمؤشرات، حيث ارتأت العديد من الدول إلى تقديم مؤشرات التنمية
المستدامة في مستويات مختلفة وهذا لتفادي استخدام عدد كبير من المؤشرات المقدمة في مجموعة
واحدة، لتعكس هذه المؤشرات الأولويات ولتسهيل دراستها وفهمها، وهناك العديد من التجارب التي
قدمت وفق هذه الطريقة ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر النموذج الذي قدمه الاتحاد الأوروبي
على اثر مراجعته للإستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة سنة 2006 حيث قدم مجموعة من المؤشرات
الجزءة إلى ثلاث مستويات، منها اثنا عشر مؤشر مفتاح توجد في قمة الهرم تسمح بمتابعة الأهداف
السياسية وتكون موجهة إلى مسؤولي الإستراتيجية، صناع القرار والجمهور، أما المستوى الثاني يحتوي
على أربع وخمسين مؤشراً مرتبطة بميادين الأنشطة ذات الأولوية، والمستوى الثالث يضم تسعين مؤشراً
تسمح بالتحليل المعمق للسياسات وفهم وتتبع التطور والتعقيد المرتبط بالتنمية المستدامة.

- تحديد وتكميم الأهداف من أجل تركيز الجهود المبذولة، ومن أبرز المحاولات في هذا الصدد تجربة
منظمة "اليابان من أجل الاستدامة" Japan for sustainability والتي قامت بإعداد عشرين مؤشراً -
لقياس التنمية المستدامة في اليابان- مبوبة حسب أبعاد التنمية المستدامة، وقد تم إعطاء قيمة مطلقة أولية
لكل مؤشر من المؤشرات وحساب نسبتها من المائة (مقارنة مع القيمة التي تم تحديدها كهدف يراد

¹: Analyse comparative de systèmes d'indicateurs de développement durable, op.cit.

²: ibid.

تحقيقه بأفق 2050) ومتابعتها عبر الزمن على المستوى المحلي والوطني حتى الوصول إلى نسبة مائة بالمائة ما يعني تحقيق الأهداف المحددة.

المبحث الثاني : مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية: الانتقال من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة

قبل الخوض في مناقشة مؤشرات التنمية المستدامة وتحليلها نرى أنه من الضروري التعرف على المؤشرات التقليدية التي ظهرت بادئ ذي بدء لقياس النمو والتنمية الاقتصادية، وسنقسم هذا المبحث حيث سنتعرف أولاً على المؤشرات التقليدية لقياس التنمية الاقتصادية، وثانياً على أهم المؤشرات البديلة التي جاءت في نفس السياق الأول لكن بصورة مصححة ومعدلة للمؤشرات القديمة كالنتائج الإجمالية، وبعدها ستخصص الدراسة للمؤشرات التي حملت منظور جديد ومختلف من حيث المفهوم والمنهجية. لقد استعملت العديد من المؤشرات الاقتصادية في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتعرف المؤشرات الاقتصادية بأنها "مؤشرات تصف خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي الكلي أو للفرد".¹

المطلب الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لقد انتقلت مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية من مؤشرات تقليدية تهتم بالجانب المادي فقط إلى مؤشرات أكثر انفتاحاً رغم أنها ظلت منطوية تحت لواء النظرة المادية لمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنها حاولت التكيف مع جملة من المتغيرات الجديدة، وستتطرق بداية إلى المؤشرات الاقتصادية التقليدية ثم المؤشرات الاقتصادية الحديثة.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية التقليدية: والتي تعتمد في الحمل على الدخل، توزيعاته وتركيبه، ومن أبرز هذه المؤشرات نجد:

أولاً: الناتج الداخلي الخام:

يعتبر قياس وتتبع تغيرات الناتج الداخلي الخام (الإجمالي) المؤشر الرئيسي لقياس النشاط الاقتصادي في أي بلد، فعندما نقول أن معدل نمو الاقتصاد في بلد ما بلغ نسبة مئوية معينة فإننا نقيس التطور الحقيقي السنوي للناتج الداخلي الخام في هذا البلد.

ويمثل الناتج الداخلي الخام المحصلة النهائية للعملية الإنتاجية للوحدات الإنتاجية المنشأة داخل الوطن²، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية شملت قائمة المنتجات التي يتم احتسابها ضمن الناتج الداخلي

¹: رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص20.

²: http://www.developpement-durable.gouv.fr/IMG/pdf/revenuCGDD_idd_1_pdf.pdf

الخام السلع المادية وبصورة أقل الخدمات التي يمكن تسويقها فقط ولم يتم إدراج الخدمات غير المسوقة (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية) في حساب الناتج الداخلي الخام إلا في سنة 1976. ويعتبر الناتج الداخلي من أشهر مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ومن أكثرها تداولاً واستخداماً للتعبير عن الحالة الاقتصادية للدول، ويمكن حسابه وفقاً لواحده من الطرق الثلاث التالية:¹ - مجموع الاستخدامات النهائية من السلع والخدمات من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين بالدولة (الاستهلاك النهائي الحقيقي مضاف إليه التكوين الصافي لرأس المال الثابت) بالإضافة إلى الصادرات وطرح الواردات من السلع والخدمات.

الإنتاج الداخلي (الخام) = السلع والخدمات المستهلكة + الصادرات - الواردات

- مجموع الأجور التي يتقاضاها الموظفون والعمال، الفوائد من عمليات التصدير والضرائب ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد.

- مجموع القيم المضافة الصافية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتسمح هذه الطريقة بتفادي الحساب المزدوج للسلع التي يمكن اعتبارها سلعا للاستهلاك النهائي وللإستهلاك الوسيط في نفس الوقت لأنها تعتبر بأن إنتاج السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي تستوجب استخدام السلع الوسيطة وبالتالي فإن الفرق بين ثمن البيع أو التبادل وقيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج يعبر عن القيمة المضافة، ومن هنا نجد أن الناتج الداخلي الخام يعبر عن مجموع القيم المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية.²

وعلى الرغم من أن الناتج الداخلي الخام يمثل عماد الحاسبة الوطنية وأهم المؤشرات الاقتصادية التحليلية وأكثرها استخداماً إلا أنه تعرض إلى الكثير من الانتقاد والتشكيك حول قدرته في إعطاء صورة حقيقية عن مستويات النمو والتنمية، وأهم المآخذ التي عرفت مؤشرات الدخل هو تركيزها على الجانب المادي في الحساب والتقدير وإهمال الجانب اللامادي، ذلك أن المؤشر "يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج، وإلى توسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام أفرادهم لتحسين مستويات حياتهم أو كانت راجعة إلى ظروف عرضية كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية أو المنجمية أو التغيرات في حالة الطقس."³

¹ : www.insee.fr le 10/05/2010

² : mesurer la croissance économique ? indicateurs et methods:

www.cesa.air.defense.gouv.fr/IMG/pdf/Mesurer_la_croissance_economique.pdf 12/07/2010

³: إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص102.

ويمكن تلخيص أهم وأبرز الحدود والنقائص التي تؤخذ على هذا المؤشر بأنه:

- لا يقيس نوعية الحياة؛
- لا يعكس كيفية توزيع الثروات؛
- يلغي الاعتبارات البيئية والاجتماعية في القياس.

ثانياً: نصيب الفرد من إجمالي الناتج

يعبر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي عن حاصل قسمة الناتج -أو الدخل- على عدد السكان في سنة معينة، فهو يعبر عن حصة الفرد الواحد من قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل بلد خلال السنة. وتهتم الكثير من الدول خاصة النامية منها، بمتابعة مسار التطور لهذا المؤشر للتحقق من قدرتها في عكس جهودها التنموية على الفرد، وقد تعرض هذا المؤشر بدوره إلى النقاش حول مجموعة من النقاط التي يجب أن تأخذ بالاعتبار في تحليل تطورات متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني دون الاكتفاء بنسبة نموه وزيادة قيمه، ومن بين هذه النقاط نذكر ما يلي:

● طريقة الحساب حيث يبقى التساؤل القائم، هل تتم قسمة الناتج الوطني على إجمالي عدد السكان أو فقط على الفئة النشطة والتي تحصل على مداخيل بشكل منتظم، لأنه من غير المنطقي أن نحتسب الفئات بدون دخل؛

● لا يعبر نصيب الفرد من الناتج الوطني على طريقة توزيع هذا الأخير بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، فهو لا يعكس درجة العدالة في توزيع الثروة إذ يقدم لنا قيمة متوسطة ثابتة تلغي القيم القصوى والدنيا؛

● لا يعكس نصيب الفرد من الناتج الوطني القدرة الشرائية للدخل والتي تختلف بين شرائح المجتمع بل يعتبرها متماثلة دائماً، حيث أننا نجد في الواقع بأن الزيادة بقدر معين في متوسط الدخل لدى الفئات الفقيرة قد يعني مضاعفة القدرة الشرائية، في حين أن نفس الزيادة في متوسط دخل الفئات الغنية لا يحدث نفس الأثر وهذا بالاعتماد على تحليل المنفعة الحدية، كما نجد من ناحية أخرى أن الزيادة بنسبة معينة وثابتة في متوسط الدخل لجميع الفئات قد يعزز من الاختلال في توزيع الثروات إذ أن نسبة 5% بالنسبة إلى دخل الفئات الغنية لا يساوي نفس الزيادة لدى الفئات الفقيرة بالقيمة النقدية الحقيقية؛

● اتخاذ مؤشر نصيب الفرد من الناتج الوطني كأداة للمقارنة الدولية أمر يخضع للعديد من الشروط والتعديلات وذلك نتيجة التفاوت في القوة الشرائية للنقد من بلد إلى آخر.

ثالثا: نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي:

يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة إلى الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، ويعكس التوجه العام لإنفاق الدول، فهو يسمح بمعرفة نوعية الاستثمارات وطبيعتها ما يعكس الخطوط العريضة للإستراتيجية التي تتبناها الدولة.

رابعا: مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي (الخام)

يقاس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد ما يوضح مدى قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على التعزيز¹.

خامسا: معدل التضخم

توجد العديد من أنواع التضخم، لكن عادة ما ارتبط الحديث عن هذه الظاهرة بالارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار خلال فترة معينة من الزمن والذي يرافقه انخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين². وعادة ما يقاس التضخم بحساب التغير النسبي في دليل السعر للاستهلاك (IPC (Indice des prix à la consommation) حيث يعكس ارتفاع هذا المؤشر ارتفاع تكاليف الحياة، ويقاس هذا المؤشر سعر سلة من المنتجات الضرورية خلال فترة معينة اعتمادا على سنة مرجعية محددة، ويحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \left(\frac{\text{دأ} \text{ لسنة } n+1 - \text{دأ} \text{ لسنة } n}{\text{دأ} \text{ لسنة } n} \right) * 100$$

دأ: "IPC" هو دليل أسعار الاستهلاك

تمثل المجموعة السابقة عينة من المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تستخدم لقياس معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في دولة ما، ونوعية هذه التنمية واتجاهاتها، حيث تعكس لنا مؤشرات الدخل الاتجاه العام للدخل الوطني بين الارتفاع والانخفاض وهذا ما يعني زيادة أو انخفاض القيم المضافة التي تم تحقيقها على مستوى جميع الأنشطة الممارسة خلال سنة، كما توضح لنا طرق توزيع هذه القيم المضافة بين الأفراد، في حين أن مؤشرات الاستثمار أو الاستهلاك فهي توضح لنا السلوك العام للظاهرتين وتأثيراتهما على النمو والتنمية الاقتصادية.

¹: محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 170.

²: <http://www.colvir.netproflouise.bouffardeco-31onotesinflatio-notes.pdf>

الفرع الثاني: بدائل لقياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفق نظرة أكثر شمولية
تحتوي هذه المجموعة جملة من المؤشرات المستخدمة في قياس النمو المستدام والتي تعتبر كبدائل
مكملة لمؤشرات الدخل والمؤشرات التقليدية.

أولاً: الناتج الداخلي الخام المعدل **Le Produit Intérieur Brut Ajusté**

لقد عكف بعض الاقتصاديين الأمريكيين منذ ستينيات القرن الماضي على إعادة صياغة
المؤشرات التي تعبر عن الرفاهية الاقتصادية وفق منظور جديد، فظهرت بذلك العديد من المؤشرات
البديلة، كالناتج الداخلي الخام المعدل، ويعبر هذا المفهوم الجديد عن تعديل وتصحيح الناتج الإجمالي
بواسطة المصاريف العمومية والخاصة في إطار حماية البيئة ومحاربة التلوث¹. و يضم الناتج الداخلي الخام
المعدل-أو ما يعرف أيضا بالناتج الداخلي المستدام-حسابات جديدة تضم مصاريف الأضرار الناجمة
عن التلوث، والتي تشمل أساسا تكاليف الوقاية من الأضرار البيئية المترقب حدوثها والتكاليف الناجمة
عن الحسائر البيئية الواقعة (الحقيقية)، أي أن الناتج الداخلي الخام المعدل قد حافظ على نفس مناهج
حساب الناتج الداخلي التقليدي لكن أضاف فقط بعض الحسابات التي تعكس تكاليف حماية ومعالجة
البيئة.

ثانياً: دليل الرفاهية الاقتصادية **Indice De Bien-être Economique**

يعود الفضل في إيجاد هذه الفلسفة الجديدة في حساب الرفاه الاقتصادي إلى أعمال " Lars
OSBERG " من Dalhousie university حيث عكف هذا الباحث على دراسة الرفاهية
الاقتصادية في كندا وذلك خلال أواسط ثمانينيات القرن الماضي، وفي سنة 1998 وبالتعاون مع الباحث
"Andrew Sharpe" من مركز Center For The Study Of Living Standards وضع مجموعة من
المؤشرات لقياس الرفاه الاقتصادي في كندا، وفي سنة 1999 طبقت الدراسة على الولايات المتحدة
الأمريكية، وفي عام 2000 قام الباحثان بتطبيق هذه المؤشرات الإحصائية على ستة دول من دول منظمة
التعاون من أجل التنمية الاقتصادية (OCDE) وسرعان ما تحول هذا العمل إلى مرجعية عالمية وقد
اعتبر بمثابة محاولة حقيقة لحساب جديد ومختلف لمفهوم الرفاهية الاقتصادية.

ويرتكز هذا الدليل على حساب متوسط أربعة مؤشرات مركبة والتي تقيس الاستهلاك،
المخزون(الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)، اللامساواة والفقر الاقتصادي وأخيرا انعدام الأمن الاقتصادي
(المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالبطالة، الأمراض، الشيخوخة وغيرها)، وقد تم الاهتمام بالحوار
الاقتصادية والاجتماعية أكثر من الانشغالات البيئية إذ تم التعبير عنها بواسطة معيارين اثنين فقط وهما

¹: BEAT BURGEMMEIER, *Politique Economique Du Développement Durable*, 1ère édition, Belgique, de boeck, 2008, page 90.

تكاليف تدهور البيئة وكذا نصيب الفرد من الموارد الطبيعية، والجدول الموالي يمثل أهم مكونات دليل الرفاه الاقتصادي في صيغته الأولية.

الشكل (2-2): دليل الرفاهية الاقتصادية وفق الصياغة الأولية

المكونات	المعايير
الاستهلاك (0.4)	استهلاك السلع / الفرد. الإنفاق الحكومي/ الفرد. العمل المتزلي غير المأجور (قيمة نقدية).
المخزون من الثروة (0.1)	المخزون من رأس المال المادي /الفرد (قيمة نقدية). البحث والتطوير/الفرد (قيمة نقدية). الموارد الطبيعية /الفرد(قيمة نقدية). رأس المال البشري (تكاليف التعليم للفرد). تطرح من المجموع قيمة كل من : الديون الخارجية الصافية/الفرد. تكاليف تدهور البيئة (التكلفة الاجتماعية المقدرة لانبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون).
المساواة (0.25)	انتشار الفقر. معامل جيني لعدم المساواة.
الأمن الاقتصادي (0.25)	البطالة. الأخطار الاقتصادية ذات العلاقة بالأمراض. فقر العائلات ذات الدخل الوحيد. فقر الأشخاص المسنين.

المصدر:

JeanGabrey, De la croissance au développement, A la recherche d'indicateurs alternatifs , futuribles n° 281- décembre 2002 . www.futuribles.com

يعبر كل من مؤشر الناتج الداخلي الخام المعدل ودليل الرفاهية الاقتصادية على تجارب جديدة في مجال قياس النمو والتنمية الاقتصادية، والتي وسعت أفق القياس إلى جوانب لم تشملها المؤشرات التقليدية، كما أنها قدمت في صورة المؤشرات التجميعية أو الدليل لكي تغطي عدد أكبر من جوانب النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تخرج من الإطار المادي للقياس والذي اعتمد في المؤشرات التقليدية، لتظهر بذلك مجموعة من المؤشرات الحديثة التي حاولت إدراج الجوانب الاجتماعية والبيئية في

قياس الرفاهية الاقتصادية واحتساب الثروة، ومن بين هذه المؤشرات دليل التنمية البشرية والتوافق الاجتماعي ومجموعة من المؤشرات البيئية التي سنتعرف على البعض منها فيما يأتي.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية والتنمية المستدامة، رؤية جديدة للقياس

تماماً مع التطور الفكري الذي طرأ على النماذج التنموية ظهرت مجموعة من المؤشرات والدلائل التي تعكس الاهتمامات الجديدة وأهمها دليل التنمية البشرية والمؤشرات التجميعية البيئية.

الفرع الأول : مؤشرات قياس التنمية البشرية:

بعد أن تعرفنا عن أهم المؤشرات التي استخدمت في قياس النمو والتنمية الاقتصادية وأهم البدائل التي عدلت أهداف هذه الأخيرة، سنتطرق إلى أهم المقاييس والمؤشرات الاجتماعية (البشرية) التي وجدت من أجل قياس التنمية البشرية، التقدم الاجتماعي والتوافق الاجتماعي، فحسب د. "حامد عمار" تمثل المؤشرات الاجتماعية (البشرية) أدوات إحصائية لتقريب الحالة الإنسانية في مجتمع ما، وهي في وظيفتها العامة رموز لمستوى معيشة الإنسان ونوعية الحياة ومسيرة التغير والتغيير الاجتماعي، وهي نتائج تأثير جهود التحديث والنمو والتنمية.¹

ولقد برزت العديد من المحاولات والأعمال التي سعت في مجملها إلى معرفة مدى انعكاس جهود التنمية الاقتصادية على الفرد وعلى أهم مقومات الرفاهية لديه، والتي أدرجت العديد من الجوانب التي غُضَّ النظر عنها فيما سبق كالصحة، التعليم، السكن، الحريات والمساواة بين الجنسين وغيرها من العناصر التي لا أحد يستطيع أن ينكر أثرها الكبير على رفاهية الفرد.

أولاً: دليل التنمية البشرية

اعتبرت المبادرة التي جاءت بها الأمم المتحدة نتيجة أبحاث "أمري صان" سنة 1990 في إطار البحث عن مؤشرات بديلة عن مؤشرات الدخل والتوزيع، من الأعمال التي لاقت الكثير من التثمين، حيث يرى الكثيرون بأن دليل التنمية البشرية نموذج يليق بأن يعتبر كبديل عن المؤشرات الاقتصادية التقليدية، ويمثل دليل التنمية البشرية متوسط قيمة ثلاث عناصر أساسية وهي:²

1. طول الأجل: يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛

2. المعرفة: تقاس بمتغيرين للرصيد التعليمي وهما:

أ. نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

ب. نسبة القيد في التعليم الابتدائي، الثانوي والعالى.

3. مستوى المعيشة: يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ويتم حساب كل عنصر من العناصر الثلاث وفق المعادلات التالية:

¹: حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع، ط1، سينا للنشر، قبرص، 1992، ص58.
²: رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص70.

1 - الأمل في الحياة عند الولادة = (القيمة المشاهدة - القيمة الدنيا) / (الدنيا القصوى - القيمة المشاهدة)

2 - دليل مستوى التعليم = $3/2$ (مؤشر التمدرس عند الكبار) + $3/1$ (دليل التمدرس) مؤشر التمدرس عند الكبار = (القيمة المشاهدة - القيمة الدنيا) / (الدنيا القصوى - القيمة المشاهدة) دليل التمدرس = (القيمة المشاهدة - القيمة الدنيا) / (الدنيا القصوى - القيمة المشاهدة)

3 - مؤشر الناتج الداخلي الخام = [(لو ن.د.ح/الفرد) - لو(100)] / [(لو) القيمة الدنيا]

مؤشر التنمية البشرية = $3/1$ الأمل في الحياة عند الولادة + $3/1$ دليل مستوى التعليم + $3/1$ مؤشر الناتج الداخلي الخام

ونلاحظ بأن توزيع الأوزان الترجيحية بين المؤشرات الفرعية كان متساويا ما يعني أن كل متغير له نفس التأثير على القيمة النهائية للدليل وهذا ما يبين أن كل المتغيرات على نفس الدرجة من الأهمية.

ثانيا: دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (أو ما يعرف أيضا بمقياس التمكين الجنساني)

متغيرات مبنية لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، وتستخدم ثلاث متغيرات في التعبير عن هذا التمكين اثنين منهما للتعبير عن الجانب الاقتصادي والثالث للتعبير عن الجانب السياسي، والمعايير الثلاث هي¹:

1. النسبة المئوية لحصة كل من المرأة والرجل من مناصب الإداريين والمديرين؛

2. النسبة المئوية لحصة المرأة من الأعمال المهنية والفنية؛

3. النسبة المئوية لكل من المرأة والرجل من المقاعد البرلمانية.

ثالثا: دليل الفقر البشري

ظهر مفهوم الفقر البشري عام 1997، ويعبر هذا المفهوم عن "ما يفرض من الخارج من غياب

الفرص والخيارات الأكثر أساسية للتنمية البشرية مثل فرصة العيش حياة طويلة وسليمة وبناءة والتمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك بالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين"².

¹: رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص 80.

²: يوسف قريشي، الياس بن ساسي، "مؤشرات التنمية البشرية المفهوم، الأساسيات، الحساب"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9-10 مارس 2004، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 41.

و"يعطي دليل الفقر البشري صورة التوزيع وقياس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما، إذ يقيس هذا الدليل الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهذا الدليل هو مقياس متعدد الأبعاد للفقر"¹، ويهتم مؤشر الفقر البشري بأربعة محاور وهي:

- القدرة على العيش لمدة أطول وبصحة جيدة؛
- التعليم؛
- الموارد الاقتصادية؛
- المشاركة.

وقد يعتبر العنصرين الأخيرين بالإضافة التي أحدثت بالمقارنة مع دليل التنمية البشرية، و يوجد هناك مؤشرين للفقر البشري- أحدهما خاص بالدول الفقيرة والآخر خاص بالدول الغنية- اللذان يتماثلان من حيث المبدأ ولكن يختلفان من حيث معايير القياس، والجدول التالي يوضح لنا الاختلاف والتشابه بين مؤشر الفقر البشري للدول الفقيرة ودول منظمة التعاون الاقتصادي.

الجدول (2-3): مكونات دليل الفقر البشري للدول الفقيرة والدول المتقدمة

الدول الفقيرة	الدول منظمة التعاون	مكونات مؤشر الفقر البشري
نسبة السكان المحتمل موتهم قبل سن 60 سنة.	نسبة السكان المحتمل موتهم قبل سن 40 سنة.	الحرمان من العيش طويلا وبصحة جيدة.
نسبة السكان الذين لا يجيدون الكتابة والقراءة.	نسبة الأمية بين السكان البالغين.	الحرمان من التعليم.
عتبة الدخل.	نسبة الأفراد المتحصلون على المياه الشروب. نسبة السكان الذين لا يتمتعون بالحصول على الخدمات الصحية الأساسية. نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون نقص حاد في الوزن.	المتوسط الاقتصادي.
نسبة الأفراد القادرين عن العمل في حالة بطالة لمدة اقل من 12 شهر.		المشاركة أو الإقصاء من الحياة الاجتماعية.

Mahi TABET-AOUL, op.Cit. p 126 -127.

المصدر:

¹: رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص81.

الفرع الثاني: مؤشرات التوافق الاجتماعي

تعتبر مؤشرات التوافق الاجتماعي عن اتجاه جديد يختلف عن مؤشرات قياس التنمية البشرية، بحيث تبحث في طرق جديدة لقياس مدى التوافق والانسجام في النسيج الاجتماعي وهذا بالاهتمام بفئات مختلفة عن طريق تقسيم المجتمع إلى مجموعات عمرية وقياس حالتهم الاجتماعية بالنظر إلى مجموعة من المتغيرات.

أولاً: دليل الصحة الاجتماعية (ISS) l'indice de santé sociale

قام بإعداده مجموعة من الباحثين في المعهد الأمريكي " Institute For Innovation In Fordham Social Policy " وقد بدأت الأعمال والبحوث فيه منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، وقد قام الباحثان " Marc Marque " و " Luisa Miringoff " عام 1996 بتقديم دليل الصحة الاجتماعية للدول كبديل عن الناتج الداخلي الخام، وقد نشر كتاب للباحثين عام 1999 حمل عنوان " The Social Health Of The Nation " يشرح عملهما في هذا المجال، ويعتمد حساب هذا الدليل على تتبع سلوك 16 مؤشراً ثانوياً على مدى فترة زمنية معينة -تكون طويلة نوعاً ما- وتتمحور هذه المؤشرات في مجملها حول 5 قضايا أساسية تمس أو ترتبط بأهم الشرائح العمرية المكونة للمجتمع، بحيث تعطى القيمة "0" للأداء السيئ في حين القيمة القصوى "100" تعبر عن الأداء الأحسن، والجدول التالي يلخص أهم محاور والمؤشرات الفرعية المشكلة لدليل الصحة الاجتماعية.

الجدول (2-4) : مكونات دليل الصحة الاجتماعية

الأطفال	الشباب	البالغين	المسنين	المجموع
<ul style="list-style-type: none"> وفيات الأطفال. سوء معاملة ورعاية الأطفال. الفقر عند الأطفال. 	<ul style="list-style-type: none"> الانتحار عند الشباب. تعاطي المخدرات. ترك الدراسة الجامعية. الأمهات العازبات. 	<ul style="list-style-type: none"> البطالة متوسط الأجر الشهري نسبة التغطية بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> الفقر عند الشرائح فوق 65 سنة الأمل في الحياة بعد 65 سنة 	<ul style="list-style-type: none"> العنف حوادث السير المميتة بسبب الكحول إمكانية الحصول على سكن لائق عدم المساواة في توزيع المداخيل

المصدر: Jean Gabrey, op.cit.

ثانيا: دليل انعدام الأمن الاجتماعي¹

قام معهد متخصص في الدراسات التطبيقية لقضايا التنمية المستدامة في ديسمبر 2003 بإعداد دليل عرف بدليل انعدام الأمن الاجتماعي، ويتكون هذا الدليل من مجموعة من المؤشرات التي تقيس وتدرس أهم أربع مشكلات على المستوى السوسيو-اقتصادي والتي شكلت نقاط حوار على مدى السنوات الأخيرة التي سبقت الدراسة، وهذه المحاور الأربع هي:

1. سوق العمل؛
 2. انعدام المساواة في توزيع المداخيل؛
 3. تأثير الديون؛
 4. الصعوبات المتعلقة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع.
- ويأخذ كل مؤشر من المؤشرات الفرعية العشر قيمة تتراوح بين 0 و 10، وتعبر قيمة الدليل عن متوسط القيم العشر للمؤشرات الجزئية، وتتوزع المؤشرات الجزئية لدليل انعدام الأمن الاجتماعي وفقا لهذه المحاور الأربعة كما يلي:

الجدول (2-5): المؤشرات المكونة لدليل انعدام الأمن الاجتماعي

المحور الأول: سوق العمل	المحور الثاني: المداخيل	المحور الثالث: الديون	المحور الرابع: الاستهلاك الأساسي
1. عدد البطالين: العدد الإجمالي للبطالين والبطالين المسنين. عدد البطالين الذين يحصلون على منحة البطالة. 2. مرونة الأجور: نسبة العمال في الوظائف ذات الدوام المحدود. نسبة العمال في مناصب العمل المؤقتة. عدد العمال المستخلفين.	3. نسبة الأجر الأدنى المضمون من الأجر المتوسط الصافي. 4. منح البطالة نسبتها إلى متوسط دخل الفرد. 5. الفروق بين مستويات المداخيل غير الخاضعة للضريبة.	6. تطور نسبة التكاليف الشهرية للديون الرهنية إلى الدخل الشهري للفرد. 7. تأثير الديون الفردية (العائلات).	8. نسبة مصاريف الصحة إلى الدخل المتاح للفرد. 9. تطور تكاليف المياه والطاقة مقارنة مع تطور المداخيل المتوفرة للفرد. 10. نسبة الاستثمارات الخاصة بالوظائف الإدارية (الإدارة العمومية، التعليم والصحة) إلى الناتج الإجمالي.

المصدر: <http://www.ulb.ac/students/desge/cours/envif443:COUR08-4.indic> 28 /07/2010
(بتصرف)

¹ : <http://www.ulb.ac/students/desge/cours/envif443:COUR08-4.indic> 28 /07/2010

لقد حاول كل من دليل الصحة الاجتماعية ودليل انعدام الأمن الاجتماعي تقييم المشاكل الاجتماعية الأساسية التي تخلق تفاوت في المجتمع ومقارنة هذه القيم مع تغيرات الناتج الداخلي الخام، إلا أن هذين الدليلين قد تعرضا إلى الكثير من الانتقادات وخاصة دليل الصحة الاجتماعية ومن أبرز هذه الانتقادات هو صعوبة تتبع تغيرات المؤشرات الجزئية بصورة دقيقة إضافة إلى أن التغير الطفيف في البعض منها - أي المؤشرات الجزئية - يكون له أثر أكبر من التغير في مؤشر آخر حتى وإن كان بنسبة كبيرة.

نشير في الأخير أن التصنيف الذي جاءت به المؤشرات الاقتصادية التقليدية والحديثة، ومؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات التوافق الاجتماعي كان فقط من أجل تسهيل عملية الدراسة، وفهم التغيرات التي طرأت على عملية القياس.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

لقد شكل إدماج البعد البيئي تحديا حقيقيا في قياس معدلات التنمية والرفاه لدى الكثير من الباحثين الذين حاولوا إيجاد صيغ توافقية لمجموعة من المؤشرات ذات الطبيعة البيئية، وضمن هذه المجموعة سنتطرق إلى أهم المؤشرات والدلائل ذات الطبيعة البيئية.

أولاً: دليل التقدم الحقيقي *L'indice De Progrès Véritable*

اقترح معهد في ولاية كاليفورنيا في عام 1985 دليل جديد ضمن مجموعة المؤشرات البديلة للناتج الداخلي الخام، وفكرة الدليل في الإجمال تهدف إلى إعادة صياغة مفهوم الثروة فهي تعتمد على الطريقة التقليدية في حساب كل من الاستهلاك المتزلي مضاف إليه مختلف العناصر التي تساهم في تكوين الثروة الحقيقية والرفاهية الاقتصادية وتطرح منها القيمة المقدرة للثروات المهذورة خاصة الثروات الطبيعية (تدمير المخزون الطبيعي والموارد غير المتجددة) والاجتماعية (كالتكاليف الاجتماعية للبطالة، العنف، حوادث الطرقات وعدم المساواة)، ووفقا لهذه المنهجية يتم إعادة صياغة نظم المحاسبة الوطنية عن طريق التقييم النقدي لكل العناصر التي تساهم في زيادة أو نقصان الثروة الوطنية، ويمكن تلخيص أهم مكونات دليل التقدم الحقيقي في الجدول الموالي.

الجدول(2-6):مكونات دليل التقدم الحقيقي

القيم النقدية	العناصر المكونة لدليل التقدم الحقيقي
قيمة موجبة	الاستهلاك الشخصي.
قيمة موجبة	الاستهلاك الشخصي المعدل.
قيمة موجبة	العمل المتري(العائلي والتطوعي).
قيمة موجبة	الخدمات المقدمة من استخدام السلع المستدامة.
قيمة سالبة	تكاليف السلع الاستهلاكية المستدامة.
قيمة سالبة	التكاليف الاجتماعية(الجرائم، البطالة، الطلاق، الحوادث المرورية، الوقت الضائع في الذهاب إلى العمل...).
قيمة موجبة	الاستثمارات الصافية.
قيمة سالبة	التكاليف البيئية (تلوث المياه، التلوث الصوتي، مشاكل طبقة الأوزون...).
قيمة سالبة	الدين الصافي الخارجي.
القيمة النهائية للدليل	دليل التقدم الحقيقي.

المصدر: <http://www.ulb.ac/students/desge/cours/envif443:COUR08-4.indic>

ثانيا: مؤشر التوفير الصافي المعدل: **L'indicateur d'épargne nette ajusté**

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد قيمة الموارد الاقتصادية خاصة منها البيئية أي الرأس المال الطبيعي، وذلك انطلاقا من حساب المخزون الاقتصادي الوطني، ويعتمد هذا المؤشر أساسا على إضافة وطرح بعض القيم النقدية إلى القيمة الكلية للمخزون الاقتصادي، و يمكن تلخيص طريقة الحساب بالمعادلة التالية¹:

المخزون الحقيقي (التوفير الصافي المعدل)=التوفير الإجمالي+نفقات التعليم -القيمة التقديرية لتدهور مصادر الطاقة والموارد المعدنية والغايبية- المخاطر الناجمة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (التكلفة الحدية الاجتماعية لمعالجة طن واحد من الانبعاثات).

وهذا المؤشر النقدي يهدف إلى إعادة تقييم وقياس الثروة الحقيقية للاقتصاد الوطني بتعديل صافي تكوين رأس المال الثابت، والقيمة الموجبة لهذا المؤشر المعدل تعبر على أن معدل استهلاك الأجيال الحالية

¹:croissance potentielle et développement , rapport présenté par Pierre Duharcourt , France 2007 .

من الناتج الوطني يبقى مقبول وبالتالي فإنها تحافظ على جزء من الرأس المال المنتج كافي بالنسبة إلى الأجيال القادمة، ويعبر هذا المؤشر عن العدالة بين الأجيال في توزيع الثروات المتوفرة في دولة ما¹. ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تحليل القيم الكلية، القيم الجزئية لمتغيرات هذا المؤشر لأنها قد تختلف في سلوكها لذا فالتحليل الكلي يجب أن يأخذ بالحسبان التحليل الجزئي لكل مكون من المكونات.

ثالثا: الأثر (البصمة) الايكولوجي L'empreinte écologique

منذ منتصف التسعينيات عكفت كل من المنظمة الغير الحكومية redefining progress

و WWF

(world wide fund for nature) بإعداد هذا المؤشر والذي يعتبر مؤشرا بيئيا بالدرجة الأولى، حيث أنه يحاول أن يقيس مقدار استهلاك الدول والأفراد من الموارد الطبيعية المستخدمة في الاستهلاك النهائي، ويهتم مؤشر الأثر الايكولوجي بدراسة الموارد الطبيعية المتجددة دون غيرها، بحيث يبحث في مدى قابلية هذه الموارد على الإنتاج والتجدد في ظل معدلات الاستهلاك المرتفعة، ويحسب الأثر الايكولوجي بمساحة الأرض أو البحار والمحيطات اللازمة لتوفير الموارد الطبيعية التي يستخدمها الإنسان أو تلك القادرة على امتصاص الانبعاثات الغازية خاصة السامة والخطيرة منها والضرورية لرسكلة النفايات الناجمة عن مختلف أنشطة الإنسان.

وتعتبر الخسارة الايكولوجية أو الدين الايكولوجي لبلد ما على الفرق بين الأثر الايكولوجي والقدرة على الإنتاج الطبيعي لهذا البلد، المعبر عنها بالمساحة المقدرة والقادرة على الإنتاج الطبيعي². فمثلا يتم حساب الأثر الزراعي بتقدير المساحة الكلية للأراضي اللازمة للمحاصيل الزراعية، أما الأثر البحري فيتم بتحديد مقدار المساحة اللازمة لتغطية الإنتاج المائي، والأثر الطاقوي بتقدير يمثل المساحة الضرورية لتوفير الطاقة اللازمة، وتستخدم هذه التقديرات وحدة قياس عالمية هي الهكتار الكلي أو متوسط الإنتاج الطبيعي للهكتار hectare bio productif moyen، وحسب منظمة WWF³ فإن الأثر الايكولوجي (الطبيعي) العالمي قد تضاعف تقريبا منذ سنة 1961 إلى غاية 1999، بحيث انتقل من 70% إلى 120%⁴ ما يعني تجاوز قدرة الأرض من حيث استغلال طاقتها الإنتاجية للموارد الطبيعية المتجددة، وحرمان الأرض من 20% من مواردها القابلة للتجدد، وتشير الأرقام لسنة 2003 إلى أن الأثر الايكولوجي المتوسط لسكان الأرض هو 1,4 مليار هكتار كلي ما يعادل 2,2 هكتار للفرد الواحد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد قدر متوسط القدرة الإنتاجية الطبيعية للأرض لنفس السنة بـ 1,8 هكتار كلي، كما قدر الأثر الايكولوجي للفرد في أوروبا بـ 4,8 هكتار كلي مقابل مقدرة إنتاجية

¹ :Les indicateurs de développement durable un défi scientifique, un enjeu démocratique, op.Cit.

² : Philippe Le Clézio, Les indicateurs Du Développement durable Et L'empreinte Ecologique, conseil économique, social et environnemental, paris 2009, page31. www.conseil-économique-et-social-fr

³: Ibid, page32

⁴ : Pierre Duharcourt , croissance potentielle et développement, op.cit.

طبيعية تعادل 2,2 هكتار كلي مما يعني أن الفرد الأوروبي يستهلك ضعف ما تستطيع الأرض إنتاجه طبيعياً من الموارد. هذه المؤشرات تنذر العالم بالوضع الخطيرة التي وصلت إليها معدلات الاستهلاك التي تستدعي اليوم إعادة النظر في طرق استغلال الموارد الطبيعية المتجددة، خاصة من طرف الدول المتقدمة، والجدول الموالي يلخص تطور قيم الأثر الايكولوجي منذ سنة 1961 وإلى غاية 2005.

الجدول(2-7): تطور الأثر الايكولوجي من سنة 1961 إلى 2005 الوحدة: هكتار كلي

2005	1990	1975	1961	
17,50	14,50	11,20	7,00	الأثر الايكولوجي (مليار هكتار كلي)
4,13	3,81	3,63	3,40	الأراضي الزراعية
1,69	1,48	1,39	1,21	الأراضي الرعوية
1,52	1,60	1,27	1,09	الغابات
0,56	0,45	0,37	0,25	مساحات الصيد البحري
9,11	6,83	4,22	0,83	أثر الكربون
0,44	0,34	0,27	0,20	الأراضي مخصصة للبناء
13,40	13,40	13,10	13,00	قدرة الإنتاج الطبيعية

المصدر: Philippe le Clézio, op.cit.

يلاحظ من خلال الجدول أن الأثر الايكولوجي للعالم قد تضاعف منذ سنة 1961 وإلى غاية 2005، حيث انقل من 7,00 إلى 17,5 مليار هكتار ، كما نلاحظ بأن أثر الكربون تزايد بشكل كبير حيث بلغ عام 1961، 0,83 مليار هكتار كلي أما في سنة 2005 فقد بلغ مقدار 9,11 هكتار كلي، والجدول الموالي يمثل القدرة الإنتاجية الطبيعية في العالم.

الجدول (8_2): قيم الأثر الايكولوجي في العالم

الدول/ المناطق	أثر الكربون	الأراضي الزراعية	المراعي	الغابات	مساحات الصيد البحري	المساحات المخصصة للبناء
العالم (2,70)	1,41	0,64	0,26	0,23	0,09	0,07
الدول ذات الدخل المرتفع (6,40)	4,04	1,15	0,28	0,61	0,17	0,13
الدول ذات الدخل المتوسط (2,20)	1,00	0,62	0,22	0,18	0,09	0,08
الدول ذات الدخل الضعيف (1,00)	0,26	0,44	0,09	0,15	0,02	0,05
إفريقيا (1,40)	0,26	0,54	0,25	0,24	0,03	0,05
الشرق الأوسط و آسيا الوسطى (2,30)	1,34	0,69	0,08	0,08	0,04	0,08
آسيا (الدول المطلة على المحيط الهادي) (1,60)	0,78	0,49	0,08	0,13	0,07	0,06
الصين (2,10)	1,13	0,56	0,15	0,12	0,07	0,07
الهند (0,90)	0,33	0,40	0,01	0,10	0,01	0,04
أمريكا اللاتينية ودول الكارييب (2,40)	0,65	0,57	0,72	0,32	0,10	0,08
أمريكا الشمالية (9,20)	6,21	1,42	0,32	1,02	0,11	0,10
الولايات المتحدة (9,40)	6,51	1,38	0,30	1,02	0,10	0,10
اروربا (الاتحاد الاوروبي) (4,70)	2,58	1,17	0,19	0,48	0,10	0,17
ألمانيا (4,20)	2,31	1,21	0,09	0,36	0,04	0,21
فرنسا (4,90)	2,52	1,28	0,32	0,39	0,17	0,25
أوروبا (باقي الدول خارج الاتحاد) (3,50)	2,00	0,94	0,04	0,29	0,17	0,07

المصدر: Philippe le Clézio, op.cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستهلك رقم واحد في العالم للموارد الطبيعية حيث قدر الأثر الايكولوجي للفرد الواحد بـ 9.40 هكتار كلي ثم تأتي اروربا (الاتحاد الاوروبي) بـ 4,70 هكتار كلي/الفرد.

رابعاً: دليل الأداء البيئي ودليل الاستدامة البيئية¹

طور كل من دليل الأداء البيئي (Environmental Performance Index) ودليل الاستدامة البيئية (Environment Sustainability Index) من طرف جامعة "يال" في كولومبيا، ويهدف دليل الأداء البيئي إلى تقييم فعالية السياسات البيئية لبلد ما بالمقارنة مع الأهداف الوطنية أو الدولية، ويرتكز هذا الدليل على 16 مؤشراً مرتبطة بالسياسات العامة للمواضيع الأساسية التالية: نوعية الهواء، الموارد المائية، الموارد الطبيعية، الطاقات المتجددة، التنوع البيولوجي، الصحة والبيئة، ولجعل هذه المؤشرات قابلة للمقارنة يتم تقريب كل واحد إلى قيمة نسبية على سلم يتراوح بين 0 إلى 100، والنقاط المحصل عليها يتم تجميعها ضمن نظام ترجيحي من الأوزان لتتحصل على نتيجة نهائية تمثل نقطة من 100.

في حين يعتبر دليل الاستدامة البيئية أداة قياس للأداء البيئي للدول على المدى الطويل، حيث يعكس ويترجم الماضي، الحاضر والمستقبل البيئي كما يقوم بإدماج قيم متعلقة بالموارد الطبيعية، التلوث ودرجة تدهور الأنظمة البيئية، كما يهتم بالسياسات البيئية الحالية وكذا بقدرة المجتمع على التحكم في الآثار السلبية للتلوث وإيقافها، ويتم حساب هذا الدليل بالارتكاز على 76 متغير ممثل لـ 21 مؤشر وسيط من بينها: نوعية الهواء والماء، التنوع البيولوجي، الأخطار التي تهدد الأنظمة البيئية، النفايات، تسيير الموارد الطبيعية، السياسة البيئية.

ويهدف كل من دليل الأداء البيئي ودليل الاستدامة البيئية إلى توضيح السياسات البيئية في الدول ومدى تكامل الجهود في مختلف الميادين ذات الصلة، إلا أن النتيجة النهائية التي تقدمها هذه الدلائل تتوقف على اختيار المؤشرات الثانوية وطريقة توزيع الأوزان الترجيحية التي من شأنها أن تحدد النتائج النهائية.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة: رؤية الأمم المتحدة نحو نموذج متكامل

توجد العشرات من نماذج مؤشرات قياس التنمية المستدامة، ولأنه من الصعب التطرق إليها جميعها، سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة مؤشرات التنمية المستدامة التي أعدتها الأمم المتحدة كنموذج عملي، واختيارنا هذا ليس لاعتقادنا بأنه النموذج الأحسن أو الأفضل، إنما كان استجابة لمجموعة من الأسباب وهي:

1. صعوبة دراسة النماذج الأخرى لان عددها كبير جداً؛
2. اعتبار نموذج الأمم المتحدة كمرجع للدول يُمكنها من انتقاء عدد من المؤشرات حسب أولوياتها وكذا استراتيجياتها في إطار التنمية المستدامة؛
3. اعتبار الأمم المتحدة جهة ذات خبرة في مجال إعداد مؤشرات التنمية المستدامة.

¹ : www.insee.fr 15/03/2010

المطلب الأول: ظهور مؤشرات التنمية المستدامة

تعتبر هيئة الأمم المتحدة رائدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة فقد أولت منذ البداية اهتماما بالغاً بهذا الموضوع، فقد تم تعيين سنة 1995 لجنة للتنمية المستدامة قامت برسم برنامج خاص لإعداد مؤشرات

التنمية المستدامة تمخضت عنه العديد من المحاولات، أولها كانت نتاج تعاون بين هيئة التنمية المستدامة وهيئة الإحصاءات التابعتين إلى هيئة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، والتي انظم إليها فيما بعد العديد من المنظمات من داخل هيئة الأمم المتحدة ومن مختلف الهيئات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية. هذا التعاون أسفر عنه إعداد أول مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة وعددها كان 134 مؤشر، قامت بين سنة 1996 و 1999، 22 دولة بتطبيقها وتجربتها، ولقد أكدت هذه التجربة الميدانية صعوبة مهمة الدول بتبني 134 مؤشرا بطريقة فعالة الأمر الذي دفع بلجنة التنمية المستدامة إلى مضاعفة الجهود، حيث قُصِّص العدد فيما بعد إلى أن وصل إلى 58 مؤشرا موزعة على مجموعة من المواضيع الأساسية والمواضيع الفرعية الهامة التي تعالجها التنمية المستدامة، وقد تم نشر الصيغة الأولية للمجموعة الأولى -التي تضمنت 134 مؤشرا- في ما عرف بـ"الكتاب الأزرق" في الطبعة الأولى أما الطبعة الثانية من هذا الكتاب أو الدليل فقد اهتمت بشرح المجموعة الجديدة من المؤشرات. ولقد حددت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة مجموعة من القضايا الرئيسية التي يتم الارتكاز عليها في اختيار مؤشرات التنمية المستدامة، وهذه القضايا ممثلة في الجدول الموالي.

الجدول(2-9): القضايا الرئيسية المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة من الأمم المتحدة

القضايا الاجتماعية	القضايا البيئية	القضايا الاقتصادية
المساواة الاجتماعية.	الغلاف الجوي.	البنية الاقتصادية.
الصحة العامة.	الأراضي.	أنماط الإنتاج والاستهلاك.
التعليم.	البحار.	
السكن.	المياه العذبة.	
الأمن.	التنوع البيولوجي.	
السكان.		

المصدر: عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، "التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي 2007،

ص 11.

كما قدمت الأمم المتحدة ضمن مجموعة من التقارير الدورية والدراسات الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة مجموعة من المناهج العملية بغية مساعدة الدول في وضع وإعداد مجموعاتها من المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة، ففي سنة 2007 تم إعداد ونشر دليل للدول قدم الطرق العلمية المتبعة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة ووضح للدول -المستخدمين بصورة عامة- طرق الاختيار والتفضيل بين المؤشرات التي تتوافق وكل حالة، وكيفية حساب هذه المؤشرات وتطبيقها ميدانياً.

ومن بين الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة، دراسة مقارنة تعاونت فيها مع كل من مكتب EUROSTAT ومنظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية، حول مؤشرات التنمية المستدامة في حوالي 25 دولة، أين يتراوح عدد المؤشرات لكل دولة ما بين 12 إلى 187 مؤشراً، وخلال هذا التقرير تم تحديد أكثر المؤشرات استخداماً من طرف الدول محل الدراسة والتي ظهرت على الأقل عند 10 دول، وهذا ما بينه الجدول الموالي.

الجدول (2- 10): عدد المؤشرات الأكثر استخداماً في دول الاتحاد الأوروبي، استراليا وكندا

الترتبة	المؤشرات	التكرار
1	الغازات الدفينة	22
2	مستويات التعليم المحصلة	19
3	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	18
4	تصنيف وتصريف النفايات	18
5	التنوع البيولوجي	18
6	الدعم الرسمي للتنمية	17
7	معدل البطالة	16
8	توقعات الحياة (العيش في حالة صحية)	15
9	استخدامات الطاقة ذات المصادر المتجددة	15
10	خطر الفقر	14
11	تلوث الهواء	14
12	الاستعمال المكثف للطاقة	14
13	نوعية المياه	14
14	صافي الديون	13
15	المخصصات من الإنفاق على البحث والتطوير	13
16	الزراعة العضوية	13

13	مساحة الأراضي المحمية	17
12	الوفيات بسبب الأمراض المزمنة	18
12	استهلاك الطاقة	19
12	معدل البطالة	20
11	انبعاث الغازات المضرة بطبقة الاوزون	21
11	المخزون من الأسماك في المناطق البيولوجية المحمية	22
10	استعمال الأسمدة والمبيدات	23
10	مصاريف النقل حسب الوسيلة (بر، بحر وجو)	24
10	عدد المسافرين حسب طرق النقل	25
10	كثافة استخدام المياه	26
10	المناطق الغابية واستخداماتها	27

المصدر: Measuring Sustainable Development, 2007, op.cit. P 35.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن مؤشر الغازات الدفيئة جاء في المرتبة الأولى وبعده مؤشر التعليم ويأتي في المرتبة الثالثة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ومعه في ذات المرتبة تصنيف وتصريف النفايات والتنوع البيولوجي، وهذه المؤشرات تعكس الجوانب الثلاث للتنمية المستدامة ما يؤكد على أن الدول تسعى دائما من خلال نماذجها إلى التكامل والتوازن بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، دون التركيز على جانب وإغفال الجوانب الأخرى.

المطلب الثاني: قائمة مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

لم تهتم مؤسسات التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات للقياس فقط بل قدمت العديد من التقارير الدورية والدراسات الخاصة بتقديم مجموعة من المناهج العملية بهدف مساعدة الدول في وضع وإعداد مجموعة من المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة، وسنقدم فيما يلي مجموعتين من مؤشرات التنمية المستدامة الأولى تعتبر النسخة الأولى للمؤشرات نشرت سنة 1996، أما الثانية فهي آخر مجموعة للأمم المتحدة وقد قدمت في سنة 2007.

الجدول (2- 11): مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة الأولى للأمم المتحدة لسنة 1996

الجانب الاجتماعي				
الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر	ق م	ح
العدالة	الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر		X
		دليل جيني لعدم تساوي الدخل		X
		معدل البطالة	X	
	المساواة بين الجنسين	نسبة متوسط اجر المرأة إلى اجر الرجل		X
الصحة	حالة التغذية	حالة التغذية بالنسبة إلى الأطفال		X
	الوفيات	معدل وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات		X
		العمر المتوقع عند الولادة		X
الرعاية الصحية	الصرف الصحي	نسبة السكان الذين يتحصلون على وسائل مناسبة للصرف الصحي		X
	المياه الصالحة للشرب	نسبة السكان الذين يتحصلون بصورة مؤمنة على المياه الصالحة للشرب		X
	الرعاية الصحية		نسبة السكان الذين يتمتعون بالخدمات الصحية الأولية	
التحصين ضد الأمراض المعدية للأطفال				X
معدل استخدام وسائل الحمل				X
التعليم	مستوى التعليم	عدد الأطفال الذين يصلون إلى المستوى الخامس من التعليم الابتدائي	X	
		عدد الكبار الذين وصلوا إلى التعليم الثانوي	X	
	بالقراءة والكتابة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	X	
الإسكان	الظروف المعيشية	مساحة السكن لكل شخص		X
الأمن	الجريمة	عدد الجرائم المسجلة لكل 1000000 فرد		X
السكان	تغير السكان	معدل نمو السكان	X	
		نسبة السكان في المناطق الحضرية والأحياء العشوائية		X

الجدول البيئي					
الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر	ق م	ح	!
الغلاف الجوي	التغيرات المناخية	انبعاثات الغازات الدفيئة	X		
	طبقة الاوزون	استهلاك الموارد المضرة بطبقة الاوزون	X		
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الجو في المناطق الحضرية		X	
الأرض	الزراعة	المساحة المخصصة للزراعة الدائمة		X	
		استخدام الأسمدة	X		
		استخدام المبيدات الزراعية	X		
الغابات		نسبة الأراضي الغابية إلى المساحة الإجمالية للأراضي		X	
		كثافة قطع الأخشاب	X		
التصحّر		نسبة الأراضي المعرضة للتصحّر		X	
الزحف المدني		مساحة المدن والأحياء العشوائية		X	
المخيطات البحار والسواحل	المناطق الساحلية	نسبة المرجان في المياه الساحلية		X	
		نسبة السكان في المناطق الساحلية إلى إجمالي السكان	X		
	الثروة السمكية	معدل الصيد للأجناس الأساسية	X		
المياه العذبة	كمية المياه	معدل الانخفاض السنوي في المسطحات المائية كنسبة من إجمالي المياه المتوفرة	X		
	نوعية المياه	الطلب على الاكسجين البيوكيميائي في المياه		X	
التنوع البيولوجي	الأنظمة البيئية	مساحة الأنظمة البيئية المصنفة		X	
		نسبة المساحة المحمية إلى إجمالي المساحة			X
	الأجناس	إهمال الأنواع البيولوجية المصنفة		X	

الجانب الاقتصادي					
الموضوع	المواضيع الفرعية	المؤشر	ق م	ح	!
الهيكل الاقتصادي	الأداء الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	X		
		نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام	X		
	التجارة	الميزان التجاري للسلع والخدمات		X	
	الوضع المالي	نسبة الديون إلى الناتج الداخلي الخام		X	
		نسبة إجمالي المساعدات إلى الناتج الداخلي الخام	X		
نماذج (أنماط) الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المواد	كثافة استخدام المواد		X	
	استخدام الطاقة	معدل استهلاك الطاقة للفرد سنويا	X		
		مساهمة موارد الطاقة المتجددة في الاستهلاك الكلي	X		
		كثافة استخدام الطاقة	X		
إدارة وتدوير النفايات		معدل توليد النفايات الصناعية والمنزلية الصلبة	X		
		معدل توليد النفايات الخطرة	X		
		إدارة النفايات الإشعاعية	X		
		تدوير وإعادة استخدام النفايات	X		
	النقل	متوسط المسافة المقطوعة للشخص حسب أنماط النقل		X	

الجانب المؤسسي					
الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر	ق م	ح	!
الإطار المؤسسي	تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة			X
	التعاون الدولي	تنفيذ الاتفاقيات المصادق عليها			X
القدرة المؤسسية	الحصول على المعلومات	عدد مستخدمين الانترنت لكل ألف شخص		X	
	البنى التحتية للاتصالات	عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 شخص		X	
	العلوم والتكنولوجيا	نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام	X		
	التحضير والاستجابة للكوارث الطبيعية	الحسائر الاقتصادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية	X		

Indicators Of Sustainable Development : Guidelines And Methodologies, United

المصدر:

Nation,1997. [http:// www.un.org/es/development/publication/indisid-mg2001.pdf.pdf](http://www.un.org/es/development/publication/indisid-mg2001.pdf.pdf)

ق م: قوى محرقة، إ: إستجابة، ح: الحالة

من خلال مجموعة المؤشرات السابقة نجد أن لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة استخدمت مدخل الأبعاد في إعداد هذه المؤشرات بالإضافة إلى تبويبها اعتمادا مدخل DSR على كونها مؤشرات قوى محرقة، الحالة أو استجابة، والاعتماد على مدخل الأبعاد يعكس الاهتمام بقياس كل بعد على حدى دون التطرق إلى التداخلات الموجودة بين الجوانب بصورة ثنائية أو كلية، وقد تبين بعد التجربة التي خاضتها قرابة العشرين دولة بأن هذه المؤشرات غير عملية بصورة كافية ما دفع بالمختصين للعمل من أجل إعادة تصنيف وتبويب هذه المؤشرات وإضافة مجموعة جديدة من أجل تغطية النقائص، وسنعرض المجموعة التي قدمت سنة 2007 من طرف لجنة الأمم المتحدة والتي تم تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة من خلالها إلى 14 محورا أساسيا وهي مقسمة كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (2-12): أهم محاور مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

التنمية الاقتصادية	الكوارث الطبيعية	الصحة	الفقر
العلاقات الاقتصادية الدولية	الغلاف الجوي	الأرض	الحوكمة
نماذج الاستهلاك والإنتاج	التنوع البيولوجي	المحيطات، البحار والشواطئ	التعليم
		المياه العذبة	السكان

المصدر: Indicators Of Sustainable Development : Guidelines And Methodologies, 2007, Op.Cit.

والجدول الموالي يوضح لنا المؤشرات التي جاءت ضمن هذه المواضيع.

الجدول (2-13): مؤشرات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2007

مؤشرات أخرى	أهم المؤشرات	الموضوع الفرعي	الموضوع
نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1 دولار أمريكي في اليوم	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني	المداحيل المنخفضة	الفقر
	معدل توزيع الدخل الوطني بين الفئات الأقل دخل والأعلى دخل	عدم تساوي الدخل	
	نسبة المواطنين الذين يستخدمون وسائل مناسبة للصرف الصحي	الصرف الصحي	
	نسبة المواطنين الذين	المياه الصالحة للشرب	

	يستخدمون المياه الصالحة للشرب		
نسبة السكان الذين يستخدمون المواد الصلبة القابلة للاشتعال للطبخ كالفحم والخشب	عدد المنازل بدون الكهرباء أو مصادر أخرى للطاقة	الحصول على الطاقة	
	نسبة سكان في المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (العشوائية)	الظروف المعيشية	
	نسبة السكان الذين يدفعون الرشوة	الفساد	الحكومة
	عدد جرائم القتل العمد المسجلة في كل 100000 شخص	الجريمة	
	نسبة الوفيات عند الأطفال دون سن الخمس سنوات	الوفيات	
الأمل في الحياة بصحة جيدة عند الولادة	العمر المتوقع عند الولادة		
استخدام وسائل الحمل	نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية الأولية	الرعاية الصحية	الصحة
	التحصين ضد الأمراض المعدية عند الأطفال		
	حالة التغذية عند الأطفال	حالة التغذية	
عدد المدخنين	نسبة الوفيات ببعض الأمراض، مثل مرض فقدان المناعة، الملاريا والسل	الحالة الصحية والمخاطر	
نسبة الانتحار			

طول مدة الدراسة	نسبة السكان الذين أتموا المستوى الدراسي الابتدائي	مستوى التعليم	التعليم
	عدد المتدرسين في المرحلة الابتدائية		
	عدد البالغين الذين أتموا التعليم الثانوي		
	معدل الامام بالقراءة والكتابة	الامام بالقراءة والكتابة	
معدل الخصوبة	معدل نمو السكان	السكان	النمو السكاني
	الكثافة		
نسبة السياحة المحلية		السياحة	
	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية	خطورة التعرض للكوارث الطبيعية	الكوارث الطبيعية
الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية		الاستعداد للكوارث الطبيعية وطرق مواجهتها	
انبعاثات الغازات الدفيئة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	التغير المناخي	الغلاف الجوى
	استهلاك المواد المتلفة لطبقة الأوزون	إتلاف طبقة الأوزون	
	تركيز المواد الملوثة في المناطق الحضرية	نوعية الهواء	
التغير في استغلال الأراضي		استخدامات الأرض وحالتها	الأرض
تدهور حالة الأراضي			

الأراضي المعرضة للتصحّر		التصحّر	
استعمال الأسمدة	المناطق المشجرة والمزروعة بصورة دائمة	الزراعة	
استعمال المبيدات الزراعية			
المناطق المخصصة للزراعة العضوية			
نسبة الغابات التي تعرضت إلى التدمير والقطع الجائر	نسبة الأراضي المغطاة بالغابات	الغابات	
الغابات المسيرة بطريقة مستدامة			
نوعية المياه في المسطحات المائية كالأهوار والبحيرات	إجمالي السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية	المناطق الساحلية	المحيطات البحار والمناطق
	معدل المخزون من الثروة السمكية	الثروة السمكية	
	نسبة المحميات البحرية	البيئة البحرية	الساحلية
معدل حياة الأنظمة البحرية			
	نسبة إجمالي مصادر المياه المستخدمة	كمية المياه	المياه العذبة
	كثافة استخدام المياه في الأنشطة الاقتصادية		
الطلب على الأكسجين البيوكيميائي في مياه		نوعية المياه	
معالجة المياه المستخدمة			
الإدارة الفعالة للمناطق المحمية	نسبة المناطق المحمية	الأنظمة البيئية	التنوع
مساحة الأنظمة البيئية المصنفة			
التجمعات الحيوانية			

البيولوجي	الأجناس	التغير في حالة الأجناس المهدة	إهمال الأجناس المصنفة	
التنمية الاقتصادية	أداء الاقتصاد الكلي	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي	معدل الادخار	
		نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة إجمالي الادخار المعدل إلى الناتج الداخلي الإجمالي	
			معدل التضخم	
	استدامة المالية العامة	معدل الديون إلى الناتج الداخلي الإجمالي		
	البطالة	معدل البطالة		
		إنتاجية العمل وتكلفة الوحدة الواحدة من العمل		
		نسبة اجر المرأة العاملة إلى إجمالي الأجور في القطاعات الغير زراعية		
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	عدد مستخدمين الانترنت لكل 100 شخص	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص	
			عدد الاشتراكات في خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 شخص	
	البحث والتطوير		نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج الداخلي الخام	
السياحة		مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام		
التعاون	التجارة	العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج الداخلي	مساهمة الواردات في الدول المتقدمة والدول ذات الدخل	

الاقتصادي الكلي	الإجمالي	المنخفض	
		الضريبة الحدية المفروضة على الصادرات في الدول المتقدمة والدول المنخفضة الدخل	
	نسبة المساعدات الرسمية الإجمالية الممنوحة أو المحصلة إلى إجمالي الدخل الداخلي	الاستثمارات الأجنبية المباشرة صافي التدفقات الداخلة والخارجة كنسبة من إجمالي الناتج الوطني (الداخلي)	
		نسبة التسيقات من الناتج الداخلي الإجمالي	
أماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك الموارد	الاستهلاك المترلي للموارد	
	استخدام الطاقة	معدل الاستهلاك السنوي للطاقة (الكلي وحسب القطاعات الأساسية)	مساهمة مصادر الطاقات المتجددة في الاستهلاك الكلي للطاقة
		كثافة استخدام الطاقة، المعدل الكلي والنسبة إلى الاقتصاد (الأنشطة الاقتصادية)	
	إدارة وتدوير المخلفات	معدل توليد النفايات الخطرة	معدل توليد النفايات
		معالجة النفايات والتخلص منها	إدارة النفايات الخطرة
	النقل		كثافة استخدام الطاقة في النقل

المصدر : Indicators Of Sustainable Development Guidelines And Methodologies, 2007, op.cit.

إن جميع النماذج التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة معتمدة على أهم المحاور والأهداف وكذا المواضيع التي تم إبرازها في أجندة القرن 21، إلا أن التقديم هو الذي يختلف من مجموعة إلى أخرى، فمن خلال مقارنة الجدول رقم (2-12) والجدول رقم (2-13)، نجد أن تقديم المجموعة

الثانية اختلف عنه في الأولى سواء من حيث العدد أو من حيث المنهجية المتبعة، حيث تخلت اللجنة في التجربة الأخيرة عن تقسيم المؤشرات حسب مدخل الأبعاد وكذا حسب نموذج DPSTR، ولتكون هذه المجموعة أكثر فعالية بالنسبة إلى الدول فقد أعطت اللجنة مجموعة من التوصيات المنهجية للمساعدة في عملية التطبيق، ولهذا الهدف تم وصف مجموعة من الإجراءات الواجب إتباعها في هذا الشأن.

الشكل (2-4): مصفوفة اختيار مؤشرات التنمية المستدامة

		←		
↑	غير مهمة	مهم ولكن غير موجودة	مؤشرات أقل أهمية	مهمة
	متوفر			
	احتمالية التوفر			
	متوفرة نسبياً			
	غير متوفر			
	يمكن التعريف بها		تستعمل	
	يمكن استبدالها		يمكن تغييرها	

المصدر: Indicators Of Sustainable Development Guidelines And

Methodologies,2007, op.cit.

يساعد المخطط التوضيحي السابق الدول على التفضيل بين المؤشرات الكلية المقدمة، وفق بعدين وهما توفر المعلومات وأهمية المؤشر، والخانات السوداء تحتوي على المؤشرات التي يمكن استخدامها من طرف الدول دون أي تغييرات، في حين أن الخانات الرمادية الداكنة فتعبر عن المؤشرات التي يمكن إعادة تصميمها حسب حالة كل دولة، وذلك إما بسبب وجود مؤشرات أخرى على المستوى الوطني أكثر أهمية وأكثر ترابط من المؤشرات المقترحة أو بسبب عدم توفر المعلومات والمعطيات الكافية لحساب هذه المؤشرات، أما الخانات الرمادية الفاتحة فتتضمن المؤشرات المهمة بالنسبة إلى الدول ولكن لا توجد ضمن المجموعة المقدمة من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

خلاصة الفصل

لقد عرفت المؤشرات التقليدية المستخدمة في قياس النمو والتنمية الاقتصادية تغيرات عديدة من حيث المنهجية والتصميم، وظهرت مجموعة جديدة من المؤشرات لقياس التنمية المستدامة التي تعتبر إشكالية جديدة ذات تفرعات وامتدادات كبيرة لم تستطع المؤشرات التقليدية تغطيتها وقياسها، لهذا فقد أخذ كل مشروع لإعداد هذه المؤشرات بمقاربات تختلف في شكلها وهندستها، ومن خلال الدراسة السابقة نجد أنه عادة ما يتم عرض مؤشرات التنمية المستدامة وفق ثلاثة أشكال أساسية وهي:

- قائمة أولية من المؤشرات تكون في الغالب غير مرتبطة فيما بينها؛
- مجموعة من المؤشرات المصنفة وفق أبعاد التنمية المستدامة؛
- مجموعة من المؤشرات المركبة والتجميعية التي تقدم لنا قياس شامل عن الظاهرة الكلية والظواهر الجزئية المكونة لها.

ومن بين أكثر الطرق استعمالا في هندسة مؤشرات التنمية المستدامة نجد:

- الهندسة وفقا للمواضيع أو الميادين الرئيسية،
- الهندسة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة؛
- الهندسة وفق أنواع رؤوس الأموال؛
- الهندسة وفقا للأهداف الإستراتيجية.

ومن خلال المجموعة التي قدمناها من مؤشرات قياس التنمية المستدامة نستنتج بأنها قدمت ضمن منظورين أساسيين وهما:

- المؤشرات التجميعية: وهي تلك المؤشرات التي يتم احتسابها عن طريق تجميع مجموعة من المؤشرات الثانوية المرجحة والتي تعكس المتغيرات الأساسية لأبعاد الظاهرة، ومن بين النقاط السلبية التي تؤخذ على هذه الطريقة، هي كيفية اختيار المؤشرات الثانوية وكذا طريقة توزيع الأوزان الترجيحية فيما بينها وطرق توحيد قيم هذه المؤشرات ضمن سلم مشترك. ومن بين الدلائل التي تندرج ضمن هذه المجموعة نجد دليل الأداء البيئي ودليل الاستدامة البيئية.

- المؤشرات الكلية: وهي تلك التي تنطلق من مؤشرات تقليدية موجودة وتحاول تعديلها بإضافة أو طرح مجموعة جديدة من العناصر تتماشى والأبعاد الجديدة للظاهرة المدروسة، ولعل من أبرز هذه المحاولات دليل الرفاهية الاقتصادية ودليل التوفير الحقيقي.

ويبقى لكل دولة أن تختار الطريقة والمنهجية التي تتوافق وخصوصياتها، وسنحاول من خلال دراسة الحالة، التعرف على حالة الجزائر وعلى المناهج التي اختارتها من أجل إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

مؤشرات النمو والتنمية

المستدامة دراسة تطبيقية على

الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تجربة الجزائر في مجال الاستدامة تجربة فنية لذا فمن الصعب دراسة وتحديد أبعاد الظاهرة بالنسبة إلى الجزائر وكذا قياس درجة الاستدامة في الوقت الراهن، خاصة في ظل غياب الثقافة، المعرفة ونقص الخبرة بالأنماط الحديثة التي استحدثت في إطار منهج التنمية المستدامة على مختلف المستويات (الكلية والجزئية) وغياب جهاز ونظام إحصائي وطني يوفر المعلومة بصفة مستمرة ومتجددة. ويهدف هذا الفصل في الأساس إلى دراسة الوضع الايكولوجي في الجزائر ومعرفة واقع التنمية المستدامة وتحديد أهم التحديات التي تواجه الجزائر، وكذا التعرف على أهم الجهود التي تم بذلها والإنجازات التي تم تحقيقها على مختلف المستويات (التنظيمية والمؤسسية)، وتحديد النقائص التي يجب أن تدعم النظام العام للتنمية المستدامة في الجزائر، وكنقطة ارتكاز لهذا العمل ستتعرف على واقع قياس التنمية المستدامة في الجزائر من خلال هذا الفصل الذي يبحث في أهم التجارب الميدانية التي أنجزت في هذا الإطار إلى حد الآن والوقوف عند أهم العوائق والنقائص التي تعرفها هذه التجارب، وسيتم معالجة مختلف هذه النقاط وعرضها وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر: الحقائق والجهود

المبحث الثاني: تجارب إعداد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: تقديم بعض المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في الجزائر

المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر: الحقائق والجهود

في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة قامت الجزائر بجملة من الإجراءات والتدابير المهمة كخطوة جادة نحو هذا الهدف، خاصة في ظل المشاكل الايكولوجية التي أصبحت تشكل عائقا حقيقيا في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الشاملة المستدامة بصورة خاصة، وهذه التدابير تعلقت بجوانب عدة من بينها الجانب القانوني، التنظيمي والمؤسسي.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في الجزائر، الوضع الايكولوجي: الواقع وأسباب التدهور

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نبدأ من واقع قياس التنمية المستدامة في الجزائر دون التطرق إلى الظروف العامة التي تحدد خصوصية الجزائر الايكولوجية، والتعرف على أهم المشاكل وتحديد أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور الأنظمة البيئية، للوقوف عند الأولويات والتي تمثل تحديا حقيقيا بالنسبة إلى الجزائر في مسعاها نحو تحقيق الاستدامة.

الفرع الأول: قراءة في الواقع الايكولوجي بالجزائر

لقد جاء في تقرير أصدرته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة عن واقع البيئة في الجزائر بأن الوضع الراهن للبيئة قد بلغ حالة من التدهور ما من شأنها أن تعرض للخطر جزءا كبيرا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في العشرينات الثلاث الأخيرة، والتي يمكن أيضا أن تحد من إمكانية رفاهية الأجيال المقبلة¹، كما قامت الوزارة أيضا خلال إعدادها للمخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة بتقديم عرض عن حالة البيئة، والمثير للاهتمام أنه استعمل مصطلح "أزمة" لوصف الحالة الايكولوجية في الجزائر، فهل تعاني الجزائر حقيقة أزمة ايكولوجية؟ للإجابة على هذا التساؤل سنعرض حالة أهم عناصر البيئة في الجزائر، وهي الماء، التربة والتنوع البيولوجي.

أولا: الموارد المائية

يعتبر التساقط بأشكاله المختلفة، المياه الجوفية والمسطحات المائية سواء الطبيعية أو الاصطناعية من أهم مصادر الماء على الكرة الأرضية وبالرغم من أن هذه الأخيرة تشكل أزيد من 70% من المساحة الكلية للأرض إلا أن الوضع الراهن ينذر حسب دراسات كثيرة باحتمال كبير لحدوث كارثة بيئية بسبب وضعية الموارد المائية في العالم، وبالنسبة إلى الجزائر فإن نسبة التساقط تتميز بالانخفاض النسبي والانحصار في مناطق معينة الأمر الذي يحد وقلل من كمية الموارد المائية في البلاد ويركز وجودها في

¹: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، ملخص التقرير، (دون سنة نشر)، ص1.

مناطق دون أخرى، بالإضافة إلى هذا نلاحظ الخلل الكبير الموجود في توزيع السكان الذي يُعرَف بالتمركز الكبير في المدن الشمالية وخاصة الساحلية منها ما أدى إلى اختناق هذه المدن ما ولد ضغطا كبيرا على الموارد المائية في هذه المناطق، والجدول التالي يبين لنا هذه الاختلافات في التوزيع.

الجدول(3-1): التوزيع الجهوي لكميات التساقط
الوحدة ميليمتر

المنطقة الغربية	المنطقة الوسطى	المنطقة الشرقية	
400	700	900	الساحل
600	1000-700	1400-800	الأطلسي التلي
250	250	400	السهول العليا
150	200	400-300	الأطلس الصحراوي
150-20	150-20	150-20	الصحراء

المصدر: وزارة هيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص 188.

من خلال الجدول نلاحظ بأن المنطقة الشرقية ترتفع بها كميات التساقط مقارنة بالمنطقة الغربية والمنطقة الوسطى، خاصة بمنطقة الساحل ومنطقة الأطلسي التلي وهذا راجع بالأساس إلى المنطقة المناخية التي تقع بها هذه المناطق والتضاريس التي تتحكم في توزيع كميات الأمطار.

ثانيا: الأرض (التربة)

تعتبر الأرض من المكونات الأساسية للبيئة، بحيث تعتبر مصدرا مهما للغذاء، خزان للمياه ووعاءا لامتناس التلوث، وتتنوع طرق تسخير الأراضي من أجل تغطية مختلف الحاجيات، وقد تعط كيفية توزيع واستغلال الأراضي فكرة عن سياسة الدولة في تسيير هذا العنصر الحيوي، والجدول الموالي يوضح مختلف مجالات استخدام الأراضي في الجزائر وهذا حسب تصنيف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة فيما يخص استعمالات الأراضي.

الوحدة: الهكتار

الجدول (2-3) استخدامات الأراضي في الجزائر

2003	2000	1995	1985	الاستخدامات
40817940	40888100	40651820	39919420	إجمالي الأراضي الزراعية
7503690	7662420	7519090	6887570	الأراضي المزروعة
767240	565020	550140	622780	أراضي مخصصة للزراعة الدائمة
31635240	31794320	31620110	31540250	الأراضي الرعوية
911770	866340	962480	868820	مساحات زراعية أخرى
4071000	4046000	3855000	3668080	الغابات و الأراضي الأخرى المشجرة
1468000	1490000	1445400	1473590	الغابات
2603000	2556000	2409600	2194490	أراضي أخرى مشجرة
-	-	-	-	أراضي البناء والملحقات السكنية
-	-	-	-	المناطق الرطبة
2735000	2949000	3100000	4568950	الفضاءات الطبيعية المفتوحة ذات طابع نباتي متميز (مناطق تواجد نباتات الحلفة)
-	-	-	-	الفضاءات الطبيعية المفتوحة بدون غطاء نباتي أو مع وجود غطاء نباتي قليل الكثافة
-	-	-	-	المياه

المصدر (بتصرف): نشرية الديوان الوطني للإحصائيات

الوحدة: هكتار

الجدول (3-3): التوزيع العام للأراضي في الجزائر

06/05	05/04	04/03	03/02				
4.064.857	3.921.190	4.109.965	3.802.220	مزروعات عشبية	الأراضي ي	المساحة الفلاحية المستخدمة (S.A.U)	توزيع الأراضي المستعمل ة في الأنشطة الزراعية
3.404.758	3.589.890	3.382.880	3.701.470	الأراضي السياتية			
25.548	26.070	25.434	25.950	مروج طبيعية	الزراعة الدائمة		
98.214	101.710	99.432	95.630	الكروم			
810.193	750.780	703.969	645.660	أشجار الفواكه			
8.403.570	8.389.640	8.321.680	8.270.930	المساحة الزراعية الصالحة (S.A.U)			
32.776.670	32.821.550	32.824.410	31.635.240	أراضي رعوية ومروج			
1.187.650	1.169.440	1.063.510	911.770	الأراضي غير المنتجة التابعة للمزارع			
42.367.890	42.380.630	42.209.600	40.817.940	إجمالي الأراضي المستعملة في الزراعة			
2.793.000	2.793.000	2.735.000	2.735.000	مناطق الخلفاء	أراضي أخرى		
4.303.000	4.289.000	4.260.000	4.257.000	أراضي غابية			
188.710.210	188.711.470	188.969.500	190.364.160	الأراضي غير المنتجة*			
238.174.100	238.174.100	238.174.100	238.174.100	المساحة الإجمالية			

المصدر: نشرية الديوان الوطني للإحصائيات (* أراضي غير مخصصة للزراعة)

رغم تميز الجزائر بمساحتها الشاسعة نجد بمقابل هذا أن المساحة المخصصة للزراعة تقدر بـ 40.8 مليون هكتار أي ما يعادل نسبة 17% فقط من إجمالي المساحة، منها 2% مصنفة بأنها غير منتجة على مستوى المستثمرات الفلاحية، ومنها 78% مخصصة للأراضي الرعوية، والنسبة المتبقية أي ما يعادل 20% (8.16 مليون هكتار) تمثل المساحة الصالحة للزراعة والتي تمثل نسبة 3,4%¹ من إجمالي مساحة الجزائر وتقدر بـ 240 مليون هكتار، ومقارنة مع دول المغرب العربي نجد بأن الجزائر تستحوذ على أقل حصة من الأراضي الصالحة للزراعة من إجمالي المساحة، كما تعتبر أقل مقارنة مع دول الحوض الأبيض المتوسط.

¹ : Office National Des Statistiques, Compendium National Sur Les Statistiques De L'environnement, Alger 2006 , p 39.

الجدول (3-4): توزيع المساحة الإجمالية في دول المغرب العربي الوحدة : مليون هكتار

تونس	الجزائر	المغرب	
16.3	240	71.1	المساحة الإجمالية
9	43	30.5	المساحة المستغلة
2.9	8.2	8.7	الأراضي الصالحة للزراعة
55.2	17.9	42.8	نسبة الأراضي المستغلة إلى إجمالية المساحة (%)

المصدر: Mahi Tabet-ALOU, Op. Cit. p 18.

وقد قدرت في سنة 2005 المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بـ 0.25 هكتار/ نسمة، وبـ 0.50 هكتار/نسمة في تونس أما في المغرب فقد قدرت بـ 0.30 هكتار/نسمة¹، من خلال هذه الأرقام نلاحظ بأن حصة المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر هي الأقل بين دول المغرب العربي. و على الرغم من أن الأرقام تعكس لنا قلة الأراضي المخصصة للزراعة الدائمة إلا أن هذه الأخيرة قد عرفت ارتفاعا نسبي فقد بينت إحدى الدراسات والتي شملت الفترة من 1985 إلى 2003 بأن نسبة إجمالي الأراضي الزراعية قد شهدت ارتفاعا طفيفا قدر بـ 2,25% ما يعادل معدل زيادة سنوي مقدرة بـ 0,1%، غير أنه وفي المقابل شهدت المساحة الصالحة للزراعة لكل نسمة انخفاضا لنفس الفترة قدر بـ 24% وذلك بالانتقال من 0.34 هكتار/نسمة إلى 0.26 هكتار/نسمة، وبالنسبة إلى نفس الفترة عرفت الأراضي المخصصة للرعي ارتفاعا بنسبة 0,3% بحيث عادلت مساحتها في سنة 2003 حوالي 31,6 مليون هكتار أي نسبة 13,3% من المساحة الإجمالية للجزائر².

وتعرض هذه المساحة الضئيلة المخصصة للزراعة أو الأنشطة الفلاحية إلى العديد من التهديدات سواء الطبيعية أو تلك الناجمة عن الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، ومن أهم هذه المشاكل نجد:

أ. الانجراف المائي: فقد بين الجرد الذي قام به المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية سنة 1980 بأن 4 ملايين هكتار تعرضت للتدهور الناجم عن الانجراف بسبب المياه، في حين تقدر الأراضي التي تبقى تحت خطر الانجراف المائي بأكثر من 12 مليون هكتار وهذا نتيجة للطبيعة الجيولوجية والطبوغرافية التي تتميز بها هذه الأراضي إذ أن 50% من الأراضي الرطبة الصالحة للزراعة تقع على منحدرات تتجاوز 12% إضافة إلى حوالي 85% من المناطق الفلاحية المستغلة تقع في المناطق الجبلية و 63% توجد على ارتفاع 800 م على سطح البحر، والرابع (1/4) من هذه الأراضي تتجاوز منحدراتها 25%³.

ب. التصحر: وهي ظاهرة تهدد بالدرجة الأولى المناطق الجافة والشبه جافة، ويحدث الانجراف بسبب إما الجفاف كعامل طبيعي أو لأسباب من افتعال الإنسان كالأستخدام الجائر للأرض نتيجة الرعي

¹ : MAHI Tabet-AOUL, op.cit, p 18.

² : Office National Des Statistique, Compendium National Sur Les Statistique De L'environnement op.cit. p 39.

³ : محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 135.

المكتف، استهلاك الغابات والأشجار، الري غير المدروس وارتفاع ملوحة الأرض، ويقدر إجمالي الأراضي المعرضة للتصحّر في الجزائر بـ 13821175 هكتار¹.

ج. الزحف العمراني: خاصة على المناطق الفلاحية وسوء التهئية العمرانية وهذا من أبرز الأسباب والمشاكل التي تمثل تحديا حقيقيا بالنسبة إلى الجزائر.

د. حرائق الغابات التي تمثل السبب الأول وراء تدهور الغطاء الغابي في الجزائر، ومن أهم أسباب وقوع الحرائق طبيعة الحشائش والغطاء النباتي، الحرارة المرتفعة والأسباب المتعلقة بالإنسان، وإجمالي المساحات الغابية المحروقة بين الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 2003 قد قدرت بـ 1406681 هكتار أي بمعدل سنوي يقدر بـ 36069 هكتار.

ثالثا: التنوع البيولوجي

يعد التنوع البيولوجي (الحيواني والنباتي) أحد أهم ركائز التوازن الايكولوجي، ويشمل كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان، وتعرف الجزائر تنوعا بيولوجيا كبيرا، وهذا نتيجة لموقعها الجغرافي ومساحتها ونتيجة لهذه الجغرافيا الطبيعية الكبيرة والمتنوعة تتميز الجزائر بمناخات إحيائية متنوعة بين الرطب إلى الصحراوي ووفرة نباتية متوسطة وصحراوية، ويتضمن التنوع البيولوجي في الجزائر حوالي 16000 صنف غير أن الاقتصاد الجزائري لا يستخدم إلا 1% من هذا المجموع²، والجدولان رقم (3-5) و (3-6) يعكسان واقع التنوع البيولوجي في الجزائر.

جدول (3-5): وضعية الأجناس الحيوانية في الجزائر

**2003		إجمالي الأجناس المعروفة		إجمالي الأجناس في خطر		*2000		إجمالي الأجناس المعروفة		الأجناس
الأصلية	المجموع	الأجناس الأصلية	المجموع	الأجناس الأصلية	المجموع	الأجناس الأصلية	المجموع	الأجناس الأصلية	المجموع	
-	-	-	107	47	47	107	107	-	-	الثدييات
-	-	-	378	108	108	334	336	-	-	الطيور
-	-	-	-	8	8	70	70	-	-	الزواحف
-	-	-	12	-	-	12	12	-	-	البرمائيات
-	-	-	300	-	-	-	-	-	-	الأسماك
-	-	-	60	-	-	70	70	-	-	الأجناس التي تعيش في المياه العذبة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اللافقاريات
-	-	-	-	-	-	103	103	-	-	الحشرات

¹: Ministry Of Land Planning And Environment, The Report On The Environmental State And Future, 2003, p 54.

² تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص 141.

-	-	-	522	-	-	-	-	القشريات
-	-	-	294	-	-	-	-	الرخويات

المصدر: Office National Des Statistiques, Compendium National Sur Les

Statistiques De L'environnement, op.cit. p51.

* ANN : الوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة،**MATE : وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.

الجدول (3-6): التنوع البيولوجي في الجزائر

الجزائر عدد وحدات القياس			عدد الأصناف في العالم		الانتشار/ المجموعات	
منقرضة	غير معروفة/مقدرة	معروفة	مقدرة	موصونة	الفيروس	الخلايا
	707	50	400000	4000	بكتيريا	الصغيرة
	807	100	1000000	4000	أوليات	
	-	-	200000	40000	العليق البحري	النبات
	607	661	-	-	النظريات	
	507	78	1500000	72000	العليق	
	607	468	400000	40000	مجموع النباتات	
	-	-	320000	270000	حراز الصخر	
	807	600	-	-	الاسفنجي	
	907	2	-	17000	العلفيات	
	15	44	-	10000	السنجيات	
	6	3139	-	220529	الاصناف المدخلة	
	-	50128	-	-	الرخويات	
	207	75	200000	70000	الحلقيات	الحيوان
	607	16	-	1200	عنكبوتيات	اللافقري
	-	-	750000	75000	الحشرات	
	907	1900	8000000	950000	السلكيات	
	-	-	400000	25000	القشريات	
	-	-	150000	40000	الرخويات	
	-	-	200000	70000	القاعيات	
	407	1892	-	168000	مجموع الفقريات	الحيوان
	7	1000	50000	45000	الاسماك	الفقري

	207	300	-	19056	الضفدعيات
30	10	108	-	4000	الزواحف
15	-	-	13620000	1750000	العصافير

المصدر: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، مرجع سابق، ص 140.

نلاحظ بأن المعلومات الخاصة بالتنوع البيولوجي قليلة إلى منعدمة في الجزائر، وقد يكون هذا النقص الكبير راجع إلى قلة الدراسات في هذا المجال، أو إلى سوء التنسيق بين جهود تجميع المعلومات والدراسات الموجودة، الأمر الذي يعرقل تقييم ودراسة الوضعية الايكولوجية في الجزائر والتي تعد من المتطلبات الملحة في ظل التغيرات الحالية. وقد يتساءل البعض عن أهمية معرفة وإحصاء الأنواع الحيوانية والنباتية التي تعيش في الجزائر فعدا الهدف الايكولوجي والبيئي والذي يعد مطلباً هاماً، تعد عملية إحصاء ومعرفة الأجناس الحيوانية والنباتية الموجودة وتحديد المناطق التي تتواجد بها وسيلة تمكننا من معرفة الموارد الطبيعية التي يمكننا استغلالها في النشاطات الاقتصادية مثلا الصناعة الدوائية، كما أن إحصاء الأنواع الحيوانية والنباتية يمكننا من معرفة الظروف المواتية لاستدامة هذه الأنواع واستقرارها، والتي تأخذ بالحسبان في عملية اتخاذ قرارات تأسيس وإنشاء المشاريع الاقتصادية والصناعية في إطار دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع من أجل المحافظة على الأنظمة البيئية وخصوصياتها. كخلاصة لما تم عرضه في دراسة الواقع الايكولوجي في الجزائر ومن خلال الأرقام السابقة التي تصف لنا حالة البيئة في الجزائر نلاحظ بأن الوضع الايكولوجي في الجزائر يعرف العديد من الاختلالات خاصة تلك الناجمة عن النشاط الإنساني، ومن أبرز هذه المشاكل:

- قلة الموارد المائية ووجهية توزيعها؛
- انحصار المساحة الزراعية؛
- انحصار الغطاء النباتي؛
- تقلص التنوع البيولوجي وقلة الإحصائيات المتعلقة به.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة الايكولوجية في الجزائر

هنالك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور هذه الاختلالات البيئية وتفاقم تداعياتها على البيئة والاقتصاد في الجزائر، ومن أبرز الأسباب ما كانت طبيعية وما كانت من افتعال الإنسان وأخرى كانت كامتزاج بين العاملين. ولأن الجزائر تتميز بتمايز طبيعي كبير أثر هذا الأخير على توزيع الموارد الطبيعية ما صاحبه خلل في توزيع وتمركز السكان ونشاطاتهم المختلفة، ويمكن تقسيم الجزائر من خلال تضاريسها إلى ثلاث أقاليم رئيسية وهي الإقليم التلي، الهضاب العليا والصحراء، ويتمركز السكان في المناطق الساحلية التلية بصورة مقلقة حيث أن هذه المناطق لا تمثل سوى 4% من المساحة الإجمالية للجزائر إلا أنها توفر ما

يقارب 2,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تعتبر من أفضل الأراضي في الجزائر بالإضافة إلى حيازة المنطقة على حوالي 25% من إجمالي مياه ينابيع الإقليم. في حين أن المناطق الداخلية والصحراوية تعتبر أقل حظا إذ أن المنطقة الداخلية والهضاب والتي تشكل نسبة 9% من إجمالي مساحة الجزائر وبالرغم من المساحات الفلاحية التي تنطوي عليها المنطقة إلا أن نقص الموارد المائية يشكل عائقا أمام تعزيز الأنشطة الفلاحية، على الرغم من أن المنطقة توفر حوالي 5 ملايين هكتار من المساحة الصالحة للزراعة أي حوالي الثلثين من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة في الجزائر إذ أن جزء كبير من هذه المساحة يوجد في حالة راحة، أضف إلى هذا مشكل آخر غاية في الخطورة وهو تعرض أكثر من عشرون (20) مليون هكتار من الأراضي الواقعة في المنطقة السهبية إلى التصحر نتيجة الاختلالات الطبيعية والاجتماعية، أما المنطقة الصحراوية التي تمثل حوالي 87% من مساحة الجزائر فهي منطقة شبه مهجورة بسبب مناخها الجاف.

وبالموازاة مع هذه التركيبة الطبيعية المتباينة نلاحظ اختلالا كبيرا في توزيع الأنشطة الاقتصادية والهياكل القاعدية حيث أن المنطقة التلية وحدها تضم ثلثي الوحدات والأنشطة الصناعية الكبرى في الجزائر خاصة في المدن الساحلية الكبرى (الجزائر، وهران، عنابة وسكيكدة)، ومن تبعات هذا التمرکز تكثيف الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية (السدود، الطرق والسكك الحديدية، المطارات وشبكات الاتصال اللاسلكية) في تلك المنطقة وكذا تكثيف استغلال الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية.

وقد أقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2003 أن "ضخامة المشاكل الايكولوجية كانت وثيقة الصلة بمنهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة والاستثمارات الكبرى في تنمية الرأسمال الطبيعي والبشري من الواضح اليوم أن الأسباب الرئيسية للأزمة الايكولوجية القاسية التي تعيشها الجزائر هي أسباب ذات طابع مؤسسي في المقام الأول، وهي ذات صلة وثيقة بقصور السياسات والبرامج الماضية، ولاسيما في ميدان ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وهيئة الإقليم وفعالية النفقات العمومية وشفافيتها والأنظمة التشجيعية الحافزة والأسعار والأدوات الاقتصادية وتحسيس السكان والمستعملين وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات ومشاركة القطاع الخاص وقدرة المؤسسات البيئية والقدرة على التنسيق فيما بين القطاعات ونوعية التصرف والإدارة في المؤسسات العمومية¹.

ومن الأسباب الأخرى التي تضمنها التقرير الخاص بالإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية

المستدامة نجد:²

¹: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 1.

² Ministère De L'aménagement De Territoire Et De L'environnement, Plans National D'action Pour L'environnement Et Le Développement Durable (PNAE-DD), La Stratégie Nationale, P10

1. الأسباب المرتبطة بالمناخ والموقع:

- غالبية الإقليم يمثل إقليم جاف أو شبه جاف؛
- نسبة تساقط ضعيفة، تربة هشة و موارد مائية جد محدودة؛
- الموارد الطبيعية موزعة بطريقة غير متوازنة عبر كل الإقليم، بالإضافة إلى القلة النسبية.

2. خلل النظام المؤسسي.

- إطار تشريعي محدود، يوازيه ضعف في عمل مؤسسات الدولة؛
- تجزئة الميكانزمات التنظيمية وقلة تطبيقها؛
- نقص وسائل تطبيق السلطة العمومية؛
- نقص التأطير والتمويل على مستوى المؤسسات التي تهتم بالبيئة؛
- محدودية وسائل المراقبة والمتابعة للأنظمة البيئية؛
- نقص التنسيق بين القطاعات المختلفة؛
- الدور المحتشم الذي يلعبه المجتمع المدني في التوعية البيئية.

3. النقائص على مستوى السياسات والبرامج المعتمدة.

- عدم السيطرة على نمو السكان وخاصة على المد العمراني؛
- توفر نموذج صناعي لا يراعي الانشغالات والمتطلبات الايكولوجية؛
- تركيز التنمية في المناطق الساحلية واعتماد هئية إقليمية غير مستدامة؛
- عدم تناغم وتوافق السياسة الزراعية والسياسة الرعوية مع التنمية الريفية بالإضافة إلى النقص في التنظيم العقاري؛

- غياب آليات التسيير المدمج للموارد المائية؛
- غياب الدعم من اجل التأسيس لتنمية مستدامة؛
- غياب سياسية مدروسة للأسعار تسمح بالتسيير المستدام للموارد (مياه، الطاقة) وكذا عدم تطبيق الآليات الجبائية من أجل تخفيض التلوث؛
- نقص دور السكان والفاعلين في عملية اتخاذ القرارات؛
- ضعف دور القطاع الخاص وكذا البنوك.

وتمثل هذه الأسباب أهم الانشغالات التي يجب تصحيحها وتداركها مستقبلا، وخاصة ما تعلق

بتعزيز سبل المتابعة والمراقبة وكذا التحسيس والتوعية في صفوف الجماهير وقطاع الأعمال الخاص، وتبني طرق أكثر فعالية في التهيئة العمرانية والصناعية للإقليم وهو تحدي حقيقي بالنسبة إلى الجزائر.

ولقد أدت هذه المشاكل الايكولوجية إلى الكثير من الخسائر البيئية، الاقتصادية والاجتماعية التي تم تقديرها في إطار العمل التحضيري لإعداد المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة حيث تم تقييم الخسائر على الصحة ونوعية الحياة فجاءت النتائج كما يلي¹:

المياه: يسبب النقص الحاد في كمية المياه الصالحة للشرب، انعدام خدمات التطهير والصرف الصحي وكذا تلوث المياه العديد من الآثار السلبية على الصحة العامة للمواطنين، فقد قدرت خسائر الجزائر في هذا المجال بـ 0,65% من الناتج الوطني الإجمالي.

الهواء: معالجة أكبر الخسائر المتعلقة بالصحة ونوعية الهواء من جانبها الخارجي والداخلي بينت بأن الخسائر الناجمة عن تلوث الهواء تقدر بـ 0,82% من الناتج الوطني الإجمالي.

كما تم خسارة ما يقارب 50000 هكتار من الأراضي الزراعية المجاورة لمصانع الاسمنت والمناطق الصناعية ما تمثل نسبة 0,01% من الناتج الوطني الخام.

النفائيات: قدرت الخسائر الناجمة عن عملية تجميع ومعالجة النفائيات المتزلية بطرق غير مناسبة بما يقارب حوالي 0,11% من الناتج الوطني الإجمالي.

كما قدرت خسائر التدوير بـ 20% من القيمة الإجمالية (ما تعادل 0,13% من الناتج الوطني الإجمالي)، في حين إجمالي الخسائر الاقتصادية فقد قدرت بـ 0,29% من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي².

الساحل: خفضت الخسائر السياحية مساهمة القطاع في الناتج الوطني الإجمالي بحوالي 20% أي ما نسبته 0,15% من الناتج الوطني الإجمالي.

كما قدرت خسائر الغابات سنويا بـ 25000 هكتار وهو ما يعادل 0,05% من الناتج الداخلي الخام، كما قدرت خسائر التنوع البيولوجي بـ 0,12% من الداخلي الخام.

أما الخسائر الاقتصادية والتي كانت ناجمة بالأساس عن التسيير غير العقلاني للموارد الطبيعية وللطاقة فقد قدرت بـ 2% من الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثاني: منظومة التنمية المستدامة في الجزائر: المتطلبات التأسيسية

يرى الخبير الاقتصادي "عبد اللطيف بن أشنهو" بأن الجزائر قد قررت الاستجابة والاستثمار في التنمية المستدامة بوضع مجموعة من سياسات الإصلاح منذ السنوات العشر الأخيرة. والقيام بتحويلات اقتصادية عميقة صاحبها وضع إطار قانوني جديد بخصوص اقتصاد السوق، إجراءات الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي ومخططات إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بالنظر إلى متطلبات الإدماج في السوق العالمية، ويرى بأن إجراءات التحرير والخصخصة وترشيد النفقات العمومية يجب أن

¹ : Abdellatif Benachennou , Le Prix De Développement Durable En Algérie, Thotm édition, paris, 2005, P108-109.

² :Abdellatif Benachennou, Le Prix De Développement Durable En Algérie, op.cit.P110.

ينتج عنها آثار اقتصادية، اجتماعية وبيئية ايجابية، كما اعتبر بأن هذه الجهود هامة ولكن تبقى غير كافية على المستوى البيئي.¹

ويرى "عبد اللطيف بن أشنهو" دائما بأن استدامة هذه الآثار الايجابية يكون بوضع وتحديد إستراتيجية تمويل مستدامة في مجال الطاقة، الزراعة، المياه ومحاربة التلوث، وتنفيذها، ولقد لخص مجموعة من الإجراءات التي تم الشروع فيها في أربع نقاط وهي²:

- تبني الحكومة قرار تنفيذ المخطط الوطني للأنشطة من أجل البيئة والتنمية المستدامة والذي يطمح إلى المقاربة بين "الانتقال البيئي" و" الانتقال الاقتصادي" أي إدماج البعد البيئي في القرارات الاقتصادية، تعزيز الإطار المؤسسي، القانوني والتنظيمي وإدخال أدوات اقتصادية ومالية من أجل تنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية وتحقيق الأهداف.

- في مجال الطاقة تسعى الجزائر ومن خلال جملة من الإصلاحات إلى تحسين الفعالية الطاقوية، وتنشيط السوق الوطني ليصبح أكثر تنافسية، ومن بين هذه الإصلاحات بداية التخفيض التدريجي للإعانات الممنوحة لبعض المنتجات الطاقوية، تبني قانون خاص بالتحكم في الطاقة وتبني قانون خاص بالكهرباء ونقل الغاز عبر الأنابيب.

- فيما يخص قطاع المياه تم إنشاء كل من شركة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير سنة 2001 من أجل التكفل الدائم بالخدمات العامة للمياه والتطهير وخاصة إعادة تأهيل شبكات التوزيع، كما تم فيما بعد تم اتخاذ مجموعة من القرارات كالمصادقة على قانون المياه وإعادة النظر في تسعيرة المياه.
- أما فيما يخص قطاع الفلاحة فقد جاء سنة 2000 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمبادرة من أجل تدعيم الاستثمارات الفلاحية، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار هدفين أساسيين وهما تكثيف الإنتاج مع توسيع المساحة الصالحة للزراعة وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية.

وتوجد الكثير من الجهود المبذولة بالجزائر في إطار التأسيس لمنظومة متكاملة للتنمية المستدامة، وهذا على المستوى التشريعي، الاستراتيجي، المؤسساتي والعملي، سنحاول التطرق إلى أهمها.

¹ : Ibid. p9.

² : Abdellatif Benachennou, Le Prix De Développement Durable En Algérie. Op.cit. p10.

الفرع الأول: المطلب القانوني والمؤسسي: مساعي الجزائر نحو تحديد الإطار القانوني للتنمية

المستدامة ومؤسستها

تعكس التزامات الجزائر سواء على المستوى المحلي أو الدولي، رغبتها الجادة وسعيها الحثيث نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومن بين أهم أشكال الالتزام وضع قاعدة قانونية وتشريعية قوية، تضمن تحقيق النقاط التالية:

- التحديد الدقيق للالتزامات التي تفرضها مبادئ التنمية المستدامة على كل هيئة إدارية أو مؤسسة اقتصادية - عامة أو خاصة - حسب كل قطاع؛
 - التحديد الدقيق للعقوبة المترتبة عن مخالفة أو عدم قيام بهذه الالتزامات؛
 - ضمان الإعلام سواء للجمهور العام أو الخاص؛
 - إلزام كل الأطراف ذات المصلحة بإعداد مجموعة من مؤشرات قياس التنمية المستدامة، تنشر ضمن تقاريرها السنوية حول التنمية المستدامة؛
 - إلزام المؤسسات المعنية بضرورة جمع وتحليل المعلومات والقيام بالإحصاءات بما يضمن ديمومتها ومصداقيتها؛
 - ضمان التنسيق بين جميع الأطراف ذات المصلحة، على جميع المستويات.
- ويجب أن تعزز وتنعكس هذه الالتزامات على المستوى الوطني والدولي من خلال مجموعة من الإجراءات من أهمها التصديق على المعاهدات الدولية وسن القوانين الوطنية.

أولاً: الجهود على المستوى الدولي

قامت الجزائر بالمصادقة على العديد من الاتفاقات الدولية والإقليمية بهدف تعزيز دورها الدولي في مجال البحث عن السبل الأكثر فعالية من أجل تحقيق الاستدامة وبهدف تنظيم الجهود الدولية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة ومن أهمها حماية كوكب الأرض من تداعيات التدهور الذي يعرفه النظام البيولوجي ومواجهة مشاكل الاحتباس الحراري، ولقد استجابت الجزائر لهذه الجهود عن طريق مصادقة الحكومة الجزائرية على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة، حماية التنوع البيولوجي (الحيواني والنباتي) والموارد الطبيعية والمناطق ذات الخصوصية كالمناطق الرطبة والمناطق الجافة والصحراوية، ونذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

✓ المعاهدة الدولية للوقاية من تلوث مياه البحر من الحروقات والتي تم التوقيع عليها في لندن بتاريخ

12 مايو (ماي) 1954 والتي انضمت إليها الجزائر. بمرسوم رقم 344/63 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963.

- ✓ الاتفاقية الخاصة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات المعدة ببروكسل 18 ديسمبر 1971 والتي صادقت عليها الجزائر بواسطة الأمر رقم 74 - 55 بتاريخ 13 (ماي) مايو 1974.
- ✓ الاتفاقية المتعلقة بأنجاز المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي تم توقيع عليها في القاهرة بتاريخ 3 ديسمبر 1968 وصادقت عليها الجزائر بالمرسوم رقم 80/204 المؤرخ بتاريخ 30 أوت 1980.
- ✓ الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية التي تم التوقيع عليها بتاريخ 15 سبتمبر 1968 بالجزائر وصادقت الجزائر عليها الجزائر بواسطة المرسوم رقم 82/440 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1982.
- ✓ اتفاقية "ريو" حول تغير المناخ وصادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 99/93 الصادر بتاريخ 10 أبريل 1993.
- ✓ الاتفاقية الدولية والمعروفة باتفاقية "بازل" بخصوص التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وقد انضمت إليها الجزائر بتحفظ وصدر مرسوم رئاسي رقم 98/158 بتاريخ 16 ماي 1998.

ثانيا: الجهود على المستوى الوطني:

في إطار الجهود الوطنية قامت السلطات التشريعية الجزائرية ومنذ ثمانينات القرن الماضي بسن العديد من القوانين في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، ويفوق عدد القوانين والمراسيم الخاصة بحماية البيئة في الجزائر الأربعين نصا، ولأنه من الصعب التطرق إلى كل هذه النصوص خاصة من الناحية القانونية لأن الأمر يتطلب مناقشة من ذوي الاختصاص، سنعرض أهم النصوص التي جاءت من أجل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في ملاحق هذا البحث (انظر الملحق رقم 1 ص 165).

ويعتبر القانون رقم 03-10 الخاص بالتنمية المستدامة الصادر بتاريخ 2003 من أهم القوانين التي جاءت بصدد حماية البيئة، وتهدف المادة الثانية منه إلى "تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة وذلك إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين الشروط المعيشية، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم كما أنها تهدف إلى الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها بالإضافة إلى اصطلاح الأوساط المتضررة وكذلك ترقية الاستعمال الأيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء بالإضافة إلى تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة".¹

¹: قرينعي جميلة، بختي حليمة، القانون الدولي والبيئة، ط1، الاغواط: مطبعة رويغي، 2009، ص 212.

ولقد أرست المادة الثالثة من القانون السابق -رقم 10-03- مجموعة من الشروط اللازمة لحماية البيئة وهي¹:

1. مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي.
2. مبدأ حماية الموارد الطبيعية من التدهور.
3. مبدأ الاستبدال بين المشاريع، ففي حالة قيام مشروع مضر بالبيئة وجب استبداله بمشروع يراعي الجوانب البيئية وإن كان أكبر تكلفة من الأول، وهنا نلاحظ كيف أن المشرع الجزائري قد أعطى الأولوية للجانب البيئي على الجانب الاقتصادي، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن الأمر لا يكون بالضرورة صحيحا في جميع الحالات إذ أنه لا بد أن تخضع عمليات المفاضلة بين المشاريع إلى دراسة للفائدة والتكلفة ومن بعده يتم التفضيل بين المشاريع فقد نقبل بالمشروع الأكثر تلويثا إذا كان من الممكن تدارك الآثار السلبية التي يسببها للبيئة ومعالجتها وضمان ارتفاع مردوديته المالية، وهنا نكون أمام مبدأ هام وهو مبدأ التعويض. كما جاء في قانون 10-03 في الفصل الرابع، في المادتين 15 و16 ضرورة دراسة أثر المشروع على البيئة ضمن دراسات جدوى المشاريع.
4. مبدأ الإدماج، ويعني إدراج الجانب البيئي ودمج أولوياته عند إعداد البرامج والمخططات التنموية.
5. مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية: وهنا يلزم هذا المبدأ بضرورة استخدام أحسن التقنيات والتكنولوجيات التي تضمن حماية البيئة كإجراء أولي يحمي البيئة، وفي حالة وقوع ضرر يجب أن تعالج وتصحح.
6. مبدأ الحيطة كوسيلة ناجعة في حالة انعدام إمكانية توفر التقنيات الحديثة أو استحالة تصحيح الآثار الواقعة على البيئة.
7. مبدأ الملوث يدفع.
8. مبدأ الإعلام والمشاركة وهذا بهدف ترسيخ ثقافة بيئية لدى الأفراد وذلك عن طريق اطلاعهم على المعلومات من أجل تحسيسهم وتوعيتهم بضرورة حماية البيئة.

وقد اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والمؤسسية في الجزائر نذكر منها²:

¹: المرجع نفسه، ص 212-213.

²: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، مرجع سابق، ص 30.

- تكيف قوانين البيئة وهيئة الإقليم مع أهداف التنمية المستدامة ووضع قوانين جديدة وتطبيق القوانين الموجودة بالإضافة إلى توضيح حقوق الملكية أو استعمال الموارد الطبيعية؛
- تدعيم القدرات(المؤسسية): وزارة هيئة الإقليم والبيئة، الوزارات القطاعية، وكالات البيئة، المدن، البلديات، المؤسسات والأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- تخطيط وتسيير برامج العمل البيئية؛
- تدعيم شبكة مراقبة ومتابعة الأنظمة البيئية من خلال إنشاء مرصد وطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- تطوير الهندسة المؤسسية: تأسيس وكالة وطنية للنفايات، محافظة وطنية للساحل، مركز وطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة ومركز لتنمية الموارد البيولوجية؛
- وضع أدوات اقتصادية ومالية: مطابقة التعريفات الجبائية البيئية؛
- توفير صندوق البيئة وإزالة التلوث موارد مالية إضافية للقيام بمشاريع واستثمارات فعالة في مجال حماية البيئة.

ثالثا: مؤسسات التنمية المستدامة في الجزائر

- بغرض تحقيق الاستدامة كان لابد من إيجاد إطار مؤسسي متخصص يعمل على تدعيم الجهود وترسيخ المبادئ، لذا عكفت الجزائر على تأسيس مجموعة من الهيئات النشطة في مجال البيئة والتنمية المستدامة والتي تعتبر حديثة العهد إذ أن معظمها تأسس بعد سنة 2001، ومن أبرزها:
- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: ومن أهم مهامه وضع وتسيير شبكات لقياس التلوث ومتابعة الأوساط الطبيعية، كما يقوم بجمع المعطيات والمعلومات البيئية من الهيئات المختصة بدراسة الأوساط البيئية ونشرها وتوزيعها، ويعتبر المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الجهة الرسمية في الجزائر المخولة لوضع مؤشرات قياس التنمية المستدامة والقيام بمهام استشرافية.
- المحافظة الوطنية للتكوين على التربية البيئية:هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تهدف إلى ترسيخ مفهوم التربية البيئية وزيادة الثقافة البيئية عن طريق إدماجها ضمن المنظومة التربوية والتكوينية في الجزائر وذلك عن طريق التكوين، الاستشارة والإعلام لجميع الفاعلين الاقتصاديين ممن يمارسون نشاطات لها علاقة بالبيئة.

- الوكالة الوطنية للنفايات : مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتكفل بترقية الأنشطة

المتعلقة بالتسيير المتكامل للنفايات (أنشطة الفرز، الجمع ، المعالجة، التثمين، التخلص من النفايات والقيام بدراسات متخصصة وتقديم المساعدة التقنية للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات).

- المركز الوطني لتطوير الموارد البيولوجية : يهتم هذا المركز بتسيير الثروة الحيوانية والنباتية في

الجزائر عن طريق حمايتها وتثمينها، ومن أبرز مهامه جرد الأنواع النباتية والحيوانية المختلفة وكذا الأنظمة البيئية والمساهمة في تثمين الموارد البيولوجية في إطار التنمية المستدامة.

- المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة : من مهامه المتابعة المستمرة لكميات

التلوث، اقتراح طرق لترقية طرق الإنتاج خاصة فيما تعلق بالتكنولوجيات النظيفة إضافة، إلى المساهمة في إعادة تأهيل بيئة المؤسسات مع مرافقة المؤسسات الصناعية ومساعدتها للحصول على شهادة الأيزو 9000 و14000، كما يقدم المركز الاستشارة للسلطات العمومية حول السياسات الواجب إتباعها من أجل تطوير التكنولوجيات النظيفة باعتباره جزء من شبكة مراكز موزعة حول العالم تعمل على تبادل الخبرات.

- المجلس الوطني للتهيئة الوطنية والتنمية المستدامة للإقليم هيئة استشارية تعمل بالتنسيق مع

جميع الجهات الفاعلة والمعنية بتهيئة الإقليم على وضع أدوات لتهيئة الإقليم وتقييم الحالة الراهنة التي يعرفها.

- المحافظة الوطنية للساحل والتي تهتم بحماية وتثمين الساحل والمناطق الشاطئية والأنظمة البيئية

بها، ومن أبرز مهامها تعزيز ثقافة حماية الساحل والمناطق الشاطئية لدى جميع الفاعلين الاجتماعيين، وهذا بغية المحافظة على هذه الثروات الطبيعية وتحسين أدائها.

- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية والتي يندرج عملها ضمن إطار عالمي يهدف إلى مراقبة

تطور المناخ، كما تعتبر الجهة المعنية برصد آثار التغيرات المناخية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وبالتالي فهي تعمل على تقديم الاستشارة فيما يخص إدماج إشكالية التغيرات المناخية ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية. كما تحدد وتحلل موقف الجزائر في المؤتمرات الدولية للتغيرات المناخية، تنسيق الأشغال الرامية إلى إعداد الجرد الوطني لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، تحديد الأدوات العملية لآليات التنمية النظيفة بالإضافة إلى القيام بالدراسات العلمية المتعلقة بالتمذجة المناخية وتطبيقها على مستوى القطاعات الرئيسية.

تعكس هذه الهيئات بمختلف وتنوع اهتماماته الإرادة القوية للجزائر في وضع وتدعيم البنية التأسيسية للتنمية المستدامة وترقية التسيير البيئي وإدماجه ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، لكن نلاحظ أن الإشكال يكمن في تفعيل دور هذه المؤسسات في تحقيق المهام التي أوكلت إليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

الفرع الثاني: المطلب الاستراتيجي: الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

تعتبر الإستراتيجية الوطنية من الميكانيزمات المهمة المساعدة على تحويل الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة إلى سياسات وأنشطة ملموسة وواقعية، ويمكن تعريف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التنسيقية، للأفكار والأنشطة المساعدة على بلوغ الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية بطريقة متوازنة ومدججة¹.

كما ترى منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية بأن استراتيجيات التنمية المستدامة يجب أن تركز على نظام من مؤشرات القياس التي تسهل قياس التقدم المنجز وتساعد على تقييم الأهداف كمياً، كما أن إدماج هذه المؤشرات يسمح بتجنب الانفصال بين الاستراتيجيات والأنشطة ويضمن مسؤولية السلطات العمومية وكذا يعزز الشفافية².

ونتيجة استفحال وتطور المشاكل الايكولوجية وأثارها التي بدأت تظهر على صحة ونوعية الحياة بالنسبة إلى السكان وكذا على نقص مردودية واستدامة الرأسمال الطبيعي، عملت الجزائر على إعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة كاستجابة عملية لهذه المشاكل التي ما فتأت تتطور وتتفاقم.

وللتموقع ضمن منطقة التنمية المستدامة، كان من الضروري للجزائر انطلاقاً من معاينة التقرير الوطني حول البيئة (2000) أن تشرع في بناء إستراتيجية وطنية للبيئة تمتد لخمس سنوات، مفيدة للبيئة وللتنمية المستدامة تقدم على ثلاث محاور³:

- إنعاش النمو الاقتصادي انطلاقاً من قاعدة مهيكلية قصد تقليص الفقر وخلق مناصب الشغل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية الهشة والمحدودة (الماء، الأرض، الغابات والتنوع البيئي...) من أجل تنمية مدعمة على المدى الطويل؛
- تحسين الصحة العمومية للمواطن من خلال تسيير أفضل للنفايات وتطهير الملوثات الهوائية.

وقد جزء العمل في هذا الصدد إلى مستويين، تضمن أولهما تحديد أهم الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها، أما المستوى الثاني فقد ارتكز حول الخطوات العملية التي تضمن تحقيق الأهداف المسطرة

¹: Indicators Of Sustainable Development Guidelines And Methodologies, 2007, op.Cit. p 35.

²: OCDE, stratégies nationales de développement durable: bonne pratiques dans les pays d'OCDE, paris, édition OCDE, 2006, www.oecd.org

³: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، مرجع سابق، ص 21.

ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، وقد تحددت الإستراتيجية الوطنية ومخطط الأعمال للبيئة والتنمية المستدامة وفق مجموعة من المراحل الموضحة في المخطط التالي.

الشكل (3-1): مراحل إعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة



المصدر: Ministère De L'Aménagement Du Territoire Et L'Environnement, Le Plan National D'Actions Pour L'Environnement Et Le Développement Durable (PNAE-DD), Page 5.

يتطلب وضع وتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر أولا تحديد وتقييم التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالمشاكل البيئية، ثم تحديد الإستراتيجية الوطنية التي تشمل الأهداف الإستراتيجية وفي الأخير صياغة الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للأعمال ذات الأولوية. وتسعى الإستراتيجية الوطنية للبيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك بالعمل على إدماج البعد البيئي في الإستراتيجية الوطنية للتنمية وكذا وضع سياسات عامة فعالة ترمي إلى تشخيص وتحديد العلاقة بين الجانب الاقتصادي والبيئي خاصة فيما يتعلق بتخريج الآثار التي تخلفها الأنشطة الاقتصادية على البيئة خاصة المرتبطة بالقطاع الخاص، لذا فقد قامت الإستراتيجية الوطنية على مبدئين أساسيين وهما¹:

- إدماج قابلية البيئة في إستراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر؛
- وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص.

وتتضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة على أربع تحديات وهي²:

1. تشجيع النمو المستدام: أي تحقيق النمو الاقتصادي السريع، المتنوع والمركّز على القطاع الخاص، والمقاربة بين الجانب الاقتصادي والجانب البيئي في هذا المسعى.

¹ : تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، مرجع سابق، ص 29.

² : Ministère De L'aménagement De Territoire Et De L'environnement, Plans National D'action Pour L'environnement Et Le Développement Durable (PNAE-DD), La Stratégie Nationale, Page 11.

2. تخفيض الفقر: عن طريق البرامج السوسيو-اقتصادية التي تولي الاهتمام بالفئات الأكثر حرمان وذات الدخل المنخفض وهذا من أجل حمايتهم من التهميش الاجتماعي وكذا الفقر، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات هؤلاء السكان من الموارد الطبيعية عند معالجة المشاكل الايكولوجية، وبذلك يجب تحسين مقدرتهم في الحصول على الموارد الطبيعية الضرورية لاستمرارهم (المياه، الأراضي والمراعي...).

3. تحسين صحة السكان ومستويات عيشهم: ونحو تحقيق هذا التحدي على الجزائر النظر في أفضل الطرق من أجل تمكين السكان للحصول على المياه الصالحة للشرب وكذا ربطهم بشبكات الصرف الصحي، الطاقة النظيفة، التسيير الأفضل للنفايات، وكذا التسيير المدمج للتلوث.

4. البيئة الشاملة: التركيز على المشاكل الايكولوجية المحلية وكذا الإقليمية والعالمية للاستفادة من العمل المشترك في مجال معالجة المشاكل العالمية.

وقد تم تحديد هذه التحديات الأربعة والأهداف الإستراتيجية والأهداف الجزئية المرافقة لها، كنتيجة للدراسة العميقة للمشاكل الايكولوجية والخسائر الاقتصادية الناجمة عنها، والأولويات المرتبطة، وجاءت هذه الأهداف كما هي ملخصة في الجدول الموالي.

الجدول(3-7): الأهداف الإستراتيجية والأهداف العملية للجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2011

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف الفرعية
I. تحسين صحة المواطنين وتحسين مستويات حياتهم	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسين إمكانية الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. ● تخفيض الأخطار الناجمة عن التلوث الصناعي. ● تحسين جودة الهواء خاصة في المدن الكبرى والمناطق المحاذية للمناطق الصناعية. ● تحسين نوعية البترين المرصص. ● تخفيض إنتاج النفايات واستخدام تقنيات حديثة في تسيير النفايات. ● تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للتسيير البيئي.
II. تحسين إنتاجية الرأسمال الطبيعي وديمومته	<ul style="list-style-type: none"> ● توضيح الملكية العقارية للأراضي الفلاحية والسهبية. ● التخصيص الأمثل للموارد المائية واستخدام التكنولوجيا الأكثر نجاعة.

<ul style="list-style-type: none"> ● تحقيق الأمن الغذائي عن طريق رفع الإنتاج إلى مستويات مقبولة، إتباع سياسة ناجعة للري، التجارة وتحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات. ● رفع مساحة الغطاء الغابي والمناطق المحمية. ● حماية الأنظمة البيئية الهشة والاهتمام بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية. ● وضع وتحديد إطار قانوني لتنظيم مساهمة المواطنين في الأنشطة المحلية لحماية الموروث الطبيعي. ● تعزيز التنمية المحلية الريفية من أجل رفع معدلات التشغيل، وضمان استدامة الموارد الطبيعية. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● ترشيد استعمال الموارد المائية. ● ترشيد استخدام موارد الطاقة. ● ترشيد استخدام الموارد الأولية في الصناعة. ● رفع معدل تدوير النفايات المتزلية وإعادة تحصيل المواد الأولية. ● تحسين التسيير البيئي، التحكم في تكاليف الإنتاج، تحسين صورة القيمة السوقية للمؤسسات. ● إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الأكثر تلويثا وأقلها من حيث المر دودية المالية. 	<p>III. فعالية استعمال الموارد (خفض الخسائر الاقتصادية) وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● رفع الغطاء الغابي، وكثافة وتنوعه البيولوجي. ● زيادة عدد المحميات الطبيعية، المناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة الزراعية والغائية والرعية). ● حماية الواحات من النفايات المتزلية ومن خطورة الملوحة. ● تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة. 	<p>IV. حماية البيئة الشاملة</p>

المصدر: **Rapport National Sur L'état Et L'avenir De L'environnement ,Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, 2007,Page 28-29.**

من خلال التدقيق في الأهداف التي تضمنتها الإستراتيجية نجد أن هذه الأخيرة قد عالجت مجمل المشاكل من منظور بيئي فقط دون ما التطرق إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي لها، كما أن الأهداف الإستراتيجية عرضت غير مككمة ما يجعل تحقيقها والتحكم فيها أمرا صعبا خاصة فيما تعلق بالمتابعة والرقابة.

ولضمان التنفيذ الجيد للإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة تم تحديد مجموعة من النقاط الارتكازية وكذا الخطوات العملية التي تتوضح من خلال الشكل الموالي.

الشكل(3- 2): ركائز الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

التنفيذ	ركائز الاستراتيجية الوطنية للبيئة
<ul style="list-style-type: none"> • تسمح الاطر الاقتصادية والسياسية بـ : • استخدام الموارد الطبيعية • حماية السكان من التلوث • التزويد بالخدمات البيئية الصحية • التنسيق مع متطلبات حماية البيئة والتنمية المستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> • مصداقية التشريع • متابعة وتطبيق التشريع • المقدرة المؤسساتية • الوسائل الاقتصادية والمالية

المصدر:

Le Plan National D'Actions Pour L'Environnement Et Le Développement Durable, op.cit.Page 12

وقد فصل التقرير الصادر عن وزارة البيئة وهيئة الإقليم كل هدف من الأهداف والتحديات الإستراتيجية الأربعة عن طريق تحديد الإجراءات المؤسساتية وكذا الاستثمارات ذات الأولوية حسب كل هدف.

الجدول(3-8):أهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

تحسين صحة المواطنين وتحسين مستويات حياتهم	
الإجراءات المؤسسية وإجراءات المتابعة	الاستثمارات ذات الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بوضع قوانين متعلقة بـ: 	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة هئية شبكات المياه. • تسير نفايات الحضرية الصلبة (إزالة المفاغ

<p>العشوائية، إقامة المزارع المراقبة) بالإضافة إلى تسيير النفايات الخطرة والخاصة.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تقليص النفايات الصناعية (القضاء على الملوثات ودفع المؤسسات إلى تبني نظام الإدارة البيئية بمساعدة صندوق البيئة وإزالة التلوث). ● تقليص النفايات في قطاع النقل (تحسين وتطوير استعمال الوقود النظيفة). ● تهيئة الحظائر الخضراء. ● إعادة تهيئة التراث الوطني المصنف. 	<p>بحماية البيئة.</p> <p>التهيئة العمرانية؛</p> <p>التحكم في استخدام الطاقة؛</p> <p>بتسيير ومتابعة والحد من النفايات؛</p> <p>قانون المياه.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز القدرات المؤسسية (الهيئات الوزارية، الجماعات المحلية الوكالات والمؤسسات)، إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات والمركز الوطني للإنتاج النظيف). ● تعزيز قدرات القياس، المراقبة والمتابعة للمواد الملوثة (المركز الوطني للبيئة والتنمية المستدامة). ● الاستثمار في الموارد البشرية وإنشاء المحافظة الوطنية لمهن البيئة. ● إدخال وبصورة تدريجية التسيير (المياه، التطهير والنفايات). ● تطبيق نظام التسعير الخاص بالمياه والشبكة الصرف الصحي. ● إدخال مبدأ الملوث يدفع (النفايات ومختلف الملوثات).
<p>تحسين إنتاجية الرأسمال الطبيعي وديمومته</p>	
<p>الاستثمارات ذات الأولوية</p>	<p>الإجراءات المؤسسية وإجراءات المتابعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إعادة إحياء وحماية الثروة الغابية. ● حماية الأراضي (المعالجة ضد مسببات الانجراف، التهيئة المدججة للأحواض الخضراء). ● محاربة التصحر (التهيئة المدججة للمناطق السهبية الأكثر تضرراً). ● حماية التنوع البيولوجي وتهيئة مناطق التنمية المستدامة. ● حماية الأنظمة البيئية الصحراوية (الواحات). ● حماية الساحل (الأنشطة الوقائية والعلاجية) وإزالة تلوث الشواطئ. ● ترشيد استخدام الموارد الصيدية. ● التسيير الرشيد للموارد المائية الموجهة إلى السقي. ● تطوير برامج التشغيل الريفي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● توضيح الملكية العقارية (الحق في الملكية والاستخدام). ● مراجعة قانون الرعي. ● تحديد السياسات الريفية وسياسات محاربة الفقر. ● وضع نظام لتسعير مياه السقي. ● تطوير الدراسات والبحوث في مجال التنوع البيولوجي. ● إنشاء مركز لتطوير الموارد البيولوجية. ● وضع قانون متعلق بالساحل. ● تحسين الميكانيزمات تحسين الرأسمال الطبيعي.

فعالية استعمال الموارد (خفض الخسائر الاقتصادية) وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد	
الإجراءات المؤسسية وإجراءات المتابعة	الاستثمارات ذات الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> ● وضع قوانين المياه (التسعير، مساهمة القطاع الخاص وتسيير الأحواض المائية). ● المصادقة على النصوص القانونية المتعلقة بالتحكم في الطاقة. ● وضع إجراءات التدقيق والمراقبة الذاتية والمتابعة الذاتية من أجل مراقبة التلوث الصناعي. ● تحسين الأنظمة الإدارية البيئية والتكنولوجيا النظيفة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إعادة تهيئة شبكات المياه الصالحة للشرب، مياه السقي والتطهير. ● تدوير وتحصيل النفايات المتزلية والصناعية.
المساهمة في حماية البيئة الشاملة	
الإجراءات المؤسسية وإجراءات المتابعة	الاستثمارات ذات الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد الإستراتيجية الوطنية ومخطط الاستعمال الدائم. ● حماية ومحافظ على التنوع البيولوجي. ● تحديد الإستراتيجية الوطنية في ما يخص التغير المناخي. ● وضع وتحديد المخطط الوطني للأنشطة ومحاربة التصحر. 	<ul style="list-style-type: none"> ● حماية موارد التنوع البيولوجي، تهيئة مناطق التنمية المستدامة. ● تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة. ● إزالة المواد الملوثة لطبقة الأوزون.

المصدر: le Plan National D'Actions Pour L'Environnement Et Le Développement Durable , op.cit, page 14-16

الفرع الثالث: المطلب العملي (التنظيمي): المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة.

لقد أصبح تحديد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أمرا ومطلبا ضروريا لأنه يضمن للدول التركيز على مجموعة من الأولويات التي تمثل نقاط مرجعية في نجاح عملية الاستدامة، ويجب أن تكمل الإستراتيجية الوطنية بمطلبين أساسيين وهما:

- تحديد مخططات الأنشطة على مستوى كل وحدة إدارية أو منظمة سواء حكومية أو غير حكومية من شأنها المساهمة والتأثير في مسار التنمية المستدامة؛
- تحديد مجموعة أولية من المؤشرات يجري العمل وفقها والالتزام بها على جميع المستويات.

ويهدف مخطط الأنشطة ذات الأولوية (أنظر الملحق 2 ص 169) إلى المساهمة في الأمدن القصير والمتوسط إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأربعة وذلك عن طريق تخصيص الموارد اللازمة لذلك خاصة المالية منها وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول (3-9): تمويل الأهداف الإستراتيجية للبيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة ذات الطبيعة المؤسسية	القيمة الإجمالية 10 ⁶ دولار أمريكي	
32,05	592,55	الصحة ونوعية الحياة
20,3	216,3	المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته
	51,2	التنافسية والفعالية الاقتصادية
0,3	110,3	البيئة الشاملة
52,85	970,35	المجموع

المصدر: Le Plan National D'Actions Pour L'Environnement Et Le Développement

Durable, op.cit, page 17.

في خضم تفصيل الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وكذا مخطط الأنشطة ذات الأولوية لم يتم التطرق إلى ضرورة إيجاد جهاز أو نظام قياس هذه الأهداف ولم يتم تحديد المؤشرات اللازمة لذلك، ومن بين الأسباب التي تلزم تحديد مؤشرات قياس التنمية المستدامة ضمن الإستراتيجية الوطنية:

1. تحديد أهم النقاط التي تركز عليها السياسة العامة والتي تحاول تحقيق نتائج ايجابية ضمن أولويات الإستراتيجية الوطنية؛
2. الوقوف على أهم المشاكل ذات التأثير الكبير التي يمكن إدراجها ضمن معوقات التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة بصورة عامة؛
3. التركيز على النقاط ذات الأولوية وهذا لعدم تشتت الجهود وضياعها؛
4. إمكانية تحصيل المعطيات بصورة دورية ودقيقة.

كما نلاحظ أن تركيز كل من الإستراتيجية الوطنية والمخطط الوطني للأنشطة ذات الأولوية على الجانب المؤسسي باعتباره الجهة المنظمة والمسيرة لكافة النشاطات وحده غير كاف، حيث نجد بأنه تم إهمال عنصر غاية في الأهمية وهو تحديد مسؤولية كل طرف في العملية، بحيث تم الاكتفاء بشرح المشاريع وتقييم قيمة إنجازها دون تحديد مدى مساهمتها في بلوغ الأهداف الإستراتيجية.

صحيح أن هذه التجربة تعتبر التجربة الأولى في الجزائر ولكن بالرغم من هذا فإننا لا نلمس ذلك التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بل نجد بأن النظر إلى التنمية المستدامة وإلى وضع إستراتيجية لها قد انصب بصورة كبيرة على الجانب البيئي وتم إهمال الجانب الاقتصادي وفي كثير من الأحيان التعدي على أحقيته وأولوية القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يجب إعادة النظر إليه.

كما يجب علينا أن ندرك أن اختيار منهج الاستدامة يوجب عليها الدرجة الأولى الوعي الكامل. بمتطلبات هذا النهج وكذا أصوله ومبادئه وأن لا نكون متتبعين لما يحدث في الدول الأخرى، إنما يجب أن نحاول الأخذ بتجارب الدول ومحاولة الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها مع المحافظة على أولوياتنا الداخلية، الأمر الذي يتطلب تحديد مجموعة خاصة من المؤشرات التي تعكس هذه الأولويات والأهداف، وسنحاول فيما يأتي التعرف على أهم محاولات إعداد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: تجارب إعداد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

لتزال تجربة إعداد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر فتية وجديدة، وهذا ما ينعكس في العمل المحتشم في هذا الصدد، فالبعض من التجارب التي وجدت، تعرف العديد من النقائص والكثير من التناقضات والتباينات إما على المستوى المنهجي أو المستوى التطبيقي، وسنحاول التعرف على تجربتين وهما تجربة الديوان الوطني للإحصاءات وتجربة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: تجربة الديوان الوطني للإحصاءات

في إطار التعاون التقني بين الديوان الوطني للإحصاءات ومركز الأنشطة الجهوية للمخطط الأزرق من أجل المتوسط Centre D'activités Régionales Du Plan Bleu Pour La Méditerranée (France) وضمن ما هو مسطر في معاهدة برشلونة وبرنامج "مادستات" "MADSTAT"، فقد أخذ الديوان الوطني للإحصاءات على عاتقه مهمة جمع وتبويب المعطيات وكذا معالجتها بهدف حساب مؤشرات التنمية المستدامة في شقها البيئي، بهدف إعطاء صورة عن واقع البيئة في الجزائر والرهانات التي تواجه مسار التنمية المستدامة بها، ويقدر عدد المؤشرات البيئية المقدمة بـ 61 مؤشرا بيئيا وفق نموذج الحالة، الاستجابة والضغط(الذي تم دراسته في الفصل الثاني ضمن مداخل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة)، والجدول التالي يوضح لنا المؤشرات البيئية التي تم إعدادها من طرف الديوان الوطني للإحصاءات.

الجدول(3-10): قائمة مؤشرات التنمية المستدامة والبيئة للديوان الوطني للإحصائيات

المواضيع	رقم	طبيعية المؤشر	الفئة
الصحة والسلامة	13	الحصول على المياه	الاستجابة
السكن	19	الخسائر في الأراضي الزراعية نتيجة المد العمراني	الضغط
الغابات	24	دليل استغلال الموارد الغابية	الضغط
	25	المساحة الغابية	الحالة

استجابة	معدل حماية الغابات	26	
ضغط	طول الساحل الاصطناعي/ الطول الإجمالي للساحل	27	
الحالة	الانحراف في المناطق الساحلية	32	الساحل
الاستجابة	مساحة المناطق الساحلية المحمية	33	
الحالة	جودة ونوعية المياه	35	
الحالة	كثافة النفايات المرمية في البحار	36	البحار
الحالة	نوعية المياه الساحلية	37	
الحالة	نوعية الأوساط البيولوجية	38	
الاستجابة	حماية الأوساط البحرية	39	
الاستجابة	وجود برامج المراقبة لمسببات التلوث	40	
الاستجابة	معدل معالجة المياه المستعملة قبل تصريفها في البحر بالنسبة إلى التجمعات السكانية التي تزيد عن 100000 ساكن	41	
الضغط	نسبة الأراضي الزراعية المسقية	52	الزراعة
الاستجابة	فعالية استخدام مياه السقي	57	
الضغط	النفايات الصناعية في الماء	63	المناجم والصناعة
الضغط	دليل استغلال الموارد المتجددة	84	المياه
الضغط	دليل حماية المياه غير الدائمة	85	
الحالة	نسبة المياه الموزعة والتي لا تتماشى ومعايير الجودة	86	
الحالة	دليل الجودة العامة بالنسبة للماء	87	
الاستجابة	نسبة المياه المستعملة المجمعة والمعالجة من طرف نظم التطهير العامة	88	
الاستجابة	الأدوات الاقتصادية من اجل تغطية تكاليف المياه في مختلف القطاعات	89	
الاستجابة	فعالية استخدام المياه الصالحة للشرب	90	
الاستجابة	نسبة المياه المستعملة من طرف الصناعة والمعالجة في الوحدة الصناعية	91	
الضغط	نسبة استغلال الأراضي	92	التربة

الحالة	تطور استخدام الأراضي	93		
الحالة	التطور النسي للأراضي المشجرة	94		
الضغط	مساحة المناطق الرطبة	95	التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية	
الضغط	عدد السلاحف البحرية التي يتم صيدها سنويا	96		
الضغط	عدد بواخر الصيد التي تستخدم شبك الصيد الخاصة	97		
الحالة	عدد الأجناس المهددة بالانقراض	98		
الاستجابة	إجمالي النفقات المخصصة لتسيير المحميات	99		
الضغط	إنتاج النفايات المتزلية الصلبة	100	النفايات	
الضغط	إنتاج النفايات الخطرة	101		
الضغط	تصدير واسترداد النفايات الخطرة	102		
الحالة	تركيبة النفايات المتزلية	103		
الاستجابة	تقليل إنتاج النفايات المتزلية	105		
الاستجابة	معدل تغطية تكاليف النفايات المتزلية	106		
الاستجابة	وجهة النفايات الصلبة المتزلية	107		
الاستجابة	معدل تجميع النفايات المتزلية	108		
الضغط	إنتاج النفايات الصناعية الصلبة	109		
الضغط	انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري	110		نوعية الهواء
الضغط	انبعاث أكسيد الكبريت	111		
الضغط	انبعاث أكسيد الأوزون	112		
الضغط	استهلاك المواد المضرة بطبقة الأوزون	113		
الحالة	تكرار تجاوزات المعايير (طبقة الأوزون)	114		
الاستجابة	النفقات المخصصة لمحاربة ملوثات الجو	115		
الاستجابة	حصة الوقود النظيف بالنسبة إلى المركبات	116		
الاستجابة	حصة التجمعات السكانية (أكثر من 100000 ساكن) المجهزة بشبكة قياس التلوث	117		
الضغط	عدد المواقع مرتفعة المخاطر	118	المخاطر الطبيعية	
الحالة	النتائج الاقتصادية للكوارث الطبيعية	119		
الحالة	المساحة المحروقة سنويا	120		
الاستجابة	وجود برامج (مخططات) الإنقاذ والتدخل	121		

الاستجابة	عدد مناصب العمل المرتبطة بالبيئة الموفرة سنويا	122	الفاعلين
الاستجابة	عدد الجمعيات المهتمة بالبيئة و/أو التنمية المستدامة	123	
الاستجابة	عدد المؤسسات التي تبنت الإدارة البيئية	124	
الاستجابة	نسبة النفقات العمومية الموجهة لحماية البيئة من إجمالي الناتج الوطني	125	السياسات والاسراتيجيات
الاستجابة	وجود الخطط الوطنية للبيئة و/أو استراتيجيات التنمية المستدامة	126	
الاستجابة	عدد أجندة الأعمال 21 المطبقة من طرف السلطات المحلية وما يعرف بالأجندة 21 المحلية	127	

المصدر (بتصرف): Office National Des Statistiques , Compendium National Sur Les Statistiques De L'environnement, op.cit ,page 80-81.

وقد ضمن الجمع الوطني حول الإحصائيات البيئية للديوان الوطني للبيئة شرحا وتعريفا مختصرا لبعض المؤشرات وهي¹:

المؤشر رقم 13: الحصول على المياه الصالحة للشرب: يقيس نسبة السكان الذين يتحصلون على حصة معقولة من المياه يوميا وبصورة مستمرة.

المؤشر رقم 25: مساحة الغابات: يتتبع هذا المؤشر مساحة الغابات الطبيعية أو المغروسة وتطورها عبر الزمن.

المؤشر رقم 26: معدل حماية الغابات: يعبر عن مساحة الغابات المحمية معبر عنها بالنسبة المئوية من إجمالي المساحة الغابية.

المؤشر رقم 41: معدل معالجة المياه المستعملة والموجهة إلى البحار بالنسبة إلى التجمعات السكانية التي يتجاوز عدد سكانها 100000 ساكن: ويهتم هذا المؤشر بقياس معدل المعالجة لهذه المياه قبل أن تصب في مياه البحر وهذا لتفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم في حالة عدم معالجة هذه المياه أو معالجتها بصورة غير كافية.

المؤشر رقم 52: حصة الأراضي الزراعية المسقية: وهي مساحة الأراضي المسقية معبر عنها بالنسبة المئوية إلى المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية.

¹ : Office National Des Statistiques , Compendium National Sur Les Statistiques De L'environnement, Alger 2006, p 82-104.

المؤشر رقم 88: نسبة المياه المستعملة المجمعة والمعالجة من طرف جهاز التطهير العمومي: وتقيس كميات المياه المستعملة والتي يتم تجميعها في شبكات عامة ومعالجتها بصورة تسمح بإعادة طرحها نحو المناطق المخصصة لذلك دون أن تحدث أي أثار على صحة الإنسان أو سلامة الأنظمة البيئية الأخرى.

المؤشر رقم 89: وجود وسائل اقتصادية لتغطية تكاليف المياه في مختلف القطاعات: يهتم هذا المؤشر بالوسائل الاقتصادية (الرسوم، الضرائب وطرق أخرى) المستعملة من أجل تغطية تكاليف المياه (الاقطاع، المعالجة القبلية للمياه، التوزيع والتطهير) بالنسبة لكل مستعملي المياه حسب مختلف القطاعات.

المؤشر رقم 90: فعالية استخدام المياه الصالحة للشرب: وهي حصة المياه الصالحة للشرب المنتجة والموزعة والتي يتم دفع مقابل لها من طرف المستخدمين لها، ويقاس المؤشر فعالية شبكات التوزيع (معدل التسربات) وكذا الفعالية الاقتصادية والتسييرية لشبكات المياه.

المؤشر رقم 92: معدل استغلال الأراضي: ويمثل نسبة مساحة الأراضي الفلاحية (المستغلة) إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.

المؤشر رقم 94: التطور النسبي للأراضي الزراعية: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأراضي الزراعية في سنة معينة X_n إلى مساحة الأراضي الزراعية بالنسبة إلى سنة الأساس X_0

المؤشر رقم 95: مساحة المناطق الرطبة: ويقاس هذا المؤشر المساحة الإجمالية للمناطق الرطبة في البلاد بما فيها مساحة الحضائر الوطنية والتي تصنف ضمن المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية والتي تصنف ضمن معاهدة "الرامسار".

المؤشر رقم 100: إنتاج النفايات الخطيرة على مستوى البلديات، ويتم قياس النفايات المجمعة والمنتجة من طرف المنازل، البلديات، الأنشطة التجارية والحرفية، المكاتب والمؤسسات كالمدارس والمكاتب الإدارية والمؤسسات الصغيرة والتي يتم معالجتها ضمن نفس الفضاءات التجميعية لها.

المؤشر رقم 101: إنتاج النفايات الخطرة: ويمثل هذا المؤشر الحجم النهائي للنفايات الخطرة المنتجة خلال سنة معينة في إطار الأنشطة المنتجة للنفايات الصناعية أو أنشطة أخرى (التي تتطابق مع نوعية النفايات التي كانت محل المعاهدة الدولية "بال").

المؤشر رقم 103: إنتاج النفايات الصناعية الصلبة: ويعكس كميات النفايات الصلبة الناتجة عن الأنشطة الصناعية (عند مكان الإنتاج والنشاط).

المؤشر رقم 105: تركيبة النفايات المحلية: ويمثل التركيبة المتوسطة للنفايات المحلية معبر عنها بالنسبة المثوية لأوزان مختلف المواد المكونة لها.

المؤشر رقم 106: تقليص حجم النفايات المنتجة: يصف هذا المؤشر مختلف السياسات الخاصة أو الإجراءات على المستوى الوطني والتي تهدف إلى تقليص إنتاج النفايات.

المؤشر رقم 109: معدل جمع النفايات المتزلية: ويعبر عن نسبة النفايات (مقدرة بالحجم) المتزلية المجمعة والتي تدخل وحدات المعالجة/ التخزين التابعة للجماعات المحلية إلى إجمالي حجم النفايات المنتجة.

المؤشر رقم 110: انبعاثات الغازات الدفيئة: يقيس هذا المؤشر الانبعاثات الوطنية السنوية للغازات الدفيئة والتي تتعلق بالغازات الرئيسية وهي ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان .

المؤشر رقم 111: انبعاث غاز أكسيد الكبريت: ويقيس هذا المؤشر الكميات المنبعثة من غاز أكسيد الكبريت الناجم عن الأنشطة المختلفة للإنسان، ويعبر عنها بطن مكافئ لثاني أكسيد الكبريت المنبعثة.

المؤشر رقم 112: انبعاثات غاز أكسيد الازوت.

المؤشر رقم 114: معدلات تجاوز معايير الازوت: يعبر هذا المؤشر عن النسب اليومية المرتفعة مقارنة مع العتبة المحددة لتلوث طبقة الاوزون خلال سنة واحدة.

المؤشر رقم 116: نسبة الوقود النظيف (المستخدم بالنسبة إلى السيارات): ويقيس نسبة لوقود النظيف المستهلك من طرف الحظيرة الوطنية للسيارات إلى إجمالي الأنواع المستخدمة في البلاد.

المؤشر رقم 117: نسبة التجمعات السكانية (لأكثر من 100000 شخص) التي تتوفر بها محطات وشبكات قياس التلوث الجوي.

المؤشر رقم 118: عدد المواقع التي يصنفها القانون الوطني ضمن المناطق ذات الأخطار الطبيعية والبيئية المرتفعة.

المؤشر رقم 121: برامج التدخل والإنقاذ: يوضح هذا المؤشر وجود التزام قانوني أو لا بضرورة تبني ووضع برامج خاصة للتدخل بالنسبة للمواقع ذات الخطر المرتفع، وتحديد الوسائل الجيدة للإنقاذ في حالة حدوث كارثة.

المؤشر رقم 123: عدد الجمعيات المهتمة بالبيئة و/أو التنمية المستدامة، ويعكس هذا المؤشر الوعي بضرورة الاهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة من طرف المجتمع المدني باختلاف تمثيلاته.

لقد حاول الديوان الوطني للإحصاءات من خلال هذه التجربة حساب ونشر مجموعة من المؤشرات البيئية، لكن الملاحظ هو النقص الكبير في المعلومات وإن توفرت فهي لا تغطي فترة طويلة وممتدة إنما تأتي متقطعة، ما يضعف أهمية الكثير من المؤشرات البيئية المعتمدة ذلك لأن من الشروط الأساسية التي تحدد فعالية المؤشر وأسباب اختياره أن يكون قابلا للحساب والمتابعة عبر الزمان والمكان، إلا أن هذه التجربة التي تعد مبدئية يجب أن تتمنى ويواصل العمل عليها من أجل تحديد أدق للمؤشرات المختارة خاصة وأن عددها كبير وفي كثير من الأحيان نجد تداخل بين المؤشرات وتفصيل كبير في بعضها الأخر حيث يمكن تضمينها في مؤشر واحد.

ومن بين التحديات التي تواجه الجزائر اليوم هو إعداد قاعدة من المعلومات الرسمية تكون ذات مرجعية ومصداقية من أجل الحصول على نتائج تعكس الواقع، وهذا بالتنسيق بين كافة الجهود وإقامة شبكات اتصال بين مختلف الإدارات والأقسام والمؤسسات التي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج المعلومات بصورة دورية.

المطلب الثاني: تجربة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

يعدُّ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الجهة الرسمية المكلفة بإعداد مؤشرات التنمية المستدامة ونشر المعلومة البيئية، وفي إطار العمل الذي قام به المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة تم إعداد تقرير في أوت 2010 حُدِدَت فيه مجموعة من المؤشرات اعتمادا على أهداف التنمية المستدامة، التي تم تبويبها ضمن ثلاث محاور أساسية ارتكز عليها في تحديد مجموعة من المؤشرات المفتوحة للتنمية المستدامة، والجدول الموالي يلخص لنا هذه النقاط.

الجدول (3-11): أهداف التنمية المستدامة حسب المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

المؤشرات المفتوحة للتنمية المستدامة	التنمية المستدامة
<ul style="list-style-type: none"> ● التغيرات المناخية. ● الغازات الدفينة. 	حماية البيئة الكلية.
<ul style="list-style-type: none"> ● تقييم التراث المحلي. ● الحصول على الحاجات الضرورية (الماء والمواد الغذائية). ● التعاون في مجال التنمية. 	التنمية الاجتماعية المستدامة.
<ul style="list-style-type: none"> ● التربية والتكوين. ● التهيئة المستدامة للإقليم. ● سياسة الصحة المستدامة. 	النمو الاقتصادي المستدام.

المصدر:

KADI Nadia, Rapport Sur Les Indicateurs De L'environnement Et Du Développement Durable, Observatoire National De L'environnement Et Du Développement Durable, Aout 2010, Page 3.

ولقد وردت هذه الأهداف وفقا لهذا الترتيب، ويمكن أن نلاحظ وجود خطأ في إدراج هذه الأهداف وتصنيفها، لأن التربية والتكوين المستدام، التهيئة المستدامة للإقليم وكذا سياسة الصحة المستدامة لا تدرج عادة ضمن أهداف النمو الاقتصادي المستدام إنما تعبر عن التنمية الاجتماعية المستدامة وفي مقابل ذلك يعبر كل من تقييم التراث المحلي، الحصول على الحاجات الضرورية والتعاون في مجال

التنمية فروع محور النمو الاقتصادي المستدام، لكن السؤال المهم يتعلق بالكيفية التي تم من خلالها تحديد هذه الأهداف الإستراتيجية الثلاثة.

وجدير بالذكر بأن هذه المؤشرات والأهداف يبلغ عددها عشر في الأساس وليس ثمانية وفقا لما

جاء في تقرير صادر عن مرصد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات Observatoire Sur La

Responsabilité Sociétale Des Entreprises (Orse) بفرنسا، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول (3-12): الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة حسب مرصد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (ORSE)

الأهداف الفرعية	الهدف
<p><u>التغير المناخي</u>: التحدي الأساسي هو انبعاث الغازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة الإنسان.</p> <p><u>المشاكل الكبرى الأخرى</u>: تضرر طبقة الأوزون، التصحر، تقلص حجم المياه الجوفية في كل القارات، انجراف التربة، الأمطار الحمضية، تدمير الأنظمة البيئية البحرية، تدهور السواحل، الحرائق، وانخفاض التنوع البيولوجي والجيني.</p>	<p>حماية البيئة الشاملة</p>
<p><u>إمكانية الحصول على المواد الأساسية</u>: وهي قدرة كل فرد التزود بالمواد الضرورية، بالدرجة الأولى الماء، حيث يجب على الدول المتقدمة أن تنقل المعارف المكتسبة التكنولوجية والتنظيمية. بالإضافة إلى الحبوب التي تمثل أساس التغذية بالنسبة إلى الدول الفقيرة، بحيث يجب أن نأخذ بالحسبان الزراعة المكثفة التي تؤدي إلى إفقار الأراضي الزراعية وبالتالي يجب أن تأخذ كل الشعب الزراعية هذا التحدي بالحسبان.</p> <p><u>السيطرة والتحكم في الموارد بالمحافظة على البيئة المحلية</u>: يجب بناء تنمية اقتصادية على أساس التحكم والمشاركة في المواد الأولية والطاقة بحيث لا يمكن التوصل إلى نمو مستدام إلا إذا تم التوصل إلى تقليص معتبر في الكميات المستهلكة في الإنتاج وكذا تحسين إمكانية تحديد مصادر هذه الموارد</p> <p><u>تقييم التراث المحلي</u>: نتيجة ندرة الموارد يجب على كل جهة ومنطقة إن تحسن التنمية المستدامة المحلية وهذا بتقييم احتياطاتها التنافسية من مواردها.</p> <p><u>التعاون في تحقيق التنمية</u>: إن تحقيق التنمية المستدامة مسألة الجميع وعلى الدول المتقدمة إن تساعد الدول النامية أو الدول في المراحل الانتقالية، وهذا بان تعمل الدول المتقدمة على معرفة احتياجات تلك الدول و نقل المعارف والتكنولوجيات إليها.</p>	<p>الاقتصاد: النمو المستدام</p>
<p><u>سياسة صحية مستدامة</u>: وهذا وفقا لما يتطلع اليه المواطن وذلك بالعمل وفق ثلاث تحديات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تكثيف الجهود على المستوى الوطني من اجل الوقاية والمعالجة ضد الأوبئة والأمراض المزمنة. ● التحكم في نتائج الزحف العمراني السريع. ● وضع جهاز للصحة التضامنية. <p><u>التهيئة المستدامة للإقليم</u>: وهذا بالتوجه نحو إعادة دراسة وتحليل عمق المشاكل المتعلقة</p>	<p>التنمية المجتمعية المستدامة</p>

بسوء التهيئة والعمل على إعادة التوازن. التعليم والتكوين إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام وللاتصال. أنماط العيش المستدامة : البحث عن أنماط استهلاكية وإنتاجية جديدة خاصة في الدول المتقدمة والصناعية.	
---	--

المصدر: **Analyse Comparative D'indicateurs De Développement Durable, Étude**

Réalisée Par L'observatoire Sur La Responsabilité Sociétale Des Entreprises, octobre 2003, www.industrie.gouv.fr/pdf

ولقد ذكر تقرير المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بأن "الجزائر تساهم بجدية في الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة على المستوى الدولي، وهذا عن طريق صياغة رهانات التنمية المستدامة في إطار إستراتيجية وطنية، أين تتم المتابعة والتقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات"¹، غير أن التجربة التي قام بها المرصد لا تعكس ذات الاهتمام ذلك أن الأهداف الإستراتيجية التي انطلق منها لا تعني الجزائر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذ كان من المنهجي أن تنطلق هذه المؤشرات من الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي تم تقديمها سابقا. ومجموعة المؤشرات التي تم تقديمها في إطار تجربة المرصد الوطني (أنظر الملحق رقم 3 ص 179) حددت ضمت المحاور الثلاث الأساسية السابقة، والجدول التالي يوضح لنا هذه مؤشرات.

الجدول (3-13): مؤشرات التنمية المستدامة حسب المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

المحور	المؤشرات المتاحة	الفترة	مؤشرات للمدى المتوسط والبعيد	الفترة
حماية	تطور استخدام الطاقة استخدام الداخلي الخام للطاقة/ عدد السكان لنفس السنة	القوى المحركة	انبعاث الغازات الدفينة التغيرات في انبعاث الإجمالية للغازات الدفينة (CO2, CH4, N2O, HFC, PFC SF6)	الضغط
	دليل جودة الهواء تركيز الازوت وجزيئات في الهواء في المناطق الحضرية	الحالة	الانبعاث من الغازات الدفينة الناجمة من النقل عبر الطرقات كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من وسائل النقل/ سنة	الضغط
البيئة	جودة المياه الجودة الكيميائية والفيزيائية والبكتيولوجية لمياه البحر	الحالة	استرداد المواد المضررة بطبقة الأوزون الكمية المستوردة من المنتجات	الضغط

¹ : KADI Nadia, op.cit.,page 5.

	والمعدات المحتوية على SAO			الكلية
القوى الحركة	إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة حصص الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة	الحالة	معدل تطهير المياه المستعملة (إعادة الاستعمال) حجم المياه المستعملة والمطهرة / إجمالي المياه المستعملة	
الحالة	كمية النفايات المتزلية لإجمالي السكان النفايات المتزلية مقدرة بالكيلوجرام لكل فرد خلال السنة	استجا بة	استخدام المياه حسب كل قطاع حجم المياه المستخدم في كل قطاع/ إجمالي المياه المستخدمة	
الاستجا بة	تدوير النفايات المتزلية معدل تدوير النفايات/ الإجمالي	الحالة	معدل الاقتطاع من المياه الجوفية حجم المياه الجوفية المستخرجة/ الحجم الإجمالي	
الضغط	النفايات الخطيرة كمية النفايات الخطيرة المنتجة / إجمالي السكان	الحالة	مساحة الفضاءات الخضراء في المدن مساحة الفضاءات الخضراء / 1000 مواطن	
الحالة	الأجناس المهددة بالانقراض تطور عدد الأجناس المهددة بالانقراض بسبب تلوث المحيط الذي تعيش فيه	القوى الحركة	استصلاح الأراضي الفلاحية تطور المساحات الفلاحية المستصلحة/ إجمالي المساحة الفلاحية المستعملة	
الحالة	جودة المياه السطحية مستوى تركيز المياه بالنترات والنيتريتات في المياه (السدود، البحيرات...)	الضغط	تدمير الغابات تطور الخسائر الناجمة عن احتراق الغابات/سنة	
الضغط	تلوث مياه البحيرات بالسوائل الصناعية حجم السوائل الصناعية المنصرفة في البحيرات/ سنة	الضغط	معدل امتلاء السدود الخسائر في القدرة التخزينية للسدود الناجمة عن امتلائها	

الضغط	انجراف التربة تطور خسائر الأراضي / سنة	الضغط	السواحل الكثافة السكانية في المدن الساحلية	
الضغط	انجراف الساحل نسبة الساحل المعرض للانجراف بسبب عوامل طبيعية أو بشرية	الضغط	درجة استخدام الموارد المائية (الصيد)	
الأثر	الأمراض التنفسية الناجمة عن تلوث الجو تطور الأمراض التنفسية في التجمعات السكانية الملوثة	القوى الحركة	دليل نسبة العائلات التي تعيش في مستوى أقل ب 60 من المستوى المعيشي المتوسط	التممية
الأثر	الوقاية من أمراض العمل نسبة الوفيات من جراء أمراض العمل / مجموع الوفيات	القوى الحركة	نمو السكان الحركية السكانية/ سنة نسبة السكان لسنة الأساس	
		الأثر	الأمل في الحياة بصحة جيدة	
		الأثر	الوفيات عند الأطفال معدل الوفيات بين الأطفال/ إجمالي الأطفال الأحياء	المجتمعية
		القوى الحركة	إمكانية التمتع بالخدمات الصحية الجوارية عدد الأطباء لكل 1000 مواطن	
		الحالة	حوادث العمل عدد حوادث العمل (المميتة والخطيرة) من اجل 100000 شخص عامل	المستدامة
		الحالة	الحصول على الماء الصالحة للشرب نسبة العائلات المرتبطة بشبكة الصالحة للشرب	
		الحالة	الحصول على الصرف الصحي نسبة العائلات المربوطة بشبكة الصرف الصحي	

		القوى المحركة	معدل الأمية نسبة السكان الأميين تحت سن 10 سنوات	
		القوى المحركة	نسبة التمدرس لدى الشباب بسن 25 سنة نسبة الشباب بين 20-24 سنة المتحصلون على الأقل على مستوى من التعليم والتكوين الثانوي والعالي من إجمالي السكان لنفس الفئة العمرية	
الأثر	تغيرات سوق العمل نسبة التغيرات السنوية في عدد الأشخاص العاملين	القوى المحركة	الناتج الداخلي الخام/ للفرد تطور الناتج الداخلي الخام بسعر ثابت/ للفرد	النمو
قوة محركة	إنتاجية العمل	القوى المحركة	معدل التضخم دليل الأسعار الاستهلاكية	
الأثر	أمل الحياة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور فترة العيش بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قوة محركة	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام	
		قوة محركة	معدل التوظيف نسبة الأشخاص العاملين بين سن 15-64 سنة من إجمالي السكان لنفس الفئة العمرية	
		قوة محركة	النفقات الخاصة بتسيير البيئة نسبة إجمالي النفقات الداخلية الخام الموجهة لتسيير البيئة من الناتج الداخلي الخام	
				المستدام

		قوة محركة	نفقات البحث والتنمية نسبة النفقات الداخلية الخام للبحث والتنمية من إجمالي الناتج الداخلي الخام
		استجا بة	المساعدات العامة للتنمية معدل الاستثمارات من الناتج الداخلي الخام
		استجا بة	المساعدات العمومية للسكن معدل الاستثمارات العمومية في السكن من إجمالي الناتج الخام
		قوة محركة	المساحة الفلاحية المستخدمة المساحة الفلاحية المستخدمة/ المساحة الفلاحية الكلية
		قوة محركة	تطور الري في المساحات الفلاحية مساحة الأراضي الفلاحية المروية/ إجمالي الأراضي المستخدمة
		قوة محركة	مساحة الأراضي غير المستغلة مؤقتا سنويا/ المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة
		قوة محركة	تطور النقل عبر السكك الحديدية حصّة النقل عبر السكك الحديدية من إجمالي النقل (السلع والأشخاص)

KADI Nadia, op.Cit. Page 6-8.

المصدر:

يمكن اعتبار تجربة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في إعداد مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تجربة غير متكاملة، خاصة وأن الباحث والمتتبع يلمس بعض التناقضات العملية والمنهجية في طرق إعداد، تصنيف وانتقاء المؤشرات، بحيث أنها لم تعتمد على الأهداف الإستراتيجية التي حددتها الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة -التي سبق التطرق إليها- وهذا ما يعتبر تشبث للجهود والإمكانات بين منابر عمل مختلفة، بحيث تم تبويب هذه المؤشرات وفق ثلاث مواضيع مختلفة وجديدة تم اعتبارها بأنها أهداف التنمية المستدامة بالنسبة إلى الجزائر.

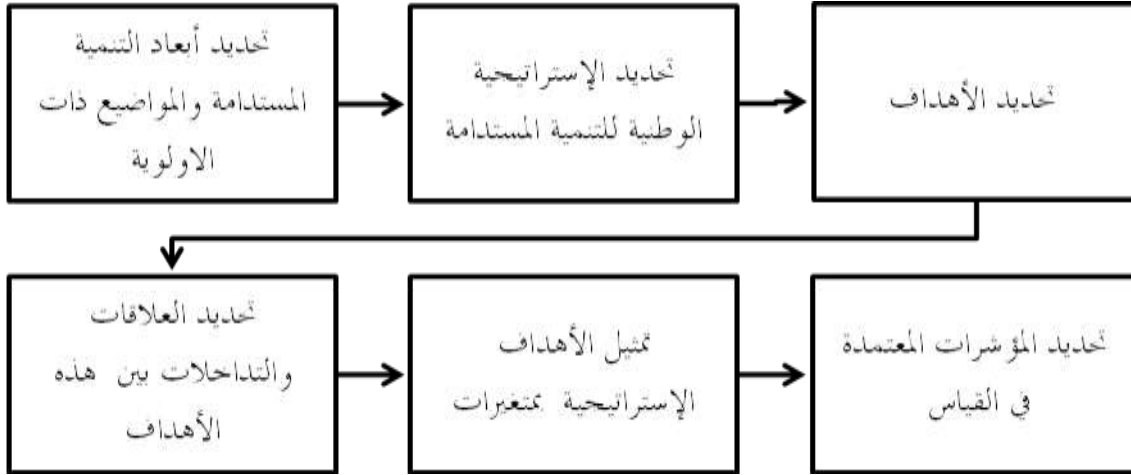
والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو كيف تم التوصل إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية وكيف تم اعتمادها في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة من طرف المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؟

قد تم الإجابة بقدر ما الهيئات المعنية ومؤسسات التنمية المستدامة بالجزائر والتي يجب أن تدرك بأن قرار تبني مسار التنمية المستدامة يجب أن يدرس ويأخذ بجد وعلى جميع المستويات، فقد توصلنا من خلال الفصل الأول لهذا البحث بأن من أهم المحددات أو الشروط التي على الدول أن تنظرن إليها هو كيفية اختيار وتبني نماذج التنمية الاقتصادية، إذ أنه من غير المنطقي لدولة ما أن تطبق نماذج صممت من أجل أن تلي وأن تعكس خصوصيات مجتمعات أخرى، لذا يجب أن ندرك أنه لا يوجد نموذج للتنمية المستدامة ولا إستراتيجية عامة يمكن تطبيقها بخدافيرها في الجزائر كما يجب أن نعي أن خيارنا نحو التنمية المستدامة لا يجب أن تكون متعارضة مع أولوياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اختيار مجموعة مؤشرات قياس التنمية المستدامة التي يجب أن تعكس الواقع الذي تعرفه الجزائر.

المبحث الثالث: تقديم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في الجزائر

إن إعداد نموذج متكامل من مؤشرات التنمية المستدامة أمر يخضع للعديد من المنهجيات والهندسات المتعددة والمختلفة فيما بينها، وعملية الاختيار بينها يجب أن تكون وفقا للعديد من المعايير أهمها قابلية تطبيق حسب خصوصية كل دولة، والنموذج الموالي يشرح لنا أهم الخطوات التي يمكن الاعتماد عليها عند اختيار وإعداد مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وفقا لمدخل الأهداف الذي نراه مناسب بالنسبة إلى وضعية الجزائر حيث يسمح لنا في البداية من الانطلاق من أهم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد في الجزائر والبيئة وكذا المجتمع وتحديدتها وتتبعها بغرض معالجتها ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى وأهداف جديدة.

الشكل (3-3): نموذج يوضح خطوات العمل لاختيار وإعداد مؤشرات التنمية المستدامة



المصدر: من اعداد الطالبة

وتقديم مجموعة من المؤشرات وفقا لهذا النموذج يتطلب عرضها في ثلاث مستويات ومجموعات مختلفة، وهي:

المجموعة الأولى: من أجل قياس التقدم الحاصل بصورة كلية.

المجموعة الثانية: مؤشرات المتابعة للإستراتيجية الوطنية تكون -نظريا- مستقلة عن مؤشرات مخطط الأعمال للوزارات والمنظمات، وتعمل مؤشرات الإستراتيجية الوطنية على تزويد التقارير السنوية لمتابعة الإستراتيجية.

المجموعة الثالثة: مؤشرات المتابعة للمخطط الوطني لأنشطة التنمية المستدامة لكل وزارة أو هيئة إدارية والتي يجب أن تضمن لنا توضيح مساهمة كل نشاط متضمن ضمن المخطط الوطني في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

واعتمادا على أهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة سنحدد مجموعة من المؤشرات التي تعكس هذه الأهداف كما هي ممثلة في الجدول التالي.

الجدول(3-14): مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وفقا للأهداف الإستراتيجية

المؤشرات	الهدف الإستراتيجي
1. درجة تشتت الأجور: ويهدف هذا المؤشر إلى دراسة العدالة في توزيع الثروة بين العمال.	الصحة
2. نسبة الفقر خاصة في المناطق الداخلية والمناطق المعزولة (الفقر المادي، والفقر الغذائي): ويعط لنا هذا المؤشر فكرة عن وضعية السكان في المناطق المعزولة والداخلية وهذا	ونوعية الحياة

<p>من أجل دراسة عمق مشكلة الجهوية في توزيع المشاريع التنموية.</p> <p>3. تشتت معدلات البطالة حسب الولايات: ويهدف هذا المؤشر أيضا إلى دراسة مشكل الجهوية من زاوية أخرى.</p> <p>4. نسبة التغطية الصحية.</p> <p>5. نسبة ونوعية التكفل بالشرائح الهشة في المجتمع (المسنين المعوقين وسكان المناطق المعزولة).</p> <p>6. نوعية المياه.</p> <p>7. نوعية الهواء (خاصة في المناطق الصناعية).</p> <p>8. تغير كميات النفايات المنتجة سنويا بمختلف مصادرهما.</p> <p>9. معدل تطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة (المتابعة القضائية، عدد القوانين الموجهة لتنظيم النشاط العام في إطار حماية البيئة).</p>	
<p>10. نسبة الأصناف الحيوانية والنباتية المهددة.</p> <p>11. كميات المياه الضائعة سنويا.</p> <p>12. نسبة التشجير سنويا.</p> <p>13. المساحة الكلية للغابات المفقودة سنويا إلى إجمالي المساحة الغابية.</p> <p>14. نسبة سكان المناطق الساحلية والمناطق ذات الطبيعة الخاصة.</p> <p>15. نسبة البطالة في المناطق الريفية والمناطق المعزولة.</p>	<p>المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته</p>
<p>16. معدلات استهلاك الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة.</p> <p>17. الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية.</p> <p>18. نسبة تدوير النفايات إلى الحجم الكلي لها.</p> <p>19. نسبة استخدام المواد المرسكلة في الصناعة.</p>	<p>التنافسية والفعالية الاقتصادية</p>

<p>20. نسبة المؤسسات التي تتبنى نظام للإدارة البيئية.</p> <p>21. نسبة الادخار (في جميع أنواع رؤوس الأموال).</p> <p>22. نسبة الاستثمارات الوطنية والأجنبية خارج مجال المحروقات (خاصة الصناعية وذات القيمة الإضافية المرتفعة).</p> <p>23. نسبة الديون الخارجية.</p> <p>24. نسبة النفقات العمومية على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج الوطني الخام.</p>	
<p>25. مساحة المحميات الطبيعية والمناطق الرطبة إلى إجمالي المساحة الكلية.</p> <p>26. حصة استخدام الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستخدمة سنويا.</p> <p>27. نسبة الأراضي الزراعية المفقودة سنويا (الأسباب الطبيعية أو الأسباب الأخرى).</p> <p>28. نسبة الاقتطاع السنوي من المياه حسب كل قطاع سنويا.</p>	<p>البيئة الشاملة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة

- في الواقع تصميم نموذج لقياس الاستدامة بصورة عامة يعتبر تحديا حقيقيا وأمر غاية في الصعوبة والتعقيد، وهذا ما نستشفه من خلال التجارب الكثيرة والمتعددة للدول والمنظمات التي تسعى وفي كل مرة إلى تقديم مجموعة من المؤشرات الجديدة أو المعدلة التي تعكس حقيقة الوضع وطبيعة الأهداف الإستراتيجية المراد قياسها، وبالنسبة للجزائر يعد الأمر أكثر تعقيدا نتيجة مجموعة من الأسباب من بينها:
- حداثة التجربة في الجزائر وبالتالي نقص الخبرة الميدانية؛
 - عدم توفر المعلومات المطلوبة وبالذقة اللازمة ما يعرقل كل جهد في سبيل إعداد مجموعة متكاملة من مؤشرات التنمية المستدامة؛
 - نقص التنسيق بين مختلف هيئات التنمية المستدامة ومؤسسات الاستشراف والإحصاء ما ينتج عنه تشتت للجهود وإنقاص من فعاليتها؛
 - نقص ثقافة التنمية المستدامة سواء في المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة أو على مستوى الجمهور ما يصعب عملية قياس بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على هذه المستويات؛
 - نقص عمليات المتابعة والتقييم المستمرة.

ولقد حاولنا تقديم نموذج متكامل لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر غير أن الأمر لم يكن مجدياً لأن ذلك يتطلب تضافر العديد من الجهود من أصحاب الخبرة في مجالات عديدة، لذا سنحاول عرض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بصورة عامة لمحاولة تقييم الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في الجزائر.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية:

أولاً: الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام:

يعد الناتج الوطني من أبرز المؤشرات التقليدية المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويتميز هذا المؤشر في الجزائر بالتغير وعدم الاستقرار ما يعكس عدم استقرار النمو الاقتصادي، وقد عرف الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام تطورات خلال السنوات الماضية، والجدولين التاليين يوضحان لنا أهم هذه التغيرات بالقيم والنسب لكل من الناتج الداخلي والناتج الوطني الخام في الجزائر.

الجدول (3-15) تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منهما

المبالغ مقدره بالدينار الجزائري	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليون)	4 123 513,9	4 227 113,1	4 522 773,3	5 252 321,1	6 149 116,7
الناتج الوطني الخام PNB (مليون)	3 948 273,6	4 103 923,0	4 348 104,5	5 062 343,5	5 895 856,8
عدد السكان في السنة المعنية (بالمليون)	30416	30 879	31 357	31 848	32 364
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	135 570,6	136 892,8	144 234,9	164 918,4	189 998,7
نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام	129 809,1	132 903,4	138 664,6	158 953,3	182 173,3

تابع للجدول (3-15)

المبالغ مقدره بالدينار الجزائري	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام (مليون)	7 561 984,4	8 514 838,8	9 362 690,3	11 069 025,2	10017 515
الناتج الوطني الخام PNB (مليون)	7 225 856,9	8 193 565,7	9 243 464,8	10 989 245,6	9 933 669,6
عدد السكان في السنة المعنية (بالمليون)	32 906	33 481	34 096	34 591	35 268
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	229 805,6	254 318,5	274 597,9	319 997,3	284 039,8
نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام	219 590,9	244 722,8	271 101,1	317 690,9	281 662,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين لنا من خلال إحصائيات الجدول (3-15) أن الناتج الداخلي الخام عرف تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2009 وذلك بالانتقال من 4123513,9 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى حوالي 10017515,1 مليون دينار جزائري سنة 2009، مع حدوث انخفاض بين سنة 2008 إلى

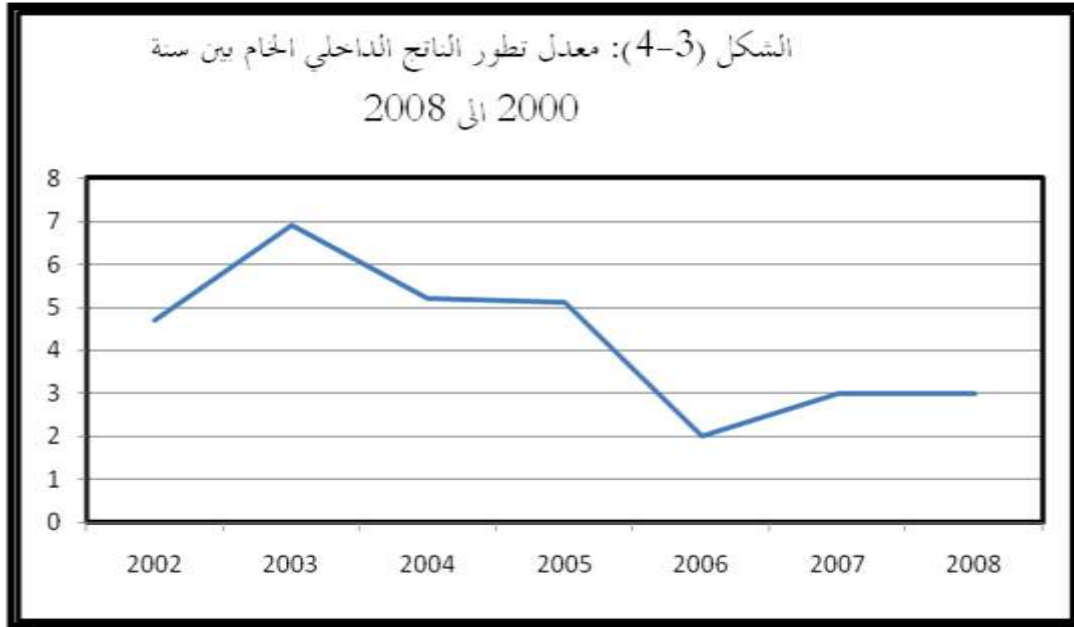
2009 ويكمن السبب وراء ذلك إلى الأزمة العالمية والانكماش الذي عرفه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، وعلى العموم فإن الناتج الداخلي الخام عرف ارتفاعا خلال الفترة، وقد انعكس ذلك الارتفاع إيجابا على نصيب الفرد من د.و.خ، إلا أن هذه الزيادة في الواقع تتم وفقا لمعدلات متناقصة نتيجة ارتفاع الناتج الداخلي الخام بمعدلات متناقصة، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول رقم(3-16).

الجدول (3-16): معدل تطور الناتج الداخلي الخام بين 2000 إلى 2008 (نسب مئوية)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
3,00	3,00	2,00	5,10	5,20	6,90	4,70	نمو ن.د.خ
1,91	1,86	1,78	1,69	1,63	1,58	1,53	نمو السكان
1,09	1,14	0,22	3,41	3,57	5,32	3,17	نمو ن.د.خ/الفرد

المصدر:

Rapport National Sur Le Développement Humain , Conseil National Economique Et Social, Algérie 2008.



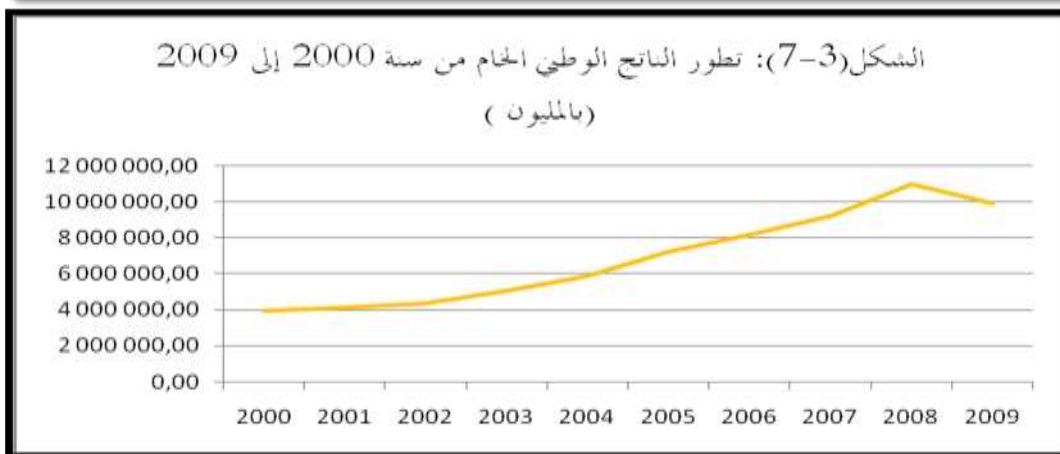
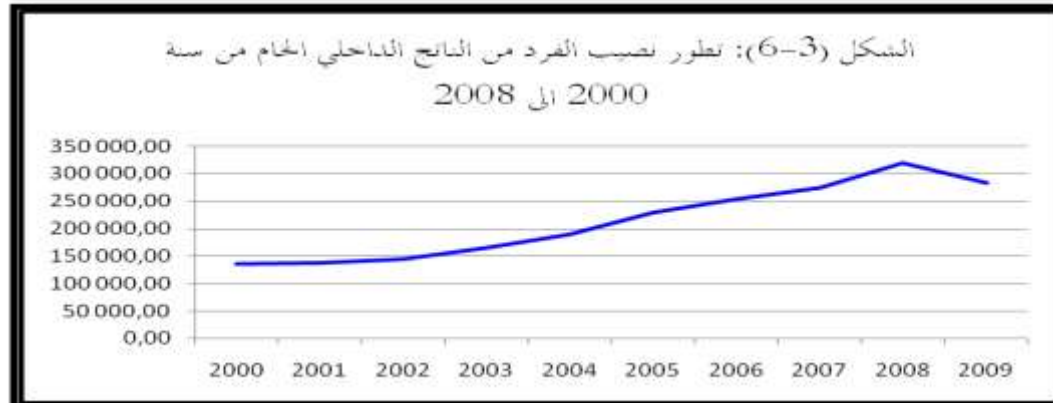
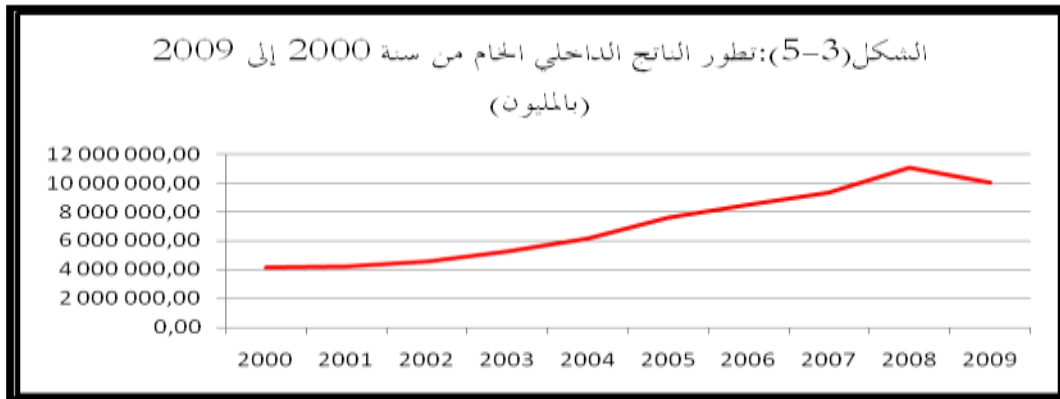
المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-16) بتصرف.

نلاحظ من خلال الجدول (3-16) والتمثيل البياني رقم (3-4) الموضح له نجد بأن معدل نمو ن.د.خ بين سنة 2002 إلى 2003 ارتفع من 4,70% إلى 6,90%، إلا أنه بين سنة 2003 إلى 2006 انخفضت النسبة من 5,20% إلى 2,00% ثم عادت إلى الارتفاع والثبات بين 2007 إلى 2008.

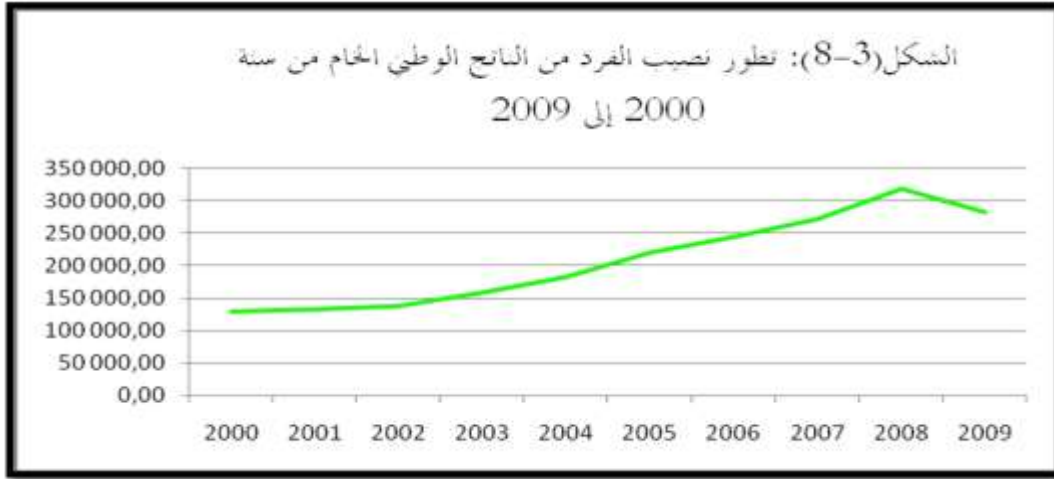
ونلاحظ أن معدلات النمو قد وصلت إلى ذروة الانخفاض سنة 2006 وحسب الاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" فإن السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض هو انخفاض الإنتاج العيني من المحروقات نتيجة بعض المشاكل اللوجستية كالصيانة وكذا سوء التخطيط أضف إلى ذلك عدم تحقيق المعدلات المرتقبة في قطاع الخدمات نتيجة سوء التقدير في ظل التراجع الكبير في معدلات الاستيراد

التي قدرت بـ 3% مقابل 10% كانت متوقعة لتلك الفترة، حيث أن قطاع الخدمات (النقل، التوزيع والتجارة) مرتبط بالاستيراد والذي تراجع نتيجة تأخر تنفيذ البرامج العمومية الكبرى¹.

والأشكال البيانية رقم (3-5)، (3-6)، (3-7) و(3-8) تشرح وتفسر بشكل أفضل الأرقام الواردة من خلال الجدول السابق رقم (3-15).



¹ : Abdellatif Benachou, pour une meilleure croissance, Alfa désigne, France, 2005, P 17.



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-15) بتصريف.

ثانيا: تركيبة الناتج الداخلي الخام

من الضروري معرفة مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الكبرى في تركيبة الناتج الداخلي، فعلى الرغم من الارتفاع النسبي في مؤشرات الدخل إلا أن المشكل في الجزائر هو في عدم تنوع مصادر هذا الدخل مما يضعف من فرص النمو والاستقرار، والجدول (3-17) يوضح لنا توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات، أما الجدول (3-18) فيوضح توزيع القيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاعات.

الجدول (3-17): توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	9,0	10,5	10,1	10,6	10,2	8,2	8,0	8,0	6,8	10,0
المحروقات	41,9	36,8	35,7	38,6	40,7	47,5	48,4	46,3	48,0	33,4
الصناعة	7,5	8,0	8,1	7,3	6,8	5,9	5,6	5,4	5,0	6,1
الأشغال العمومية	8,7	9,2	9,9	9,2	8,9	8,0	8,4	9,4	9,2	11,8
الخدمات المادية	21,9	23,5	24,2	22,9	22,8	21,5	21,2	21,9	20,6	25,6
الخدمات اللامادية	11,0	12,0	12,0	11,4	10,6	8,9	8,4	9,0	10,4	13,1

المصدر: نشرة الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول (3-18): توزيع القيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

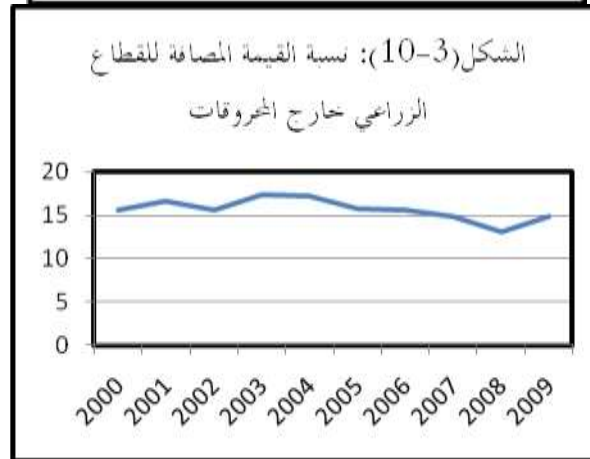
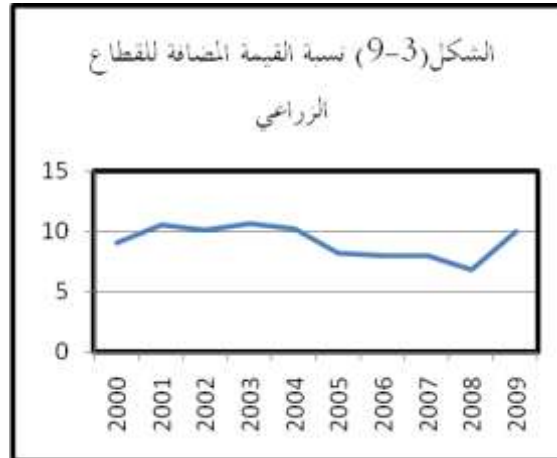
القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	15,5	16,6	15,6	17,3	17,2	15,7	15,5	14,9	13,1	14,9
الصناعة	13,0	12,7	12,7	11,9	11,5	11,2	10,8	10,1	9,6	9,2
الأشغال العمومية	15,0	14,5	15,4	14,9	15,0	15,2	16,3	17,4	17,7	17,7
الخدمات المادية	37,5	37,2	37,6	37,4	38,5	40,9	41,0	40,8	39,6	38,5
الخدمات غم	19,0	19,0	18,7	18,5	17,8	17,0	16,4	16,8	20,0	19,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (غم: الخدمات غير المادية)

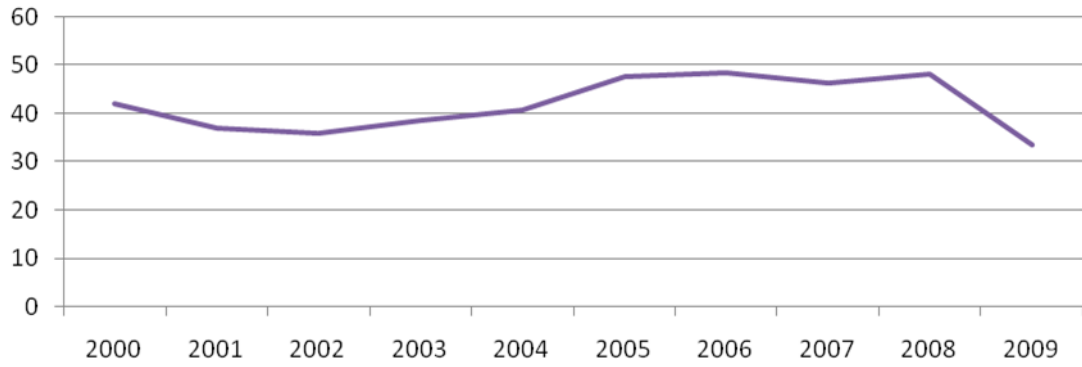
ولكي نوضح أكثر ما جاء في الجدولين رقم (3-17) و(3-18) عرضنا الأشكال البيانية الموالية

من رقم

(3-10)، (3-11)، (3-12)، (3-13)، (3-14)، (3-15)، (3-16)، (3-17) و(3-18).

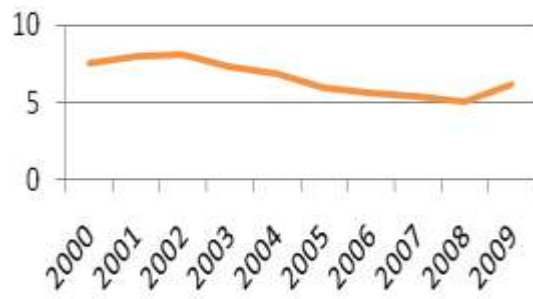


الشكل (3-11): توزيع القيمة المضافة حسب قطاع المحروقات من الفترة 2000 - 2009



الشكل (3-12): القيمة المضافة لقطاع

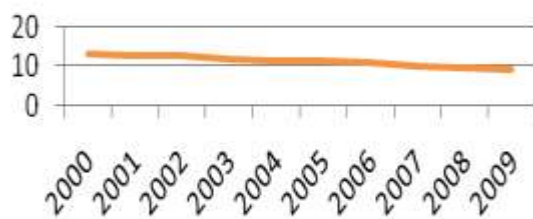
الصناعة من سنة 2000 - 2009

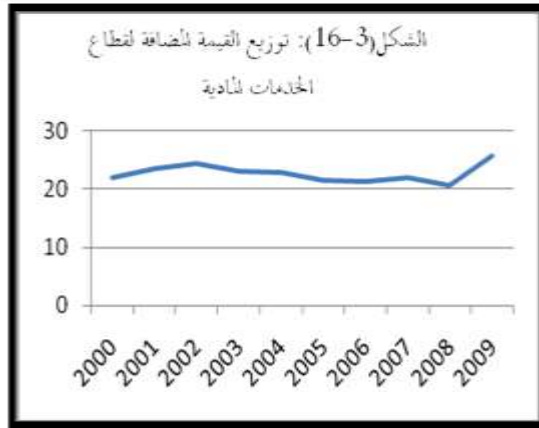
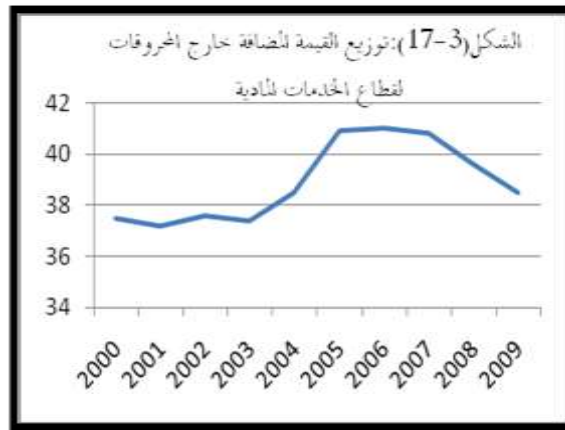
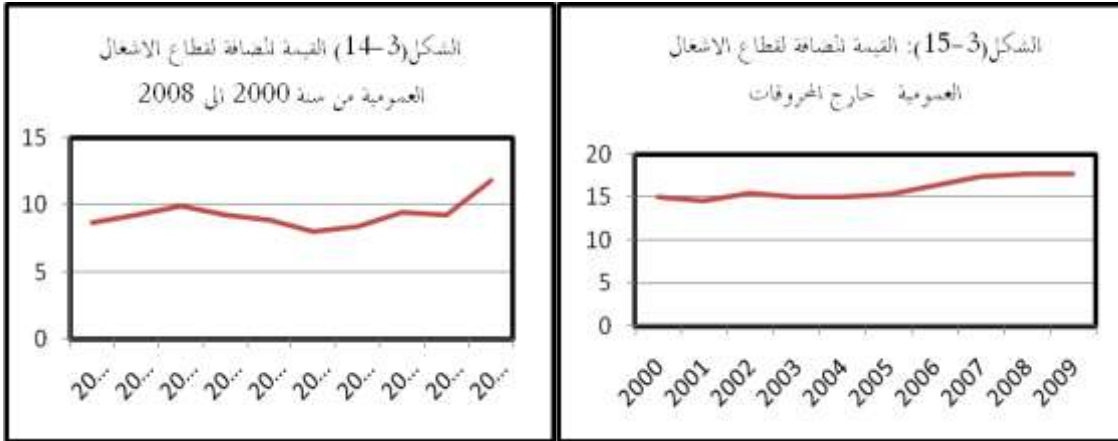


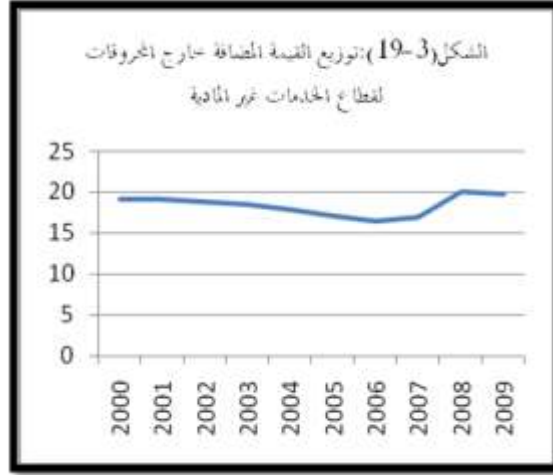
الشكل (3-13): القيمة المضافة لقطاع

الصناعة خارج المحروقات من سنة 2000 الى

2009







المصدر: تمثيلات بيانية للجدول رقم (3-17) و(3-18) بتصرف.

من خلال الجدولين السابقين والتمثيلات البيانية الموضحة لهما، نلاحظ أن مساهمة قطاع المحروقات تأتي في المرتبة الأولى بنسبة تتجاوز في المتوسط 40%، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع الخدمات المادية بنسبة تقدر تقريبا بـ 20%، أما القطاعات المتبقية وهي الزراعة، الصناعة، الخدمات غير المادية والأشغال العمومية فتساهم بحوالي 10% لكل قطاع.

أما التوزيع خارج المحروقات فبين لنا أن كل من قطاع الخدمات المادية وغير المادية يأتي بالمرتبة الأولى بمتوسط في النسبة يساوي 38.9% و18.29% بالترتيب، فقطاع الأشغال العمومية بنسبة متوسطة تقدر بـ 15.91% ويأتي بعده قطاع الزراعة بمساهمة تقدر بـ 15.63% ثم قطاع الصناعة بنسبة 11.27% خلال الفترة من 2000 إلى 2009، وتجدر الإشارة إلى نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال نفس الفترة. لكن كنتيجة نجد بأن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباط وثيق بقطاع المحروقات والقطاع الخدمي إذ يشكلان معا أكثر من 60% من تكوين الناتج الداخلي الخام فيما يبقى قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأخيرة الأخيرة من حيث مساهمته في تركيب الناتج الداخلي الخام.

ثالثا: مؤشرات المديونية

تعتبر مشكلة المديونية من المشاكل التي لطالما عانى منها الاقتصاد الجزائري، لكن خلال السنوات الأخيرة نلاحظ تحسن مؤشراتهما بصورة عامة، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول (3-19): تطور مؤشرات المديونية

2008	2007	2006	2005	2004	
3,3	4,1	4,8	16,7	25,6	نسبة الديون الجارية من الناتج الداخلي الخام بـ%
0,07	0,09	0,10	0,35	0,64	الديون الجارية/إيرادات الصادرات من السلع
1,48	2.26	23.31	12	16,55	خدمات الديون/إيرادات والصادرات بـ%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

لقد أدت البرامج الإصلاحية التي تبنتها الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلى تفاقم الكثير من المشاكل خاصة مشكل الديون الخارجية وتراكم خدماتها، ففي سنة 2004 قدرت الديون الجارية من ن.د.خ بنسبة 25,6% وهي نسبة كبيرة جدا خاصة بالنسبة إلى اقتصاد مثل اقتصاد الجزائر الذي عاش مرحلة انتقالية صعبة ليس فقط على الصعيد الاقتصادي إنما على جميع الأصعدة، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا كبيرا بحيث وصلت سنة 2008 إلى 3,3% وهذا نتيجة إعطاء الحكومة الجزائرية الأولوية لهذه المسألة الجوهرية خاصة في مرحلة عرفت فيما الجزائر ارتفاعا في مداخيلها من المحروقات.

رابعا: دليل أسعار الاستهلاك

يرصد لنا هذا المؤشر تغيرات مستويات الاستهلاك الشهرية لسلة من المنتجات الأساسية، وتغطي الأرقام المكونة لهذا الدليل الإحصائيات الخاصة بولاية الجزائر، ويأخذ سنة 1988 سنة الأساس وسنة 1989 سنة المرجع، وقد اعتمد في طريقة إعداده على طريقة "LASPEYRES" (*Moyenne Arithmétique Pondérée D'indices Élémentaires*) المتوسط الحسابي المرجح للدلائل الثانوية، وفق الصياغة

التالية:

$$Im/89 = \sum_i \left(\frac{w_i}{\sum_i w_i} \right) \left(\frac{P_i^m}{P_i^{89}} \right)$$

حيث:

W_i : الوزن الترجيحي للمتغير i .

P_i : السعر الجاري في الشهر M الخاص بالمتغير i .

P_i^{89} : سعر الأساس (المتوسط لـ 1989) الخاص بالمتغير i .

الجدول(3-20): تغيرات دليل الأسعار العام في الجزائر. سنة الأساس 1989:100

معدل التضخم			التغير السنوي(%)			الدليل السنوي			التعيين
07/06	06/05	05/04	07/06	06/05	05/04	2007	2006	2005	
3,51	2,63	-	3,5+	2,50+	1,60+	648,1	626,1	610,6	الدليل العام
6,55	4,30	-	6,60+	4,30+	0,70-	720,2	675,9	648,0	المواد الغذائية والمشروبات الغير كحولية

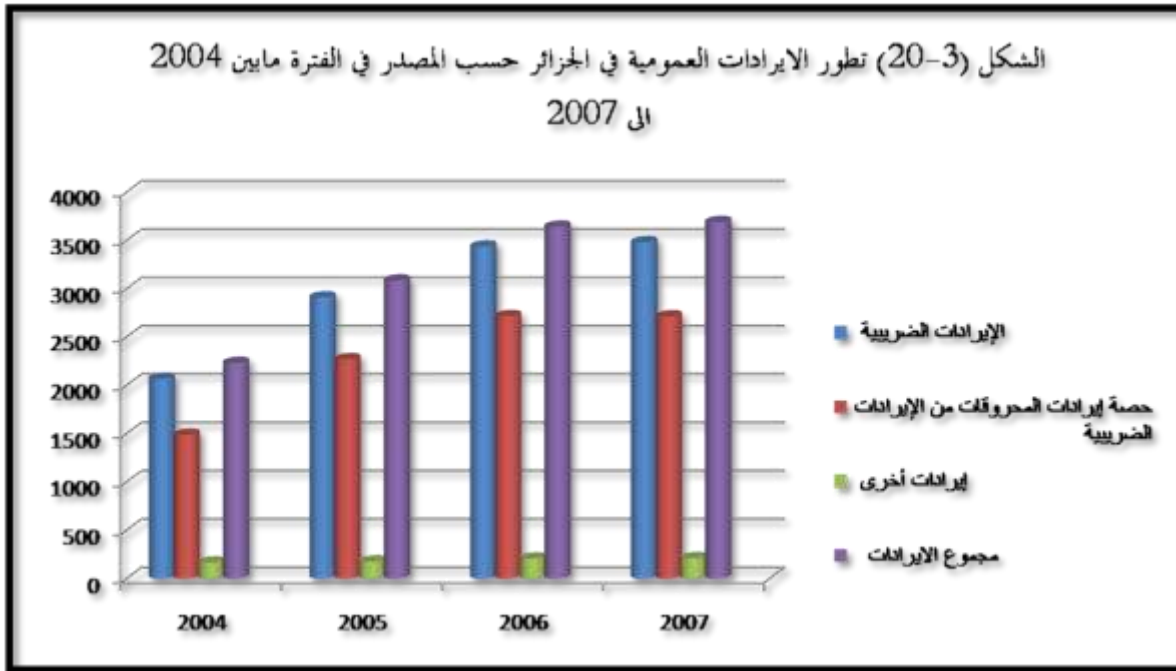
المصدر: نشرية الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم(3-20) نلاحظ بأن المستوى العام لأسعار في ارتفاع مستمر وهذا ما رفع من معدل التضخم حيث قدر في الفترة ما بين 2006 / 2007 بحوالي 3,51% بالنسبة إلى الأسعار بصورة عامة وبـ6,55% بالنسبة إلى المواد الغذائية والمشروبات الغير كحولية. ومثلا تكاليف الصحة في الجزائر قدرت تغيراتها ما بين 2006 / 2007 بحوالي 17,5%، ونفس الوضعية بالنسبة إلى تكاليف السكن، المياه والطاقة والجداول المرفقة في (الملحق رقم 4 ص 183) تعكس لنا الوضع العام للأسعار لأهم المنتجات السلعية والخدمية في الجزائر. إن ارتفاع المعدلات العامة للأسعار والتضخم يعد مشكلا حقيقيا بالنسبة إلى الاقتصاد في الجزائر بصورة عامة وعلى القدرة الشرائية للمواطن بصورة خاصة، ويجب على الجزائر في هذا الصدد إيجاد حلول لهذه الإشكالية خاصة تفعيل دور قوى السوق في تحديد الأسعار ومراقبة جهاز الأثمان.

خامسا: مؤشرات المالية العامة

تعتبر المالية العامة مرآة عاكسة لتطور الحركية الاقتصادية للدول حيث تعطي لنا صورة عن تطورات وتغيرات قيم المصادر والاستخدامات المالية للدولة، فبالنسبة للجزائر تمثل النفقات العمومية أهم أوجه الإنفاق العام في حين تمثل الضرائب على المحروقات أهم مصادر الإيرادات، والجدول رقم (3-21) يلخص تطورات الاستخدامات والمصادر المالية في الجزائر من الفترة ما بين 2004 إلى 2007.

كما نلاحظ أيضا بأن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية تفوق في الإجمال نسبة 70 % من مجموع الإيرادات والتمثيل البياني التالي يبين مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر.



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-21) بتصرف.

تعكس لنا المؤشرات الاقتصادية بأن الوضعية الاقتصادية في الجزائر ليست جيدة - وهذا الأمر ليس جديد- فعلى الرغم من الجهود العديد التي تبذلها الجزائر إلا أن هنالك العديد من النقائص التي يجب إعادة النظر فيها، لكن هذا لا ينفي بعض الإيجابيات التي تم تحقيقها وأهمها التخلص من مشكل المديونية الخارجية، لكن مزال الكثير ينتظر الإنجاز خاصة في مجال ترقية الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات من أجل رفع مساهمة كل قطاع من القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة الذي يعرف تراجعا كبيرا في مساهمته في تركيبة الناتج الوطني، كما يجب إيجاد طرق واستراتيجيات حقيقية تكفل لنا رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات والتي لتزال لا تتجاوز عتبة 2% وهذا ما يرهن اقتصاد الجزائر بقطاع لا يعرف الاستقرار دائما.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

سيقدم هذا الفرع مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والتي يحاول من خلالها دراسة وتقييم الواقع الاجتماعي في الجزائر.

أولا: عدد السكان وتركيبته

لطالما شكل عدد السكان هاجسا بالنسبة إلى الدول باعتباره حسب البعض أحد معوقات التنمية والتقدم، وتتميز الجزائر بالنسبة إلى مساحتها الإجمالية بانخفاض نسبي في عدد السكان لكن الخلل يكمن

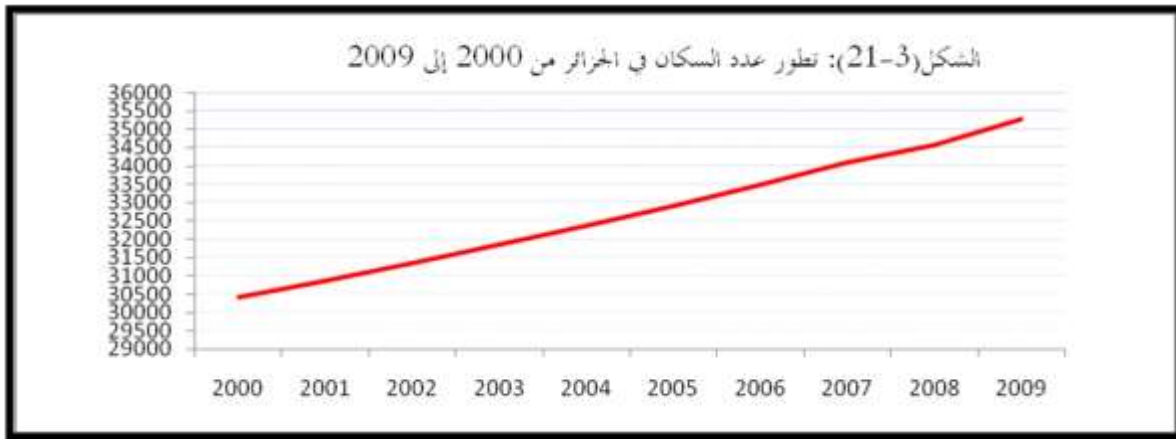
في طريقة توزيعهم التي تخلف العديد من المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، والجدول رقم (3-22) يوضح لنا تطور عدد السكان في الجزائر ما بين الفترة 2000 إلى 2009. أما الجدول (3-23) فيبين تطور معدل النمو الطبيعي للسكان من 1998 إلى غاية 2008.

الجدول (3-22): تطور عدد السكان في الجزائر من 2000 إلى 2009
الوحدة: بالآلف نسمة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان	30416	30879	31357	31848	32364	32906	33481	34096	34591	35268

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

والتمثيل الموالي يعكس التطورات في عدد السكان للفترة بين 2000 إلى 2009.



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-22)

الجدول (3-23): معدل النمو الطبيعي (بالنسب)

السنة	1998	1999	2000	2004	2006	2007	2008
معدل النمو الطبيعي بـ%	1,57	1,51	1,48	1,63	1,78	1,86	1,91

المصدر:

Rapport National Sur Le Développement Humain , Conseil National Economique Et Social, Algérie 2008

نلاحظ بأن معدل نمو السكان في الجزائر لا يتجاوز عتبة 2 %، غير أنه وخلال السنوات الاخيرة ابتداء من 2004 بدأ يعرف تزايدا بمعدلات أكبر حيث بلغ سنة 2008 إلى 1,91 %، إلا أنه لا يمكن اعتبار أن عدد السكان يمثل مشكلا بحد ذاته إنما المشكل يكمن في طرق توزيع السكان حيث يتمركز عدد كبير جدا من السكان في مناطق معينة، أضف إلى هذا تركيبة السكان في الجزائر التي تسيطر فيها الفئة

الشبابية وهذا ما يستدعي توفير أنواع معينة من الاحتياجات أهمها الصحة، التعليم بمختلف أطواره، العمل وغيرها، والجدول الموالي يبين لنا تركيبة السكان في الجزائر حسب الفئات.

الجدول (3-24): تركيبة السكان في الجزائر حسب الفئات العمرية

السنة فئة العمر/الجنس	بتاريخ 01 / 07 / 2008		المجموع (بالألف)
	الذكور	الإناث	
0 - 4 سنة	1 789	1 696	3 485
5 - 9 سنة	1 508	1 442	2 950
10 - 14 سنة	1 692	1 633	3 325
15 - 19 سنة	1 887	1 827	3 714
20 - 24 سنة	1 942	1 918	3 860
25 - 29 سنة	1 772	1 730	3 502
30 - 34 سنة	1 411	1 383	2 794
35 - 39 سنة	1 192	1 195	2 387
40 - 44 سنة	1 025	1 022	2 047
45 - 49 سنة	827	827	1 654
50 - 54 سنة	692	681	1 373
55 - 59 سنة	559	528	1 087
60 - 64 سنة	361	358	719
65 - 69 سنة	320	323	643
70 - 74 سنة	254	260	514
75 - 79 سنة	184	184	368
80 سنة وأكثر	156	167	323
المجموع	17 571	17 174	34 745

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

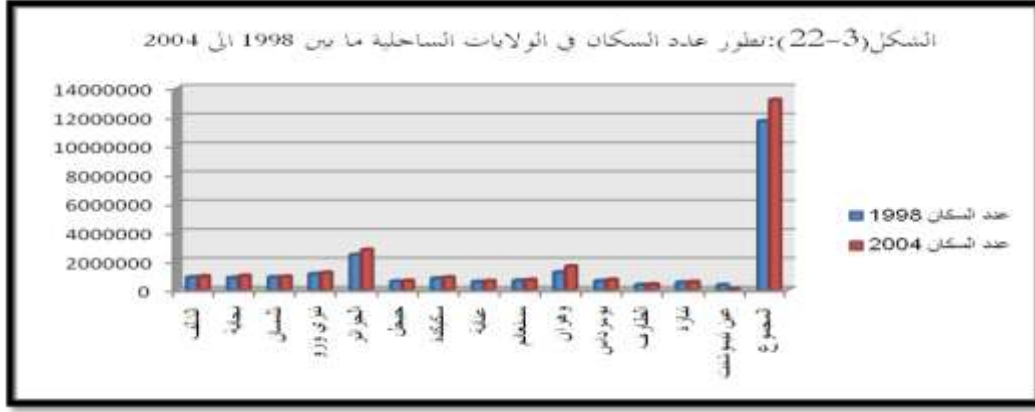
يبين الجدول بأن نسب الفئات العمرية للشباب تمثل النسبة الأكبر وهي على التوالي من الأكبر إلى الأصغر: الفئة ما بين 24-20 سنة تليها فئة 15-19 سنة ثم 25-29 سنة وبعدها 0-4 سنوات وفئة 10-14 سنة وأخيرا من 5-9 سنوات، وعدد السكان المصنفون تحت كل فئة يفوق ثلاث ملايين فرد، أما مجموع الفئات العمرية السابقة والمحصورة ما بين 0 إلى 29 سنة فيساوي 20836000 نسمة أي نسبة 60 % من إجمالي السكان، وهذا يشكل تحديا حقيقيا للجزائر خاصة وأن هذه الفئات العمرية تتطلب تركيزا على بعض الأولويات ومن أهمها الشغل، التعليم بجميع الأطوار وكذا الرعاية الصحية كما سبق وأن ذكرنا.

أما عن طرق توزيع السكان في الجزائر فإن الجدول الموالي يعط لنا فكرة عن كيفية توزيع السكان في المناطق الساحلية في الجزائر في الفترة ما بين 1998 و2004.

الجدول (3-25): تطور سكان المناطق الساحلية في الجزائر

الولايات الساحلية	عدد السكان 1998	عدد السكان 2004
الشلف	874917	936194
بجاية	836301	977593
تلمسان	873039	911739
تيزي وزو	1100397	1181607
الجزائر	2423695	2773600
جيجل	582865	624349
سكيكدة	793146	864450
عنابة	559898	599350
مستغانم	636884	685020
وهران	1208171	1625373
بومرداس	608806	699191
الطارف	350789	387244
تبازة	507959	549246
عين تيموشنت	337570	35300
المجموع	11694337	13167956

Office National Des Statistiques, Compendium National Sur Les Statistiques De L'environnement, op cit , Page30. المصدر:



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-25)

وتعتبر الكثافة السكانية في المناطق الساحلية مرتفعة مقارنة مع باقي الولايات، ومع الكثافة المتوسطة في الجزائر والتي قدرت سنة 1998 بـ 12,2 فرد/كلم² مقابل 273 فرد/كلم² في المناطق الساحلية، أما في سنة 2004 فقد مثل عدد سكان المناطق الساحلية حوالي 40% من إجمالي السكان في الجزائر الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في طرق توزيع النشاطات وهيئة الإقليم لجذب السكان نحو المناطق الداخلية وذلك عن طريق تحسين المستويات العامة للعيش وترقيتها.

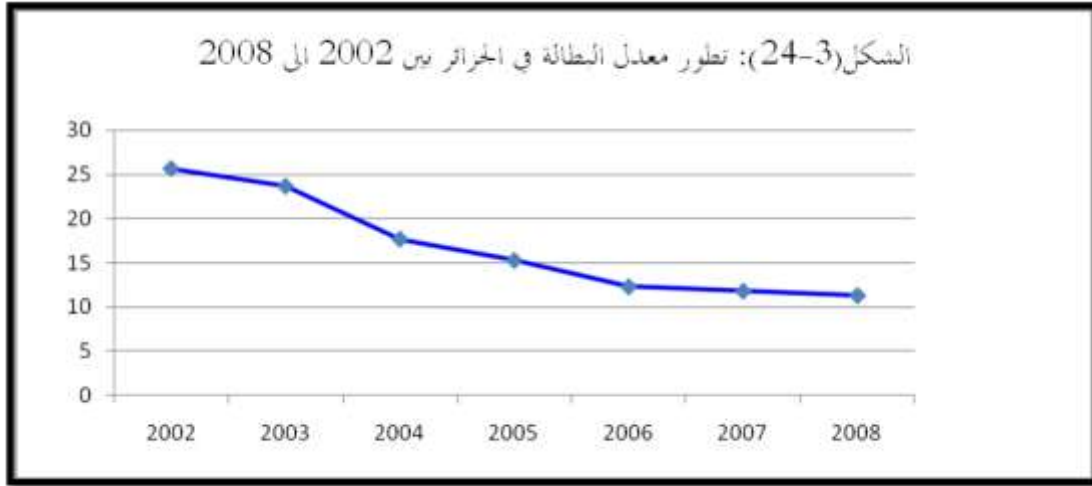
ثانيا: البطالة والتشغيل

يعد مشكل البطالة من المشاكل الخطيرة في الجزائر خاصة وأنها تمس بصورة كبيرة فئة الشباب من حاملي الشهادات الجامعية، وهذا ما يمثل تعطيلا حقيقيا للموارد البشرية، ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال الشغل والتي نجم عنها انخفاض محسوس في معدلات البطالة، إلا أن النتائج والإحصائيات تلقي الكثير من التحفظ، ولكن يبقى التحدي قائما وبصورة كبيرة على مدى القدرة في خلق مناصب عمل بصورة دائمة، والجدول الموالي يبين لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الجدول (3-26): تطور معدل البطالة في الجزائر بين 2002 إلى 2008

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التغير بـ%	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3

المصدر: **Rapport National Sur Le Développement Humain , Conseil National Economique Social, Algérie , 2008. Et**



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-26)

بين الجدول السابق أن معدل البطالة عرف انخفاضا ملموسا من 25% إلى 11% تقريبا، إلا أن الوضع لا يعكس هذه الصورة إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عدد الوظائف الدائمة والمؤقتة المسجلة من أجل المقارنة بين النتائج.

الجدول (3-27): تطور سوق العمل بين 2006-2008

السنة	الوظائف		عروض التوظيف المسلمة	طلبات التوظيف المسلمة*	
	توظيف مؤقت	توظيف دائم			
2006	79 223	17 627	132 117	590 784	96 850
2007	106 334	19 307	168 950	749 678	125 641
2008	133 968	21 304	213 194	1 176 156	155 272

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الوظائف المؤقتة قد فاق على مدى الثلاث سنوات عدد الوظائف الدائمة، ففي سنة 2008 عدد الوظائف المؤقتة يساوي تقريبا 6 أضعاف عدد الوظائف الدائمة وهذا أمر لا يمكننا إغفاله عند تحليل نسب البطالة في الجزائر وعدد مناصب العمل المسلمة، إذ يجب أن تكون هذه المناصب دائمة وحقيقية.

ثالثا: التعليم

يعتبر التعليم من المؤشرات الاجتماعية الهامة والتي تعكس درجة قدرة أفراد المجتمع على القراءة والكتابة والتدرج في مختلف المستويات الدراسية، ولقد أولت الجزائر الكثير من الاهتمام بهذا القطاع وقد حققت بذلك العديد من النتائج الإيجابية خاصة في تراجع نسب الأمية عند مختلف الفئات العمرية وكذا ارتفاع عدد المتدربين من الذكور والإناث في كامل التراب الوطني، والجدولين المواليين يوضحان عدد المتدربين من الذكور والإناث وكذا نسبة الأمية لمختلف الفئات العمرية في الجزائر لسنة 2008.

الجدول (3-28): عدد المتدربين حسب الفئات العمرية لسنة 2008

المجموع	الإناث	الذكور

299132	285889	585021	6 سنوات
1770874	1703068	3473942	6-11 سنة
3541748	3406136	6947884	6-15 سنة
12581164	12397015	24978179	أكبر من 15 سنة
3828898	3742036	7570935	15-24 سنة
5569623	5541827	11111450	أكبر من 35 سنة
6549410	6358555	12907965	6-24 سنة

المصدر: **Rapport National Sur Le Développement Humain, Conseil National Economique Et Social, Algérie 2008 .**

الجدول (3-29): نسبة الأمية حسب الفئات العمرية المختلفة لسنة 2008

35 فما أكثر	25-34 سنة	15-24 سنة	20-24 سنة	15-19 سنة	أكبر من 15 سنة	
43,90	12,40	6,24	7,50	4,2	24,60	المجموع
31,90	6,70	4,42	4,80	3,30	17,10	الذكور
56,00	18,20	8,11	10,20	5,10	32,20	الإناث

المصدر: **Rapport National Sur Le Développement Humain, Conseil National Economique Et Social, Algérie 2008 .**

رابعاً: الصحة: يمثل الجانب الصحي شرطاً أساسياً في تقدم الدول عن طريق تحسين مردودية القوى البشرية وزيادة مساهمتها في العمل، وفي الجزائر عرف هذا الجانب اهتماماً كبيراً، ويقاس الجانب الصحي من خلال العديد من المؤشرات نذكر البعض منها.

أ. **الأمّل في الحياة عند الولادة:** يقيس هذا المؤشر متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها طفل حديث الولادة، والجدول الموالي يبين تطور الأمّل في الحياة في الجزائر من 1998 إلى غاية 2008

الجدول(3-30): الأمّل في الحياة عند الولادة في الجزائر

الجنس	1998	1999	2000	2004	2006	2007	2008
الذكور	70,50	70,90	71,50	73,90	74,70	74,70	74,90
الإناث	70,50	70,90	73,40	75,80	76,80	76,80	76,60
المجموع	71,70	71,90	72,50	74,80	75,70	75,70	75,70

المصدر: **Rapport National Sur Le Développement Humain, Conseil National Economique Et Social, Algérie 2008**

ب. **معدل الوفيات عند الأطفال:** يقيس معدلات الوفيات المبكرة خاصة عند الأطفال أقل من خمس سنوات وذلك بسبب الفقر، انعدام المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ونقص العناية الصحية، الجدول الموالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1998-2008 الجدول(3-31): تطور معدل الوفيات عند الأطفال حسب الجنس من 1998 إلى 2008 (النسبة بالألف)

2008	2007	2006	2004	2000	1999	1998	
26,90	27,90	28,30	32,20	38,40	40,20	38,70	الذكور
23,90	24,40	25,30	28,50	35,30	38,60	36,00	الإناث
25,50	26,20	26,20	26,90	36,90	39,40	37,40	المجموع

المصدر: **Rapport National Sur Le Développement Humain, Conseil National Economique Et Social, Algérie 2008**

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول (3-30) نجد بأن الأمل في الحياة في الجزائر قد تطور خلال الفترة السابقة بالنسبة إلى الذكور والإناث، حيث قدرت السنة المتوقعة للعيش سنة 1998 بـ 71,70 سنة أما في سنة 2008 فقد وصلت إلى 75,70 سنة، إلا أن الجدول رقم (3-31) الذي يوضح تطور معدل الوفيات عند الأطفال فين بأن الأرقام تبقى مرتفعة، رغم أنها تنخفض بمعدل بطيء، وهذا يستدعي القيام بتحقيق حول الأسباب التي تؤدي إلى الموت المبكر عند الأطفال وإيجاد العلاجات المناسبة لهذه الظاهرة.

ويمكن تلخيص الحالة الاجتماعية في الجزائر بمتابعة تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

جدول (3-32): تطور دليل التنمية البشرية ومكوناته في الجزائر من 2002 إلى 2008

المؤشر	2000*	2001*	**2002	2004**	◆2005	**2006	2007***	2008***
دليل التنمية البشرية	0,697	0,704	0,722	0,750	0,733	0,760	0,768	0,779
دليل الأمل في الحياة	0,74	0,74	0,807	0,803	-	0,845	0,845	0,845
دليل مستوى التعليم	0,69	0,69	0,681	0,711	-	0,715	0,730	0,746

المصادر:

* وزارة هيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005، ص23.

◆ تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007. http://hdr.undp.org/media/HDR_2010_AR_tables_reprint.pdf.

** CNES, rapport national sur le développement humain, 2007, p19.

*** CNES, rapport national sur le développement humain, 2008, P 18.

لقد خطت الجزائر خطوات إيجابية في مجال التنمية البشرية حيث حققت نتائج معتبرة خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يعكسه تحسن معدلات دليل التنمية البشرية، نتيجة للاهتمام بتحسين الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم والصحة وغيرها، غير أن الجزائر لتزال تحتل مراتب متأخرة في الترتيب العالمي فقد جاءت سنة 2002 في المرتبة 108 عالميا والمرتبة 104 سنة 2005¹ وقد صنفت ضمن الدول ذات الأداء المتوسط من حيث التنمية البشرية، أما سنة 2010 فقد تقدمت خطوات كبيرة حيث صنفت ضمن الدول ذات التنمية المرتفعة فاحتلت المرتبة 84 عالميا، حيث قدرت قيمة دليل التنمية البشرية بـ 0,677² غير أنها مقارنة مع بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر وتونس تبقى متأخرة نسبيا.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

تعرف البيئة في الجزائر وضعية جد متدهورة وهذا نتيجة العديد من المشاكل التي عاجلناها في بداية هذا الفصل، وسنعرض فيما يأتي مجموعة من المؤشرات البيئية في الجزائر.

أولاً: الموارد المائية

تعتبر المياه من الثروات الطبيعية الأكثر أهمية وكما عرضنا سابقا في الجزء المخصص لدراسة الواقع

الايكولوجي في الجزائر وجدنا بأن الموارد المائية في الجزائر تتميز بالمحدودية النسبية إضافة إلى الجهوية الكبيرة في التوزيع، ومن خلال هذا العنصر سنحاول تقديم بعض المؤشرات عن وضعية وحالة الموارد المائية في الجزائر.

أ. نسبة حصول السكان على المياه الصالحة للشرب

يقيس هذا مؤشر نسبة السكان المرتبطون بشبكات المياه الشروب أو بمصادر المياه المختلفة، والذين يتحصلون بصورة مستمرة ومناسبة على كميات معقولة من المياه (20 لتر من المياه يوميا للفرد الواحد على الأقل).

وتصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر ندرة من حيث الموارد المائية، فهي تأتي مصنفة تحت العتبة العالمية لندرة المياه والتي حددها البنك العالمي بمؤشر هو نصيب الفرد السنوي من المياه، وهذه الندرة في

¹ تقرير التنمية البشرية 2008/2007 http://hdr.undp.org/media/HDR_2010_AR_tables_reprint.pdf
² تقرير التنمية البشرية لعام 2010 http://hdr.undp.org/media/HDR_2010_AR_tables_reprint.pdf

المياه راجعة إلى الموقع الجغرافي وموجة الجفاف التي ضربت المنطقة خلال العشرية الأخيرة ولكن السبب الرئيسي هو سوء تسيير الموارد المائية خاصة المسترجعة منها¹.

كما يستخدم مؤشرا آخر في هذا الصدد وهو النسبة من السكان المحرومة من المياه الصالحة للشرب، وفي الجزائر عرفت هذه النسبة تحسنا ملحوظا حيث انخفض عدد السكان المحرومون من المياه الشروب، والجدول الموالي يبين لنا نسبة السكان في الجزائر المحرومة من المياه الصالحة للشرب.

الجدول(3-33): نسبة السكان المحرومة من المياه الصالحة للشرب من 1998 إلى 2008

السنة	1998	1999	2000	2004	2006	2007	2008
النسبة	16,93	*14,5	11,10	*5,50	**5,00	**5,00	**5,00

*: معطيات مقربة، **: معطيات معدلة

المصدر :

Rapport National Sur Le Développement Humain, Conseil National Economique Et Social, Algérie, 2008 .

يعكس الجدول (3-33) تحسنا في ما يخص نسبة السكان الذين يتحصلون على المياه الصالحة للشرب حيث قدرت نسبة السكان الذين لا يتحصلون على المياه الصالحة للشرب سنة 1998-16,93% في حين قدرت سنة 2008 بـ 5% إلا أن هذا التحسن يقابله الانخفاض الكبير في حصة الفرد من المياه الصالحة للشرب، حيث قدرت سنة " 2000 بـ 600م³ وبـ 510م³ سنة 2010 ويحتمل أن تصل إلى 430 م³ مع حلول العام 2020"² وهي أقل بكثير من المتوسط الذي حدده البنك العالمي بحوالي 1100 م³/الفرد، وأمام هذه الأرقام المخيفة على الجزائر أن تضع إستراتيجية وطنية لتسيير الموارد المائية بطرق أكثر فعالية.

ب. كثافة استخدام الماء في الأنشطة الاقتصادية³

يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الماء (بالحجم) في الأنشطة الاقتصادية وهو مؤشر ضغط بالنسبة لاقتصاد الموارد المائية، ويوضح لنا هذا المؤشر سياسة الدولة في إدماج برامج إدارة الموارد المائية، ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر المستهلك الأول للماء ثم يليه في ذلك القطاع المتزلي، والجدول الموالي يبين تطور استهلاك المياه حسب القطاعات الأساسية.

الجدول(3-34): تطور استهلاك المياه حسب قطاع النشاط في الجزائر الوحدة: مليون م³

¹ : Bennadji EL-HADI, Algérie : Environnement Et Développement Durable, Institut National D'études De Stratégie Globale, Alger, p4.

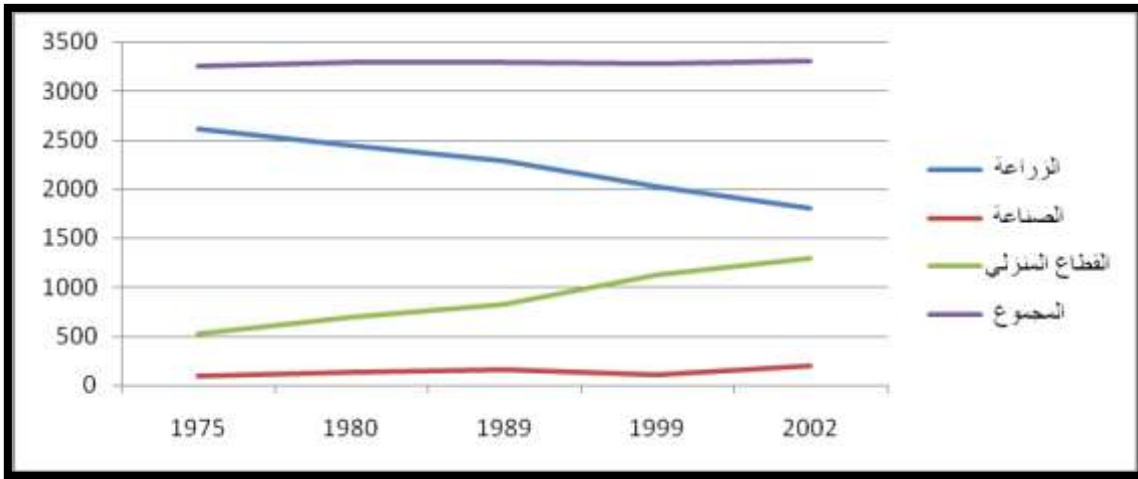
² : Bennadji EL-HADI, Op.Cit, p1.

³ :Indicators Of Sustainable Development Guigelines And Methodologies, 2007, op .cit, p70 .

2002	1999	1989	1980	1975	
1800	2029	2290	2450	2620	الزراعة
200	116	166	133	100	الصناعة
1300	1130	830	700	530	القطاع المتري
3300	3275	3286	3283	3250	المجموع

المصدر: Office National Des Statistiques, Compendium National Sur Les Statistiques De L'environnement, Alger 2006 , Page 19.

الشكل (3-25): استهلاك المياه في الجزائر حسب القطاعات الوحدة: مليون م³



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-34)

من خلال الأرقام والتمثيل البياني الموضح لها، نجد أن القطاع الزراعي يمثل المستهلك رقم واحد للمياه، على الرغم من انخفاض الكمية في الفترة الممتدة ما بين 1975 إلى 2002، ويرجع هذا الانخفاض إلى العديد من الأسباب ومن بينها انخفاض وتيرة العمل والإنتاج الزراعي، واعتماد طرق سقي جديدة أكثر اقتصادا كالتقطير مثلا، ولكن بالرغم من الانخفاض المحسوس إلا أن القطاع يبقى في المرتبة الأولى. أما في المرتبة الثانية فيأتي الاستهلاك المتري والذي على العكس من سابقه نلاحظ تزايد معدلات الاستهلاك فيه بوتيرة متزايدة حيث أنها تجاوزت الضعف خلال هذه الفترة، والسبب الرئيسي

لهذا الارتفاع المستمر هو ارتفاع عدد السكان خاصة في المدن وزيادة عدد المنازل المرتبطة بشبكة المياه الصالحة للشرب، وفي المرتبة الأخيرة يأتي القطاع الصناعي من حيث كثافة استخدام المياه وهذا أصلا يرجع إلى تقلص حجم الصناعة في الجزائر وهذا ما لاحظناه سابقا من خلال مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام والتي تعتبر من أدنى النسب بين القطاعات الرئيسية.

ج. نوعية المياه¹

لقد قسمت الأمم المتحدة من خلال النموذج الذي قدمناه خلال الفصل الثاني مؤشر نوعية المياه إلى مؤشرين فرعيين، الأول وهو الطلب البيولوجي على الأوكسجين في المياه العذبة BOD أو ما يعرف بـ BIOLOGICAL OXYGEN DEMAND، ويقاس هذا المؤشر الكمية المطلوبة أو المستهلكة من الأوكسجين اللازمة للتحليل الميكروبيولوجي (الأوكسدة) للمواد العضوية الموجودة في المياه، ويدل المعدل المرتفع من BOD في المياه على أنها تحتوي على مواد ليست من مصدر حيواني ولا إنساني تكون مضرّة بصحة الإنسان، الأمر الذي يتطلب معالجة مكثفة لهذه المياه التي يمكن أن تسبب العديد من الأمراض وتهدد صحة وسلامة الإنسان بالإضافة إلى الحيوانات التي تعيش في المياه.

أما المؤشر الثانوي الثاني فهو يهتم بمعالجة المياه حيث يقاس نسبة المياه المستعملة المعالجة قبل عملية صرفها في الطبيعة، ويقاس هذا المؤشر مستوى التلوث في المياه الموجه إلى المصبّات الطبيعية (البحار والمحيطات) والناجمة عن الاستهلاك المنزلي والصناعي، الجدول (3-35) يوضح لنا نوعية المياه في مجموعة من الأهمّار في الجزائر.

الجدول(3-35): نوعية المياه في مجموعة من الأهمّار في الجزائر

الأهمّار			الوحدة	الخصائص
سيبوس	الشليف	التافنة		
محطة القياس				
الحجار 1998	سيدي بلعطار 1998	Pierre De Chat 1997		
8.21	7.99	8.24	PH	درجة الحموضة
36.61	90.27	-	%	التشبع بالأوكسجين
18.33	28.44	33.28	ملغ/لتر	DBO
124.3	93.2	90	ملغ/لتر	DCO
5.58	15.3	23	ملغ/لتر	NO ₃
2.29	0.129	0.456	ملغ/لتر	PO ₄ ³⁻
9.18	0.435	0.378	ملغ/لتر	NH ₄ ⁺

¹ : Indicators Of Sustainable Development Guigelines And Methodologies, 2007, op .cit, p71.

المصدر: نشرة الديوان الوطني للإحصائيات

DBO: demande biochimique en oxygène , DCO: demande chimique en oxygène, NO₃: nitrates, NH₄ Ammonium, PO₄³⁻ oxyde phosphorique.

الجدول(3-36): معايير نوعية المياه الوحدة: ملغ/لتر

ملوثة جدا	ملوثة	متوسطة	جيدة	الترتيب المعياري
15<	10-15	5-10	5>	DBO
50<	40-50	20-40	20>	DCO
3<	3-0.01	0.01-0.1	0.01>	NH ₄ ⁺
40<	20-40	10-20	10>	NO ₃
3<	0.1-3	0.01-0.1	0.01>	PO ₄ ³⁻

المصدر: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر(بتصريف)، 2005، ص200 .

ومن خلال المقارنة بين الجدولين نلاحظ بأن الأعمار المعنية بهذه الدراسة تعرف درجة خطيرة من التلوث وهذا ما تعكسه المستويات المرتفعة جدا من المواد الخطرة، والجدول رقم (3-37) يعكس هذه الحقائق المخيفة حيث يخصص نوعية المياه في بعض السدود في الجزائر.

الجدول(3-37): نوعية مياه السدود لسنة 2000

المناطق	نوعية متوسطة	سدود ملوثة	جدد ملوثة	غير مراقبة	المجموع
وهران بحيرة الشرقي	-	-	-	1	1
الشلف. زاهرر	1	1	7	3	12
الجزائر العاصمة	2	4	3	4	11
الصومام حضنة	5	1	1	4	13
قسنطينة. ملليغ	5	4	0	5	5
المجموع	13	10	11	17	51

المصدر: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص201.

اعتمادا على المؤشرات الخاصة بوضعية الموارد المائية في الجزائر، يمكننا القول بأن الجزائر تعاني من سوء تسيير مواردها المائية وكذا من سوء نوعيتها، الأمر الذي سينعكس سلبا على صحة المواطنين نتيجة الاستهلاك المباشر لهذه المياه أو غير المباشر.

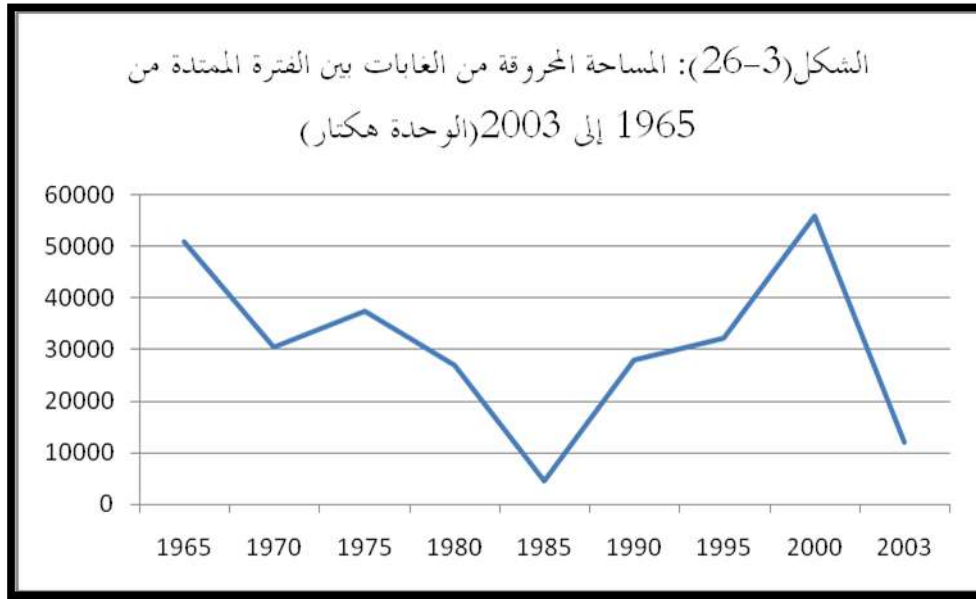
ثانيا: الأراضي

بالنسبة إلى الأراضي تناولنا خلال تقييمنا لهذا المورد بعض الأرقام التي تعكس لنا توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر وأهم المشاكل التي تعرفها، ومن بين أهم المشاكل التي تعرفها الأراضي في الجزائر تقلص الغطاء الغابي، مساحة وكثافة، والجدول التالي يبين لنا ذلك.

الجدول (3-38): مساحات الغابات المحروقة في الجزائر الوحدة: هكتار

الوحدة	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
1000 هكتار	50,80	30,43	37,33	26,94	4,66	28,04	32,15	55,78	11,99
ر	9	9	1	5	8	7	7	2	8

المصدر: Office National Des Statistique, Compendium National Sur Les Statistique De L'environnement, op.Cit. p 47.



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-38)

تعتبر المساحة المحروقة من الغابات مساحة كبيرة جدا بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للغابات في الجزائر، خاصة ما بين الفترة 1985 إلى 1995، لهذا على الجزائر أن تعيد الاعتبار إلى هذا المورد الذي يعتبر هاما للحفاظ على التوازن البيئي والايكولوجي.

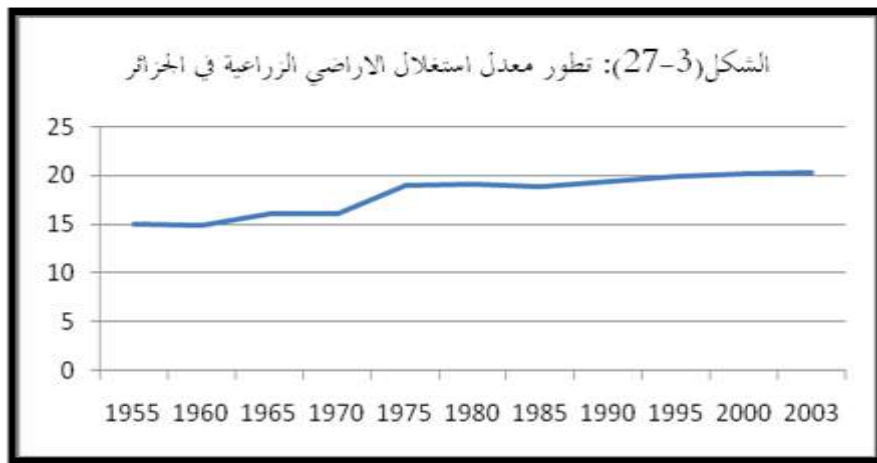
أ. معدل استغلال الأراضي:

وهو النسبة المحصلة عند تقسيم مساحة الأراضي الفلاحية على إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، ويعكس هذا المؤشر مدى استغلال الأراضي الفلاحية واستخداماتها، والجدول رقم (3-39) بين لنا تطور معدل استغلال الأراضي في الجزائر ما بين 1960 إلى غاية 2003.

الجدول(3-39): تطور معدل استغلال الأراضي في الجزائر

الوحدة	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
%	14.9	14.8	16.0	16.1	19	19.0	18.8	19.3	19.8	20.1	20.2

المصدر : Office National Des Statistique, Compendium National Sur Les Statistiques De L'environnement, op.Cit. p88.



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-39)

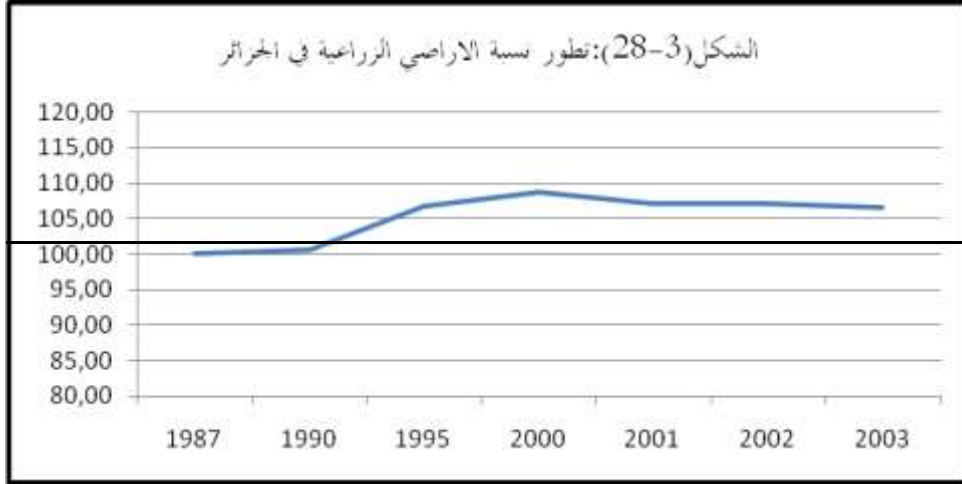
من خلال الجدول رقم (3-39) والتمثيل البياني المرافق له، يتوضح بأن معدل استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر قد تطور بـ36% منذ 1955 إلى غاية 2003، غير أن هذا الارتفاع كان وفقا لوتيرة منخفضة جدا خاصة ابتداء من سنة 1975 وإلى غاية سنة 2003. وهذا ما يفسر ارتفاع المساحة الصالحة للزراعة.

ب. تطور نسبة مساحة الأراضي الزراعية

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأراضي الزراعية في سنة معينة X_n إلى مساحة الأراضي الزراعية بالنسبة إلى سنة الأساس X_0 (سنة 1987)، فإذا كانت قيمة النسبة تفوق 100 فهذا يعبر على ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية وإذا قيمة النسبة أقل من 100 فتعني انخفاض المساحة الزراعية في الجزائر، والجدول الموالي يبين تطور المساحة الزراعية في الجزائر ما بين 1987 إلى غاية 2003. الجدول(3-40): تطور نسبة مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر.

2003	2002	2001	2000	1995	1990	1987	الوحدة
106.55	107.16	107.16	108.80	106.77	100.55	100.00	%

المصدر: Office National Des Statistiques, Compendium National Sur Les Statistiques De: L'environnement, op.Cit. p88.



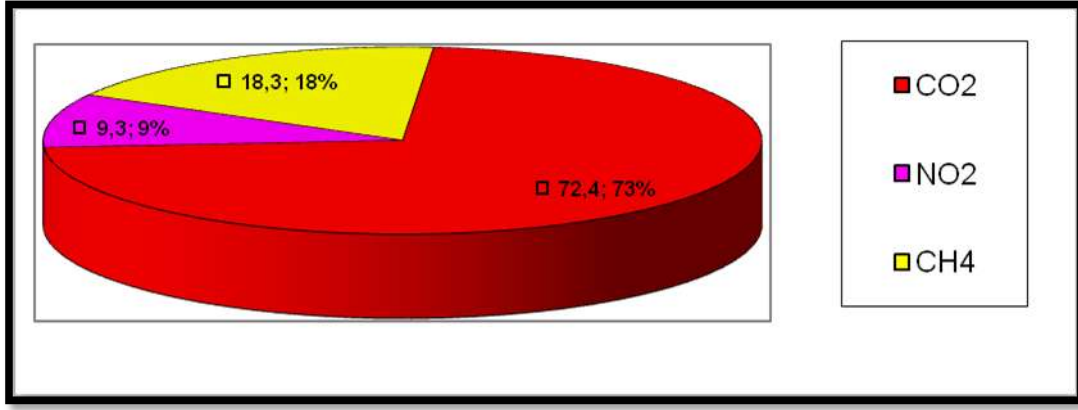
المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-40)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ بأن نسبة الأراضي الزراعية بدأت بالارتفاع ابتداء من سنة 1990 بالنسبة إلى سنة 1987، وهذا ما يعزز النتائج السابقة إلا أن هذا الارتفاع استمر إلى غاية سنة 2000 ليأخذ ابتداء من سنة 2001 وتيرة نحو الانخفاض، ويمكننا القول بأن حصة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تبقى منخفضة بالنسبة إلى المساحة الإجمالية للجزائر.

ثالثا: التلوث الجوي:

يعد التلوث خاصة التلوث الجوي من أهم المشاكل التي تهدد التوازن البيولوجي في العالم، وقد أعد الديوان الوطني للإحصائيات في إطار النموذج التي تم إعداده سنة 2006 (والذي تم عرضه خلال المبحث الثاني من هذا الفصل) مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتلوث الجوي ومن بين هذه المؤشرات مؤشر يقيس الانبعاث السنوي للغازات الدفيئة الناجمة عن مختلفة أنشطة الإنسان، والتمثيل البياني الموالي يبين توزيع الغازات الدفيئة الأساسية في الجزائر سنة 1994، ويمكن اعتبار الجزائر من الدول التي لا تنتج كميات كبيرة من الغازات الدفيئة مقارنة مع ما تنتجه الدول لصناعية الكبرى كالصين، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الشكل (3-29): توزيع أهم الغازات الدفيئة في الجزائر سنة 1994



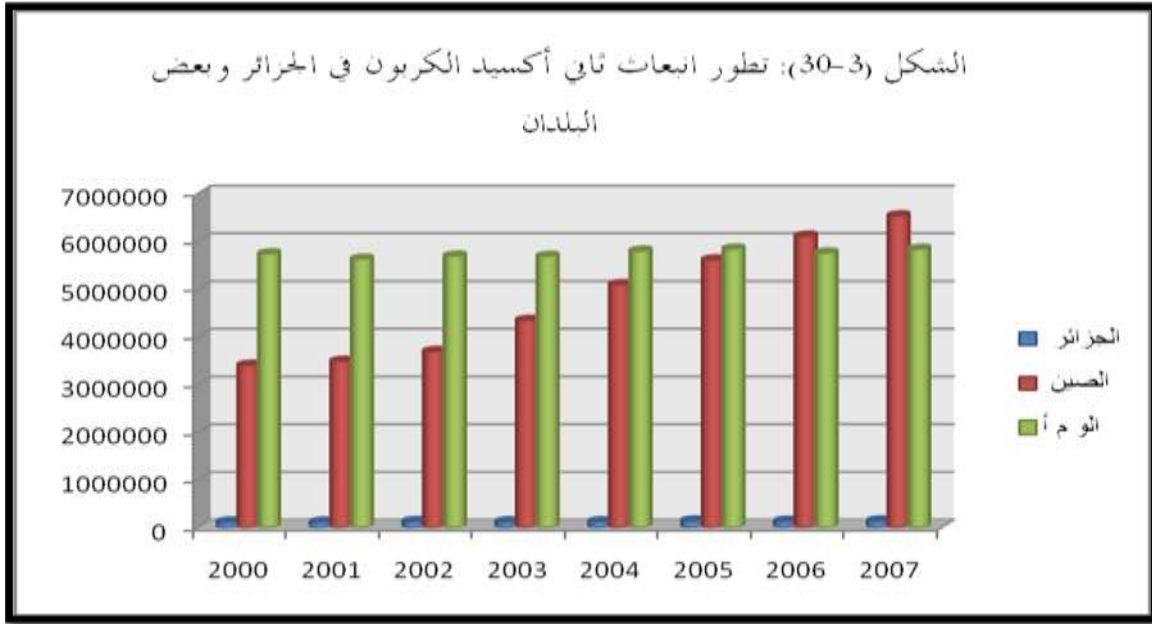
المصدر: Office National Des Statistiques, Compendium National Sur Les Statistiques De L'environnement, op.Cit. p93.

غير أن التلوث الجوي من المشاكل التي تعيشها الجزائر مع زيادة توسع النسيج العمراني خاصة بالمدن والمناطق الحضرية، ارتفاع عدد السكان، زيادة الأنشطة الصناعية الملوثة المتواجدة في وسط التجمعات السكانية، وكذا زيادة حظيرة السيارات التي تعتبر الغازات الناجمة عنها في المناطق الحضرية من الأسباب الرئيسية في تلوث الجو، والجدول الموالي يبين لنا تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان الناجمة عن الأنشطة المختلفة للإنسان في الجزائر وبعض الدول من العالم.

الجدول (3-41): تطور انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر وبعض البلدان
الوحدة: طن مكافئ

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	116768	113668	126904	121952	121853	138741	133420	140005
الصين	3401309	3484511	3691018	4343239	5090571	5609477	6108276	6533018
الو م أ	5737175	5624309	5689704	5683563	5793205	5836473	5753146	5832193

المصدر: <http://donnees.banquemondiale.org>



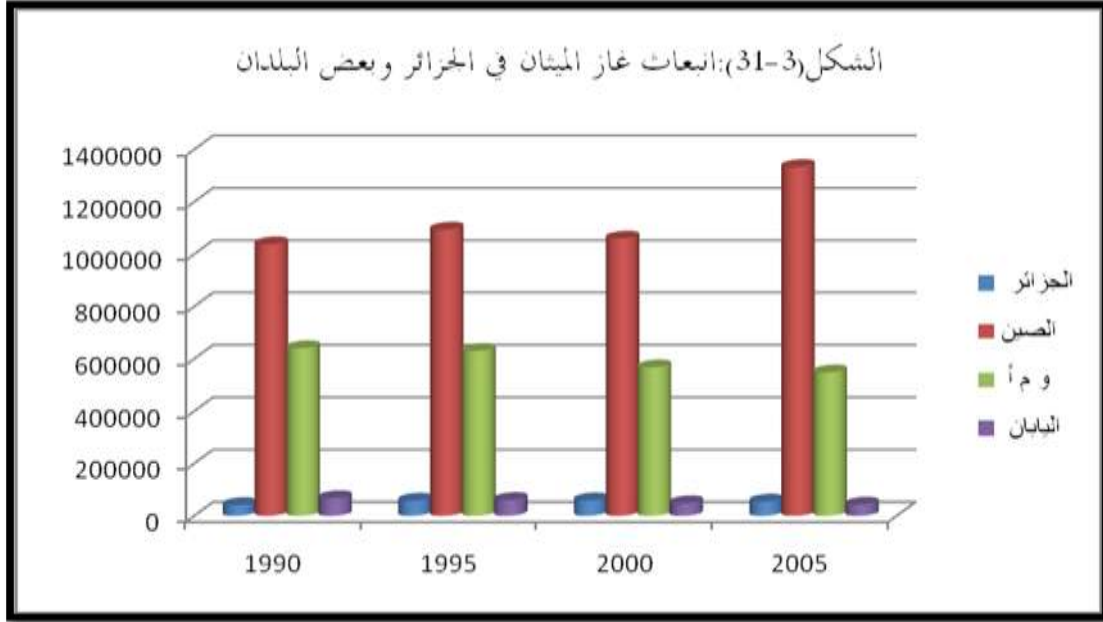
المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-41)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في الجزائر، إلا أن هذا الحجم يعتبر منخفض جدا مقارنة مع انبعاثات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية اللتين تحتلان الصدارة العالمية من حيث الكميات المنبعثة من الغازات الملوثة.

الجدول (3-42): انبعاث غاز الميثان في الجزائر وبعض البلدان الوحدة: طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون

السنة	2005	2000	1995	1990	
الجزائر	54218	58824	57734	40726	
الصين	1333098	1059439	1093620	1037311	
الولايات المتحدة	548073	567074	630123	640428	
اليابان	42771	47775	60263	67362	
د ذ د مخ	464616	430643	463003	484095	
د ذ د م	1542435	1590076	1672543	1730153	

المصدر: <http://donnees.banquemondiale.org> (د.د.مخ: الدول ذات الدخل المنخفض، د.د.م: دول ذات الدخل المرتفع)



المصدر: تمثيل بياني للجدول رقم (3-42)

من خلال مجموعة المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي تم عرضها، نستخلص بعض النقاط التالية:

1. الناحية الاقتصادية:

- تدل المعدلات المنخفضة والمتواترة للنمو الاقتصادي ولنمو الناتج الوطني الخام في الجزائر على هشاشة بنية الاقتصاد الجزائري وعدم استقراره؛
- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية (الزراعة والصناعة) في الناتج الوطني الخام مقابل ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات والخدمات المادية وغير المادية، هذا ما يستدعي تدعيم الاستثمارات الإنتاجية في القطاعات الأساسية؛
- انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم والمعدلات العامة للأسعار؛
- ارتفاع نسبة النفقات العمومية الخاصة بالتجهيز أمام انخفاض النفقات العمومية الموجهة للاستثمار؛
- سوء توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني ما يسبب اختلالات كبيرة.

2. الناحية الاجتماعية:

- معدل نمو السكان في الجزائر لا يتجاوز عتبة 2 %، غير أن الإشكال يكمن في طريقة توزيع السكان حيث يتركز حوالي 60 % في مناطق لا تتجاوز مساحتها 4 % مساحة الجزائر؛
- ارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى الشباب الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول جذرية وليست مؤقتة؛
- تطور أداء الجزائر فيما يخص التنمية البشرية إلا أن أمامها الكثير من النقائص التي يجب تداركها أهمها تحسين الخدمات الصحية خاصة بالنسبة للأطفال وللفئات المهمشة، تحسين مستويات التعليم وجودته؛

- اختلال توزيع الأنشطة التنموية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والتي ترتب عليها تنمية جبهوية وبالتالي ظهور الفروقات بين المناطق خاصة الداخلية والجنوبي ة والمدن الكبرى ما من شأنه إضعاف النسيج الاجتماعي.

3. الجانب البيئي

- تدهور حالة الأراضي الزراعية وتراجع مساحتها نتيجة عوامل طبيعية وأخرى إنسانية،
- تلوث المياه الذي يهدد الصحة العامة للمواطنين وللأنظمة البيئية المختلفة؛
- ارتفاع الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالمشاكل البيئية؛
- ارتفاع معدلات التلوث خاصة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى؛
- استنزاف الثروة الغابية وتراجع مساحتها بمعدلات خطيرة.

خلاصة الفصل:

- إعداد مجموعة من مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر يعد أمرا صعبا يتطلب تحديدا دقيقا للأهداف الإستراتيجية التي يراد الوصول إليها في ظل التنمية المستدامة، وكخلاصة لما تم تقديمه خلال هذا الفصل يمكننا التوصل إلى مجموعة من النقاط الخاصة بالجزائر:
- ضرورة تعزيز دور وفعالية الجهاز الإحصائي وتقويته بمؤسسات جديدة، مثلا كإنشاء فروع للديوان الوطني للإحصاءات على مستوى كل ولاية، تعمل بالتنسيق مع كل إدارة من الإدارات العمومية وكذا المؤسسات الاقتصادية على جمع المعلومات والمعطيات في كل المجالات وتبويبها ونشرها بشكل دوري منتظم ودائم.
 - التشديد على ضرورة تحديد مسؤولية كل جهة في إنتاج وتوزيع المعلومات من أجل خلق ثقافة لدى الجميع بمسألة الاستدامة.
 - لتحقيق الاستدامة على الجزائر أن تعي أن خيار التنمية المستدامة لا يتم بالبحث عن النماذج والاستراتيجيات الجاهزة وتطبيقها بحذافيرها على الاقتصاد والمجتمع الجزائري، إنما يتطلب الأمر دراسة معمقة لخصوصية الاقتصاد، المجتمع وكذلك البيئة في الجزائر.
 - من الضروري إلزام المؤسسات الإدارية والاقتصادية بإعداد التقارير السنوية لتقييم التقدم الحاصل في مجال التنمية المستدامة، وهذا بتبني مجموعة من المؤشرات التي يجب اعتمادها قانونيا من طرف كل الجهات المعنية.
 - إعداد مجموعة أولية من مؤشرات التنمية المستدامة عملية يجب أن تتكفل بها لجنة من الخبراء في جميع الميادين والاختصاصات وممثلون عن كل القطاعات الاقتصادية وكذا المنظمات الغير حكومية وممثلين عن المجتمع المدني، وهذا للسعي نحو إشراك جميع الأطراف في إيجاد صيغ مشتركة لتحقيق الهدف المشترك.
 - الإشكال في الجزائر لا يكمن في غياب القوانين أو المؤسسات التنمية المستدامة لكن في طرق تعزيز وتفعيل هذه الوسائل التنظيمية وفي تنسيق الجهود بين مختلف الجهات والقطاعات.

الخاتمة العامة

لقد أدى الاهتمام المستمر بالتنمية المستدامة إلى ثورة حقيقية في الفكر الحديث ليس فقط على مستوى علم الاقتصاد إنما في جل العلوم الإنسانية والتجريبية الأخرى، بذلك تصاعد البحث عن أفضل التطبيقات لهذا المفهوم من طرف الباحثين والخبراء الذين حاولوا إيجاد طرق تضمن تحقيق أهداف الدول التقليدية دون إهمال الانشغالات البيئية والاجتماعية، وبهدف متابعة هذه التطبيقات ودرجة تحقيقها للأهداف وضمان التنسيق بين الجهود سواء على المستوى العالمي، الإقليمي، الوطني والمحلي ظهرت الضرورة بإيجاد وتحديد مجموعة من المؤشرات التي تغطي الانشغالات الأساسية وتقييمها من أجل ضمان متابعة تطورها عبر الزمان والمكان، ولتقييم سير الاقتصاد العالمي نحو الاستدامة.

من خلال هذا البحث وجدنا أن عملية إعداد مؤشرات التنمية المستدامة ليست عملية سهلة بل هي مجموعة من الإجراءات المعقدة التي تخضع للعديد من المقاربات الفكرية والشروط المنهجية التي تحاول في أغلبها التوليف بين الجوانب المأثرة في رفاهية الفرد حالياً ومستقبلاً، وهذا بضمان حماية الأنظمة البيئية المختلفة وترشيد استخدامات الموارد الطبيعية من أجل إعادة توازن العالم. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى نتيجة هامة، وهي أنه لا يوجد نموذج موحد لمؤشرات التنمية المستدامة لجميع الدول في العالم، إنما يختلف تصميم وهيكل هذه المؤشرات وفقاً لكل دولة ليعكس بذلك طبيعة الأولويات والأهداف الإستراتيجية التي يراود تحقيقها.

الإجابة على الفرضيات

من خلال البحث تم التوصل إلى الفرضيات التي انطلقنا منها كالتالي:

1. يتفق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من حيث الجوهر ، فكلاهما يهدف في الأخير إلى تحقيق رفاهية الأفراد والمجتمعات، لكن التمايز الذي ظهر بينهما كان نتيجة التغيرات التي أحدثتها الظروف والتحورات الاجتماعية الكبيرة، والسبب ذاته أدى فيما بعد إلى ظهور مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة بحيث أن الأول جاء كاستجابة إلى ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره ركيزة التنمية والتقدم، أما الثاني فقد جاء كاستجابة لضرورة المحافظة على البيئة التي تم تدميرها، وبذلك حافظ كل من مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة على المنطلق والغاية المشتركة وهي تحقيق رفاهية الفرد لكن الذي اختلف هو الوسائل التي تضمن ذلك.

2. أما الفرضية الثانية والتي مفادها أن مؤشرات التنمية المستدامة لا يمكن أن تصبح بديلاً عن

مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية فهي غير صحيحة، لأنه في الواقع وعلى الرغم من الاجتهادات الكبيرة الرامية إلى إدماج البعد البيئي والاجتماعي في عمليات قياس الاستدامة، فقد حافظ أهم مؤشر اقتصادي وهو الناتج الوطني الخام ومعه مجموعة من المؤشرات الأخرى على مكانه في الدراسات التحليلية والمقارنات الدولية، إلا أن هذا لا يعني أنه حافظ على نفس الأهمية ونفس الصيغة، حيث تم

تعديله وتكاملته بمجموعة أخرى من المؤشرات الاجتماعية والبيئية ليعكس الانشغالات الجديدة، ولعل أبرز اختلاف بين مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية المستدامة هو تكامل هذه الأخيرة واعتمادها بشكل كبير على المؤشرات التجميعية (الدليل) للتعبير عن الظواهر الجزئية المكونة لمفهوم التنمية المستدامة الأمر الذي لم نلاحظه في مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية لأنها كانت مؤشرات أحادية البعد.

3. وأخيرا الفرضية الثالثة التي أقرت بعدم وجود مؤشرات لقياس الاستدامة بالجزائر فهي غير صحيحة، حيث توجد في الجزائر مجموعة من مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومجموعة أخرى من المؤشرات البيئية، لكنها غير فعالة حيث أنه لم يتم احتسابها ولا اعتمادها بصورة رسمية إلى اليوم، كما أنه لا يمكن اعتبارها أدوات فعالة لقياس الاستدامة بالنسبة إلى الجزائر لأنها لا تعكس الانشغالات والأولويات في هذا البلد.

النتائج والاقتراحات:

من خلال هذا البحث توضحت لدينا الكثير من النقاط، ومن جملة النتائج والاقتراحات التي نخرج بها من خلال هذه الدراسة:

النتائج:

- قصور الفكر الاقتصادي الوضعي الذي حاول ومنذ قرون تحقيق غايات الإنسان الأساسية وتلبية احتياجاته لكن على حساب البيئة والطبيعة؛

- شمولية الاقتصاد الإسلامي الذي ومنذ قرون وضع أسس متكاملة جامعة وشاملة لجميع نواحي الحياة المادية والروحية، وبالتالي كان بذلك النهج الوحيد الذي ربط بين جميع المتغيرات بطرق علمية ومنطقية؛

- التنمية المستدامة منهج يبحث في إيجاد طرق تقارب بين الأهداف الاقتصادية والقيود البيئية، وليست عبارة عن إيجاد الحلول للمشاكل البيئية على حساب القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فالتحدي الحقيقي للتنمية المستدامة هو النجاح في التوفيق والموازنة بين الجوانب كلها؛

-لا توجد مجموعة موحدة من مؤشرات قياس التنمية المستدامة انما كل دولة تصمم مجموعة خاصة بها تتوافق مع خصوصياتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وبالتالي لكل دولة ما يناسبها من المؤشرات التي تعكس هذه الخصوصيات؛

-ضرورة وضع وتحديد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة على المستوى المحلي، الوطني، الإقليمي والدولي من أجل ضمان مراقبة وتتبع الأوضاع وإيجاد الحلول المشتركة التي تضمن مصالح الجميع.

-عدم تنويع الاقتصاد الجزائري وانحصار مساهمة القطاعات الرئيسية في صناعة النمو يضعف من قوة البنية الاقتصادية وتكاملها؛

- سوء التسيير بالنسبة إلى الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية والأراضي الزراعية في الجزائر أدى إلى انخفاض المخزونات الطبيعية لهذه الموارد وإضعاف مردوديتها؛

- الاختلال الكبير في توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على كامل تراب الوطن و سوء التهيئة العمرانية للمدن خلف الكثير من المشاكل الاجتماعية والبيئية.

الاقتراحات:

من خلال دراستنا يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات:

-ضرورة تدعيم الجهاز الإحصائي وتعزيز آليات عمله في جمع، تويب ومعالجة البيانات الخاصة بجميع الميادين والأصعدة خاصة ما تعلق بالجانب البيئي؛

-ضرورة نشر المعلومات خاصة البيئية وعرضها بصورة مستمرة؛

-ضرورة التنسيق بين جميع الجهات والأطراف ذات العلاقة في مجال التنمية المستدامة سواء الإدارات

العمومية، قطاع الأعمال العام والخاص، الجامعات بمختلف منابر البحث العلمي وكذا المواطنين من

أجل تعبئة كافة الجهود ومشاركتها-الأطراف ذات المصلحة- عند إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية

المستدامة من أجل ضمان الوصول إلى تحديد دقيق للأهداف الإستراتيجية؛

-تحديد مسؤولية كل طرف من الأطراف ذات المسؤولية في عملية إنجاز وتحقيق الأهداف

الإستراتيجية؛

- ضرورة وضع أجهزة وآليات تضمن متابعة وتقييم الأهداف الإستراتيجية بصورة مستمرة عبر الزمان
والمكان بهدف تسهيل عملية الرقابة واتخاذ القرارات؛

- يجب أن يدرج مطلب إعداد مؤشرات التنمية المستدامة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
وتحدد طرق تقديم المؤشرات الوطنية لكافة المستخدمين؛

- لإعداد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر يجب الانطلاق من الأولويات الوطنية التي تحددتها

الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة؛

- على الجزائر اليوم أن تضع مجموعة من الحلول العملية والنهائية وليس المؤقتة والجزئية للمشاكل التي
يتخبط فيها الاقتصاد الوطني وذلك بتعيين مجموعة محددة من الأولويات والأهداف والمباشرة بتحقيقها ثم
المرور إلى أهداف ذات مستويات أقل من الأهمية؛

أفاق الدراسة:

يعد موضوع مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة من المواضيع الراهنة وهو
موضوع معقد ومتعدد الجوانب ولا يسعنا في هذا المقام أن ندرس كل جوانبه وأبعاده، لذا حاولنا
التطرق إلى أحد الجوانب المهمة وهي الجانب النظري للبحث في أهم الطرق والمنهجيات المعتمدة في
إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، ولكن هنالك بعد وجانب آخر لا يقل أهمية عن الجانب المنهجي وهو
الجانب التطبيقي الذي يبحث في إيجاد طرق لإدماج مؤشرات التنمية المستدامة ضمن الحسابات الوطنية،
وقد طالبت الأمم المتحدة في هذا الصدد بإعداد مجموعة من الحسابات الإضافية *les comptes satellites*
من أجل إدماج البعد الاجتماعي والبيئي ضمن المحاسبة الوطنية، وتعد هذه النقطة بداية
للانطلاق في كثير من بحوث التي باشرت بعض الجهات أبحاثها من أجل الوصول إلى تعديل شامل
لمفهوم المحاسبة الوطنية وحساباتها لتمكنا من إعادة النظر في الثروات الحقيقية للدول.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

* الكتب

1. الأدهن فرهاد محمد علي، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، ط 1، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1994.
2. التميمي رعد سامي عبد الرزاق، العولة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط 1، دار دجلة، الأردن، 2008.
3. تودارو ميشال، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني؛ محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
4. جبلز مالكوم وآخرون، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبد الله منصور؛ عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.
5. جميلة قرينعي؛ حليلة بخي، القانون الدولي والبيئة، ط 1، مطبعة رويغي، الأغواط، 2009.
6. حبيب كاظم، مفهوم التنمية الاقتصادية، ط 1، دار الفرابي، 1980.
7. حيران رشيد، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
8. خليفة محروس محمد، التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية تحليل نقدي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، (دون سنة نشر).
9. خليفة محمد ناجي حسن، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
10. الرسول أحمد أبو زيد، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007.
11. ريشبناخ ريموند؛ أوفر سيلقن، التنمية صفر، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1987.
12. السيد طارق، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
13. شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
14. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
15. عارف نصر، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008.

16. عارف نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، ط3، بيت الحكمة للترجمة والنشر، المغرب، 1996.
17. عبد اللطيف رشاد أحمد، تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي مؤشرات التنمية بين التطورات النظرية والممارسة الميدانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.
18. عجمية محمد عبد العزيز؛ إيمان عطية ناصف؛ علي عبد الوهاب نجاء، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات- الاستراتيجيات- التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
19. عجمية محمد عبد العزيز؛ الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية- مفهومها، نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
20. العسل إبراهيم، التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
21. العطا علي، التنمية الاقتصادية والبشرية، ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2005.
22. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
23. عمار حامد، التنمية البشرية في الوطن العربي المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع، ط 1، سينا للنشر، قبرص، 1992.
24. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط 1، دار الشروق، بيروت، 2000.
25. غانم حسين مصطفى، الإسلام وحماية البيئة من التلوث، جامعة أم القرى، السعودية، 1997.
26. الغزالي عبد الحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ط 1، دار البلاد للطباعة والنشر، السعودية، 1994.
27. غنيم عثمان محمد؛ أبو زنت ماجدة أحمد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
28. القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
29. لطفي علي، النمو الاقتصادي بين المذاهب الكبرى، (دون مكان نشر وسنة نشر).
30. المخادمي عبد القادر رزيق، مخاطر التلوث وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
31. مصطفى محمد سمير، استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ط 1، المجلد الأول (مقدمة عامة)، الدار العربية للنشر، 2006.

* الأطروحات

- أطروحات الدكتوراه

1. محمد الطاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
2. زروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

- أطروحات الماجستير

1. داودي الطيب، تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.
2. زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

* الملتقيات

1. ثوي بوحنية، "نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية من خلال المدخل الكلي - المدخل الجزئي - مدخل الحكم الراشد"، في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، مارس 2004.
2. ذياب الربيعي أحمد؛ سليم الشورة محمد، أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، في المؤتمر العلمي الثالث جامعة الإسراء كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 28-29 أبريل، 2009.
3. سالم سلمان سلامة، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية لمنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وآثارها على التنمية المستدامة، أعمال المؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، تونس، 2007.
4. سالم جمال، التنمية الإنسانية مدخل استراتيجي لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة في الملتقى الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7/8 أبريل 2008.
5. شاعر شفيق؛ الريحان بكر؛ عبد القادر محمد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والأفاق المستقبلية) استراتيجيات المصارف الإسلامية لتفادي الأزمات المالية، الملتقى الثالث جامعة الإسراء الأردن، 28-29 نيسان 2009.

6. قريشي يوسف، بن ساسي الياس، مؤشرات التنمية البشرية المفهوم، الأساسيات ، الحساب، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004.
7. عبد الله خبابة، "التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو إلى مؤتمر بالي 2007"، في مداخلة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف 08/07 أبريل 2008.
8. عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها" في مداخلة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف 08/07 أبريل 2008.
9. نبيلة فالي، التنمية من النمو إلى الاستدامة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، أبريل 2008.

* التقارير

1. وزارة هيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة، 2007.
2. وزارة هيئة الإقليم والبيئة، ملخص تقرير حول الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، 2003.
3. نشرية الديوان الوطني للإحصاءات، 2008.
4. تقرير التنمية البشرية 2008/2007
5. تقرير التنمية البشرية 2010.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية)

* Ouvrages

1. Allemand sylvain, Les Paradoxes Du Développement Durable, édition le cavalier bleu, Paris, 2007.
2. Baddache Farid, Le Développement Durable Tout Simplement Une Approche Complète Et Accessible Et Vivante, édition Eyrolles, 2008.
3. Benachenhou Abdellatif, Le Prix De Développement Durable En Algérie, Thotm édition, paris, 2005.
4. Benachenhou Abdellatif, pour une meilleure croissance, Alfa désigne, France, 2005.
5. Burgenmeier Beat, Politique Economique Du Développement Durable, 1ère édition, Belgique, de boeck, 2008.
6. De Backer Paul, Les indicateurs financiers du développement durable, Edition d'organisation, France, 2005.

7. Guay louis, Doucet Laval, Bouthillier Luc, Debailleul Cuy, Les Enjeux Et Les Défis Du Développement Durable Connaitre, Décider, Agir, canada, les presses de l'université Laval, 2004.
8. Hperkins Dwight; Radeler steven; L.lindauer Davide, tradition Bruno Baron, Economie De Développement Durable, 3 édition, Belgique, édition de boeck université, 2008.
9. Kaba Ousmane, Macroéconomie Moderne, L'Harmattan, Guinée, 2007
10. Kerdoum Azzouz, préface de Mouhamed Larbi Bougurra, Environnement Et Développement Durable Enjeux Et Défis, Publisud, 2000.
11. Perrin Jacques, Valeurs Et Développement Durable Questionnement Sur La Valeur Economique, L'Harmattan, France, 2004.
12. Piatier André, Equilibre Entre Développement Economique Et Développement Social, Edition M.Th.GÉNIN, PARIS.
13. Tabet-Aoul Mahi, Développement Et Environnement Au Maghreb Contrainte Et Enjeux, université LAVAL, institut québécois des hautes études internationales, juillet 2010.
14. Veyret Yvette, Le Développement Durable: Approches Plurielles, HATIER, Paris, 2005.

*** Rapports et périodiques**

1. Compendium National Sur Les Statistique De L'environnement Office National Des Statistiques, Alger, 2006.
2. The Report On The Environmental State And Future, Ministry Of Land Planning And Environment, ALGIS, 2003.
3. Plans National D'action Pour L'environnement Et La Stratégie Nationale de Développement Durable (PNAE-DD), Ministère De L'aménagement De Territoire Et De L'environnement.
4. Rapport National Sur L'état Et L'avenir De L'environnement , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, 2007.
5. Kadi Nadia, Rapport Sur Les Indicateurs De L'environnement Et Du Développement Durable, Observatoire National De L'environnement Et Du Développement Durable, Aout 2010.
6. Rapport National Sur Le Développement Humain, Conseil National Economique Et Social, Algérie, 2007.
7. Rapport National Sur Le Développement Humain, Conseil National Economique Et Social, Algérie, 2008.
8. Office National Des Statistiques, Les comptes économiques de 2000à2009, publication N°556.
9. Office National Des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultats2008 N° 39, édition 2009.
10. Rapport L'environnement En Algérie : Enjeu Du Développement, 9Session, Plénière, Conseil National Economique Et Social, 1997.

11. Bennadji EL-HADI, Algérie : Environnement Et Développement Durable, Institut National D'études De Stratégie Globale, Alger.

* **Rapports et périodiques sur internet:**

12. MEASURING SUSTAINABLE DEVELOPMENT, Report of the Joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development, UNITED NATIONS, 2007. www.un.org

13. Paul-Marie Boulanger, Les indicateurs de développement durable : un défi scientifique, un enjeu démocratique, *Les séminaires de l'Iddri, n° 12 Institut pour un développement durable, Belgique 1 Juillet 2004.* <http://users.skynet.be/idd/document/indicateurs/iddpmb01;PDF> 28/11/2010.

14. Analyse Comparative D'indicateurs De Développement Durable, Étude réalisée par l'Observatoire de la responsabilité sociétale des entreprises (ORSE), *Octobre 2003.* www.industrie.gouv.fr 1/10/2010.

15. Philippe DEFEYT, Le social et l'environnement: des indicateurs alternatifs au PIB, *Institut Pour Un Développement Durable.* <http://www.ulb.ac.fr>, 5/2010.

16. Tracey Strange, Anne Bayley, le développement durable à la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement, OCDE www.ocde.com, 28/07/2010.

17. Le Clézio Philippe, Les indicateurs Du Développement durable Et L'empreinte Ecologique, conseil économique, social et environnemental, paris 2009. www.conseil-economique-et-social/fr. 16/6/2010.

18. Odile Bovar, et autres, les Indicateurs De Développement Durable. www.insee.fr 05/1/2011.

19. Jean Gabrey, De la croissance au développement, A la recherche d'indicateurs alternatifs, futuribles n°281- décembre 2002. www.futuribles.com

20. croissance potentielle et développement, rapport présenté par Pierre Duhaucourt, France 2007. www.insee.fr

21. Indicators Of Sustainable Development: Guidelines And Methodologies, United Nation, 1997.

www.un.org/es/asutdevpublicationindisid-mg2001.pdf.pdf

22. indicators of sustainable development : guidelines and methodologies, united nations publication, new York, 2007. www.un.org, 10/09/2010.

Autres site :

23. le site de la banque mondiale <http://donnees.banquemondiale.org>

24. <http://homepage.ulb.ac.be/ezaccai/publications/dico.dd.idd.def.pdf>

25. <http://www.ulb.ac/students/desge/cours/envif443:COUR08-4.indic> 28/07/2010.

26. <http://www.colvir.net/proflouise.bouffardeco-31onotesinflatio-notes>.

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
32	العلاقة الأولى بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي	(1-1)
33	تطور العلاقات بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي	(2-1)
33	تمثيل التنمية المستدامة باعتبارها تداخل بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي	(3-1)
34	الداخلات بين الاقتصاد، الاجتماع والبيئة	(4-1)
42	الانتقال من المفهوم إلى الدليل	(1-2)
44	مستويات التجميع	(2-2)
50	نموذج DPSTR	(3-2)
84	مصنوفة اختيار مؤشرات التنمية المستدامة	(4-2)
105	مراحل الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة	(1-3)
108	ركائز الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة	(2-3)
126	نموذج يوضح خطوات العمل لاختيار وإعداد مؤشرات للتنمية المستدامة	(3-3)
131	معدل تطور الناتج الداخلي الخام من سنة 2000 إلى 2008	(4-3)
131	تطور الناتج الداخلي الخام من سنة 2000 إلى 2009	(5-3)
132	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من الفترة 2000 إلى 2009	(6-3)
132	تطور الناتج الوطني الخام من سنة 2000 إلى 2009	(7-3)
132	تطور نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام من سنة 2000 إلى 2009	(8-3)
134	نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي	(9-3)

134	نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي خارج المحروقات	(10-3)
134	القيمة المضافة حسب قطاع المحروقات من الفترة 2000 إلى 2009	(11-3)
134	القيمة المضافة لقطاع الصناعة من سنة 2000 إلى 2009	(12-3)
134	القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات من سنة 2000 إلى 2009	(13-3)
135	القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية من سنة 2000 إلى 2008	(14-3)
135	القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية خارج المحروقات	(15-3)
135	توزيع القيمة المضافة لقطاع الخدمات المادية	(16-3)
135	توزيع القيمة المضافة خارج المحروقات لقطاع الخدمات المادية	(17-3)
135	توزيع القيمة المضافة لقطاع الخدمات غير المادية	(18-3)
135	توزيع القيمة المضافة خارج المحروقات لقطاع الخدمات غير المادية	(19-3)
139	مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العمومية في الجزائر بين 2004 - 2007	(20-3)
140	تطور عدد السكان في الجزائر ما بين 2000 إلى 2009	(21-3)
142	تطور عدد السكان في الولايات الساحلية ما بين 1994 و 2004	(22-3)
143	تطور معدل البطالة في الجزائر بين 2002 إلى 2008	(24-3)
149	استهلاك المياه في الجزائر حسب القطاعات	(25-3)
152	المساحة المحروقة من الغابات بين الفترة الممتدة من 1965 إلى 2003	(26-3)
153	تطور معدل استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر	(27-3)
153	تطور نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر	(28-3)
154	توزيع أهم الغازات الدفيئة في الجزائر سنة 1994	(29-3)
155	تطور انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر وبعض البلدان	(30-3)
156	انبعاث غاز الميثان في الجزائر وبعض البلدان	(31-3)

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
7	أوجد المقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(1-1)
35	بعض عناصر أبعاد التنمية المستدامة	(2-1)
53	النقاط الايجابية والسلبية في مناهج إعداد مؤشرات التنمية المستدامة	(1-2)
60	دليل الرفاهية الاقتصادية وفق الصياغة الأولية	(2-2)
63	مكونات دليل الفقر البشري للدول الفقيرة والدول المتقدمة	(3-2)
64	مكونات دليل الصحة الاجتماعية	(4-2)
65	المؤشرات المكونة لدليل انعدام الأمن الاجتماعي	(5-2)
67	مكونات دليل التقدم الحقيقي	(6-2)
69	تطور الأثر الايكولوجي من سنة 1961 إلى 2005	(7-2)
70	قيم الأثر الايكولوجي في العالم	(8-2)
72	القضايا الرئيسية المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة	(9-2)
73	عدد المؤشرات الأكثر استخداما في دول الاتحاد الأوروبي، استراليا وكندا	(10-2)
75	المجموعة الأولى من مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 1996	(11-2)
78	أهم محاور مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة	(12-2)
78	مؤشرات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2007	(13-2)
88	التوزيع الجهوي لكميات التساقط	(1-3)
89	استخدامات الأراضي في الجزائر	(2-3)
90	التوزيع العام للأراضي في الجزائر	(3-3)
90	توزيع المساحة الإجمالية في دول المغرب العربي	(4-3)

92	وضعية الأجناس الحيوانية في الجزائر	(5-3)
93	التنوع البيولوجي في الجزائر	(6-3)
105	الأهداف الإستراتيجية والأهداف العملية للجزائر خلال الفترة 2001-2011	(7-3)
109	أهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة	(8-3)
111	تمويل الأهداف الإستراتيجية للبيئة والتنمية المستدامة	(9-3)
113	قائمة مؤشرات التنمية المستدامة والبيئة للديوان الوطني للإحصائيات	(10-3)
118	أهداف التنمية المستدامة حسب المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	(11-3)
119	الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة حسب مرصد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات	(12-3)
121	مؤشرات التنمية المستدامة حسب المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	(13-3)
126	مؤشرات التنمية المستدامة وفقا لأهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر	(14-3)
129	تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منها	(15-3)
130	معدلات تطور الناتج الداخلي الخام بين 2000 إلى 2008 (نسب مئوية)	(16-3)
133	توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)	(17-3)
133	توزيع القيمة المضافة خرج المحروقات حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)	(18-3)
136	تطور مؤشرات المديونية	(19-3)
137	تغيرات دليل الأسعار العام في الجزائر	(20-3)
138	الميزانية العامة للدولة حسب التصنيف الإداري من 2004 إلى 2007	(21-3)
140	تطور عدد سكان الجزائر ما بين 2000 إلى 2009	(22-3)
140	معدل النمو الطبيعي (بالنسب)	(23-3)
141	تركيبة السكان في الجزائر حسب الفئات العمرية	(24-3)
142	تطور سكان المناطق الساحلية في الجزائر	(25-3)
143	تطور معدل البطالة في الجزائر بين 2002 إلى 2008	(26-3)
143	تطور سوق العمل بين 2006-2008	(27-3)
144	عدد المتلمدرسين حسب الفئات العمرية لسنة 2008	(28-3)
145	نسبة الأمية حسب الفئات العمرية المختلفة لسنة 2008	(29-3)
145	الأمّل في الحياة عند الولادة في الجزائر	(30-3)
145	تطور عدد الوفيات عند الأطفال حسب الجنس من 1998 إلى 2008	(31-3)
146	تطور دليل التنمية البشرية ومكوناته في الجزائر من 2002 إلى 2008	(32-3)
147	نسبة السكان المحرومة من المياه الصالحة للشرب من 1998 إلى 2008	(33_3)
148	تطور استهلاك المياه حسب قطاع النشاط في الجزائر	(34-3)
150	نوعية المياه في مجموعة من الأنهار في الجزائر	(35-3)
150	معايير نوعية المياه	(36-3)
151	نوعية مياه السدود لسنة 2000	(37-3)

151	مساحات الغابات المحروقة في الجزائر	(38-3)
152	تطور معدل استغلال الأراضي في الجزائر	(39-3)
152	تطور نسبة مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر	(40-3)
154	تطور انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر وبعض البلدان	(41-3)
155	انبعاث غاز الميثان في الجزائر وبعض البلدان	(42-3)

مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة: دراسة تطبيقية على حالة الاقتصاد الجزائري

المقدمة العامة

الفصل الأول: تطور الفكر الاقتصادي من النمو الاقتصادي إلى التنمية المستدامة
تمهيد البحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، تقارب أم تباعد بين المفهومين
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي المطلب الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية
الفرع الأول: التنمية على اعتبارها عملية اقتصادية
الفرع الثاني: التنمية على اعتبارها تفاعل حضاري
البحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بين المذاهب الاجتماعية والاقتصادية الكبرى
المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في نظريات علم الاجتماع
الفرع الأول: النظرية النشوئية التطورية
أولا: النظرية الماركسية
ثانيا: نظرية أوجست كونت وسبنسر
ثالثا: المذهب التطوري الحديث للنمو
الفرع الثاني: نظرية المنظومات
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المذاهب الاقتصادية الوضعية الكبرى
الفرع الأول: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المذهب الرأسمالي
أولا: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة التجارية

ثانيا: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الطبيعية
ثالثا: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الكلاسيكية
رابعا: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة النيو كلاسيكية
خامسا: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الكثرية
الفرع الثاني: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدرسة الاشتراكية
الفرع الثالث: النمو والتنمية الاقتصادية حسب المدارس المعاصرة
أولا: المدرسة النيو كثرية
ثانيا: نظرية المراحل
المطلب الثالث : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي
الفرع الثاني: أهداف وخصائص التنمية الاقتصادية وفق المنهج الإسلامي
أولا: أهداف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي ثانيا: خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي
المبحث الثالث : التنمية البشرية والتنمية المستدامة
المطلب الأول: التنمية البشرية بديل أم استمرارية للتنمية الاقتصادية
الفرع الأول: مفهوم التنمية البشرية
الفرع الثاني: العلاقة بين التنمية البشرية وبعض المفاهيم
أولا: التنمية البشرية والتنمية المستقلة
ثانيا: التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية
ثالثا: التنمية البشرية والتنمية الإنسانية
المطلب الثاني: التنمية المستدامة، وجه جديد من أوجه الفكر التنموي الحديث
الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة و الامتداد التاريخي لها
أولا: ماهية التنمية المستدامة
ثانيا: الامتداد التاريخي للتنمية المستدامة
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة
خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: منهجيات قياس النمو، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق
تمهيد الفصل الثاني

المبحث الأول: الإطار الاصطلاحي والمنهجي لدراسة وتحليل مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، التنمية

الاقتصادية والتنمية المستدامة

المطلب الأول: المؤشرات

الفرع الأول: مفهوم المؤشر وخصائصه

أولاً: مفهوم المؤشر

ثانياً: مستويات التجميع وأنواع المؤشرات

الفرع الثاني: خصائص مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وأهميتها

أولاً: خصائص المؤشرات

ثانياً: أهمية المؤشرات

المطلب الثاني: المداخل المعتمدة في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة

الفرع الأول: مدخل رأس المال

الفرع الثاني: نموذج DPSTR الضغط-الحالة-الاستجابة

الفرع الثالث: مدخل الأبعاد

الفرع الرابع: مدخل الرفاه

الفرع الخامس: مدخل الأهداف

الفرع السادس: مدخل الميادين

المطلب الثالث: المشاكل المرتبطة بمهندسة مؤشرات التنمية المستدامة والحلول المقترحة لها

المبحث الثاني: مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية: الانتقال من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة

المطلب الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية التقليدية

الفرع الثاني: بدائل لقياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفق نظرة أكثر شمولية

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية والتنمية المستدامة، رؤية جديدة للقياس

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية البشرية والتوافق الاجتماعي

أولاً: دليل التنمية البشرية

ثانياً: دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

ثالثاً: دليل الفقر البشري

الفرع الثاني: مؤشرات التوافق الاجتماعي

أولاً: دليل الصحة الاجتماعية

ثانياً: دليل انعدام الأمن الاجتماعي

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

أولاً: دليل التقدم الحقيقي

ثانياً: مؤشر التوفير الصافي المعدل

ثالثاً: الأثر (البصمة) الايكولوجي

رابعاً: دليل الأداء البيئي ودليل الاستدامة البيئية

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة: رؤية الأمم المتحدة نحو نموذج متكامل

المطلب الأول: ظهور مؤشرات التنمية المستدامة المطلب الثاني: قائمة مؤشرات التنمية المستدامة للأمم

المتحدة

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: مؤشرات النمو والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري

تمهيد المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر: الحقائق والجهود

المطلب الأول: التنمية المستدامة في الجزائر، الوضع الايكولوجي: الواقع وأسباب التدهور

الفرع الأول: قراءة في الواقع الايكولوجي بالجزائر

أولاً: الموارد لمائية

ثانياً: الأرض

ثالثاً: التنوع البيولوجي

الفرع الثاني: أسباب الأزمة الايكولوجية

المطلب الثاني: منظومة التنمية المستدامة في الجزائر: المتطلبات التأسيسية

الفرع الأول: المطلب القانوني والمؤسسي: مساعي الجزائر نحو تحديد الإطار القانوني للتنمية المستدامة

ومؤسساتها

أولاً: الجهود على المستوى الدولي

ثانياً: على المستوى الوطني ثالثاً: مؤسسات التنمية المستدامة في الجزائر

الفرع الثاني: المطلب الاستراتيجي: الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

الفرع الثالث: المطلب العملي (التنظيمي): المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة المبحث

الثاني: تجارب إعداد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: تجربة الديوان الوطني للإحصاءات.

المطلب الثاني: تجربة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

المبحث الثالث: تقديم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في الجزائر الفرع الأول:

المؤشرات الاقتصادية

أولاً: الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام.

ثانياً: تركيبة الناتج الداخلي الخام

ثالثاً: مؤشرات المديونية

رابعاً: دليل أسعار الاستهلاك

خامساً: مؤشرات المالية العامة

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

أولاً: عدد السكان وتركيبته

ثانياً: البطالة والتشغيل

ثالثاً: التعليم

رابعاً: الصحة

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

أولاً: المياه

ثانياً: الأرض

ثالثاً: التلوث الجوي

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة العامة

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

فهرس البحث

ملخص البحث

ملخص البحث

دراسة مؤشرات النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة موضوع متشعب يتطلب تضافر جهود الخبراء والمختصين في شتى المجالات والميادين العلمية التي تساهم في التأسيس لهذا المفهوم وتدعم عملية تحقيق الاستدامة، ولأن الأمر يتطلب دراسة الظواهر المركبة للتنمية المستدامة من زوايا متعددة ومتكاملة وجب اختيار أدوات تحليل وتمثيل جديدة تختلف في تصميمها وهندستها عن تلك الأدوات التقليدية التي استخدمت لقياس النمو والتنمية الاقتصادية. ولهذا كان الهدف من هذا البحث هو الدراسة المعمقة لمختلف مداخل ومنهجيات إعداد مؤشرات التنمية المستدامة التي ابتكرت لتعكس وتقيس أكبر عدد من متغيرات التنمية المستدامة، وقد تم تجرئة هذا البحث إلى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: تطور الفكر الاقتصادي من النمو الاقتصادي إلى التنمية المستدامة

الفصل الثاني: منهجيات قياس النمو، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق

الفصل الثالث: مؤشرات النمو والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري

أما بالنسبة إلى الجزائر فقد حققت في مسارها نحو الاستدامة مجموعة من الإيجابيات لوضع نظام مؤسسي، تنظيمي، قانوني وعملياتي يؤسس إلى ترسيخ ثقافة التنمية المستدامة، ولكن لتزال مجموعة من السلبيات التي تتطلب معالجة عاجلة خاصة ما تعلق بجمع، نشر وتحديث المعطيات والإحصائيات وكذا التنسيق بين مختلف الأطراف ذات المصلحة من أجل تعبئة جهودها وضمأن مشاركتها في تحديد وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر.

Résumé:

Le développement durable-un champ de savoir plus disciplinaire- demande une forte synergie entre scientifiques, chercheurs et spécialistes de plusieurs sciences pour lui définir ces principes et ses bases dans tous les domaines de la vie (économiques, sociales et environnementaux).

Cette complexité de concept rend toutes les tentatives de mesure du durable un vrai défi pour les pays et les organisations, jusqu'à aujourd'hui plusieurs essais ont été réalisés pour élaborer un set d'indicateurs qui touche adéquatement tous les aspects de développement durable. Ces indicateurs élaborés selon des nouvelles visions, méthodologies et architectures représentent un outil de décision pour les pays, et aussi un outil de contrôle de ses stratégies de développement durable. Et pour ce but notre recherche relève l'importance de ce thème est cherchée à étudier les différentes méthodes utilisées dans la détermination de ces indicateurs. Et notre étude est faite en trois parties :

Le premier partie: l'évolution de la science économique : de la croissance vers le développement durable

Le deuxième partie : les méthodologies de mesure entre le conception et la pratique

Le troisième partie: les indicateurs de développement durable : étude de cas de l'Algérie

Et dans ce qui concerne le cas de l'Algérie on constate une vraie volonté qui est concrétisée par la réalisation d'un système organisationnel, réglementaire et opérationnel qui dirige les activités économique, sociale et environnementale. Mais par revanche on trouve un manque concernant la collecte, le traitement et la diffusion d'information, et aussi l'absence de coordination entre les différentes parties prenantes, tout cela peut freiner nos efforts vers la durabilité.

